

تَفْصِيلُ  
مَذْهَبِ الْأَقَامَةِ فِي

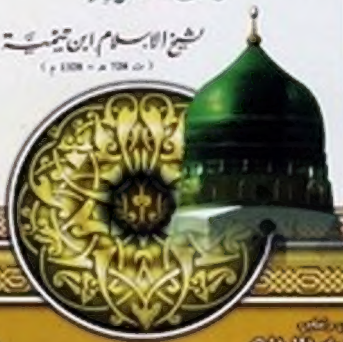
مَذْهَبُ الْأَقْمَرِ فِي

وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ

وَصَلَّى الصُّلُوبِ

الشيخ الاسلام ابن تيمية

(  $\mu$  1000 =  $\mu$  700  $\sigma$  )



از محمد مصطفی و اسرار خرمشاهی

تَفْضِيلُ  
مَذْهَبِ قَائِلِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ  
وَصَحَّةُ أَصُولِهِ

شيخ الاسلام ابن تيمية  
( ت 728 هـ = 1328 م )

تمتيز وتعليق  
الأخ محمد طهني قاسم الطهطاوي

دار الفضيحة



الفقه المالكي

أجمل مرات مشاهدة الصفحة

↓ حمل شريط أدوات الفقه المالكي لمزيد من الكتب والمراجع ↓

المكتبة المالكية

الرئيسية | التوطأ وتروحه | السنن والمستصرجات | التواريل والفتاوى

الكتب العلمية | تروحات السنن والمستصرجات | رواية ورش | أصول الفقه

الدراسات | الفروع والفقه الفقهية | الفتاوى والأحكام | التراجم والطبقات

الفقه المالكي

بحث هذه الصفحة الإلكترونية

**مكتبة الفقه المالكي**  
<http://elmalikia.blogspot.com/>

دار الفضيحة  
 للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة : القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي - كلية البنات  
 مصر الجديدة ت وفاكس ٤١٨٩٦٦٥ رقم بريدي ١١٣٤١ هليوبوليس  
 المكتبة : ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ت ٣٩٠٩٢٣١  
 الإمارات : دبي - ديرة - صرب ١٥٧٦٥ ت ٢٦٩٤٩٦٨ فاكس ٢٦٢١٧٦

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله ولئن كل نعمة ، وكاشف كل غمة ، الذى كتب على نفسه الرحمة ، وجعل الوسطية لهذه الأمة ، من علينا بالإيمان وصيرنا من أهله ، وهدانا للإسلام وعلمنا شرائعه ، وفضلنا بالقرآن فتعبدنا بأحكامه ، وجعلنا من أمة محمد ﷺ خير خلقه ، وخاتم رسله ، وأمرنا باتباع سنته ، واقتفاء أثره وهديه .  
أما بعد . . .

فإنه لا يخفى أن من أمهات أصول المذهب المالكي التى تفرّد بها على غيره من المذاهب الاعتماد على أهل المدينة والاحتجاج بإجماعهم ، ولقد كانت هذه المسألة قديماً - ولا تزال - مثار خلاف وجدل بين أتباع المذهب المالكي وغيرهم من مقلدى المذاهب الثلاثة الأخرى . وقد اختلف النُّظَارُ من أصحاب مالك وغيرهم فى مقصوده من الاحتجاج بإجماع أهل المدينة الذى لا يُسَوَّغُ مخالفته ، فمن قائل : أن المراد به : أن روايتهم مقدمة على رواية غيرهم ، ومن قائل : أن مقصده : إجماع الصحابة والتابعين ، ومن قائل : أنه عني أن إجماعهم أرجح من إجماع غيرهم من الفقهاء ، ومن قائل أن المراد بذلك حجية إجماعهم فى المتقولات التى استمر بها العمل مثل : الأذان ، والصَّاع ، والمُد ، ونحو ذلك . . . إلى غيرها من التفسيرات والتأويلات المختلفة .

إلى أن قدّر الله أن يُسْتَفْتَى فى هذه المسألة بحرّ من بحور العلم ، وفقهه من كبار فقهاء الإسلام ، وصفه المترجمون له بأنه : . . . رجل جمع العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ، ويدع منها ما يشاء ، حافظٌ كاد أن يستوعب السنن والآثار ومذاهب الفقهاء حفظاً ودراية . إنه شيخ الإسلام ونادرة الأيام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية - رحمه الله - فقد بحث فى فتوى له مسألة إجماع أهل المدينة

وحجتيه ، وأقسامه ، وتكلم عن إجماعهم قبل مقتل عثمان رضي الله عنه ، وإجماعهم بعده ، كما عقد مقارنة دقيقة موسعة بين مذهب أهل المدينة وغيره من المذاهب ، ومدارس الرأي في عدد من المسائل الفقهية من الطهارة ، والعبادات ، والأطعمة والأشربة ، والحدود ، والمعاملات ، والعقوبات ، ويثنى من خلال رسالته بالأدلة القاطعة والحجج الدامغة : أن مذهب أهل المدينة في معظم هذه المسائل أصح وأقرب - في الجملة - إلى السنة وعمل السلف الصالح من مذاهب غيرهم من الفقهاء ، كل ذلك في أسلوب واضح ، وعرض قوى ، وإحاطة شاملة وتوسع في الاستشهاد بالأدلة والآثار ، والآراء الفقهية المختلفة ، مما يبنى عن مدى ما وصل إليه هذا الإمام الفقيه من علم وسعة معرفة بأقوال الفقهاء ومواضع اتفاقهم واختلافهم ، وإلمامه بما حوته كتب السنة من آراء واجتهادات للصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم في تلك المسائل التي كانت موضع المقارنة .

ويعلم الله أني قد بحثت هذه المسألة في مظانها من مختلف المصادر التراثية التي وقفت عليها والتي أظنها غير قليلة ، فلم أجد أحدًا قبل شيخ الإسلام ابن تيمية قد عالج هذه المسألة بهذا التعمق والإنصاف ، وذلكم التوسع فجاء كتابه هذا - بحق - من أروع وأحسن وأعمق ما كتبت في تلك المسألة الشائكة .

هذا ولقد بذلت قصارى جهدى الضعيف ، وأقصى طاقتي المتواضعة في أن تخرج هذه الرسالة الفريدة في بابها محققة تحقيقًا علميًا يليق بها وبأهمية موضوعها ، ولقد أجهدتني فيها غزارة مادتها العلمية ، وسعة استشهادات ابن تيمية من الأحاديث والآثار وآراء السلف ، ومذاهب الفقهاء ، ولا أستطيع أن أصف للقارئ الكريم ما عانيت في توثيق هذه المادة وتتبع ما ورد فيها من آراء ومذاهب فقهية للأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء ، وتحقيق نسبتها إلى أصحابها ، وعزائي أن القارئ سيلمس هذا الجهد عند قراءته للرسالة ، ويحضرني في هذا المقام أن أستشهد بما قاله العلامة الدكتور عبد العلي بن عبد الحميد مدير قسم التحقيق والبحث العلمي في الذار السلفية في بومباي بالهند في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن تيمية « تفسير سورة الإخلاص » ص 24 :

« ولا نستطيع أن ندعى أن هذه طبعة محققة تحقيقًا علميًا ، لأن تحقيق كتاب لشيخ الإسلام ابن تيمية يحتاج إلى وقت طويل ، لما يقع في مؤلفاته من مناقشات علمية متنوعة ، وبحوث متشابكة ، ولم يتوفر لنا مثل هذه الفرصة » .  
وختامًا أسأل الله تعالى أن يتقبل عملنا هذا ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وأن يجزى خيرًا كل من أشار وشجع على نشره وإفادة المسلمين والمتفقهين بما حواه من علوم نافعة إنه ولي ذلك والقادر عليه .

كتبه خادم المذهب المالكي  
الفقير إلى عفو ربه ورحمته

**أحمد مصطفى تيسر الطهطاوي**

من صعيد مصر - محافظة سوهاج  
مركز طهطا



## شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>١</sup>

ذَكَرُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ وَأَلَّ بَيْتَهُ :

هو شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد ابن الشيخ الإمام العلامة عبد الحليم ابن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وإمام عصره أبي البركات عبد السلام ابن الشيخ الإمام محمد بن أبي القاسم الخضر بن تيمية الجرجاني الدمشقي .

ولد ابن تيمية يوم الإثنين عاشر ربيع الأول ، سنة 661 هـ بجرجان قرب دمشق ، وقد نشأ في بيت كريم يزدهر بالعلم ، ويشرق بالدين والتقوى ، فقد كان أبوه الإمام عبد الحليم بن تيمية من كبار علماء الحنابلة في عصره ، قال فيه الذهبي : « قرأ المذهب حتى أتقنه على والده ودرس وأفتى وصنّف ، وكان إماماً مُحَقِّقاً كثير الفنون . وصار شيخ البلد بعد أبيه - أبي البركات عبد السلام - وإنما اختفى بين نور القمر ، وضوء الشمس ، يشير إلى أبيه ( عبد السلام ) ، وابنه أحمد بن تيمية ، فإن فضائلهما وعلومهما غطّت على فضائله وعلومه » .

وأما عن منزلة جلّه الإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية فيحدثنا الحافظ الذهبي فيقول : « كان معدوم النظير في زمانه ، رأساً في الفقه وأصوله ، وصنّف التصانيف واشتهر اسمه وبُعِدَ صيته » .

وأما عن والد جده فهو الإمام محمد بن أبي القاسم الخضر بن محمد المشهور بفخر

---

(\*) مصادر الترجمة : « الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية » للبيزار ص 20 وما بعدها ، « الرد الوافر » لابن ناصر الدمشقي ص 65 - 73 إلى آخره ، « العقود الدرية في مناقب ابن تيمية » لابن عبد الهادي المقدسي ص 3 - 21 إلى آخره ، « الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية » ص 84 ، « الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية » ص 27 - 45 وما بعدها ، وكلاهما للمكرمى الحنبلي ، « جلاء المبتين في محاكمة الأحمديين » لنعمان الألوسي ص 1 - 25 ، وهما من المسمى بـ « القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي » للمحدث صفى الدين الحنفى كلاهما طبعة : البرلانية سنة 1886 م ، « غاية الأمانى » للألوسي ( 158/2 - 163 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 1496/4 ) ، « الدور الكامنة » ( 168/1 ) .

الدين ابن تيمية قال الذهبي في ترجمته : « الفقيه الحنبلي ، الواعظ المفسر ، صاحب الخطب ، شيخ جرّان وعالمها ، وكان فخر الدين إماماً في التفسير والفقه واللغة » .  
وأما عن تسميته بـ ( تيمية ) فيحكى ابن النجار أن جدّه محمد - صاحب الترجمة السابقة - كانت أمه تسمّى تيمية ، وكانت واعظة فنسب إليها وعُرف بها » .  
وفى هذا البيت الورع الذى ملّؤه التقى والعلم نشأ أحمد بن تيمية فأشرب العلم والدين ويعبر عن تلك النشأة الإمام الذهبي فيقول : « ... نشأ - رحمه الله - فى تصون تام وعفاف وتألّه وتعبد ، واقتصاد فى الملبس والمأكّل » .  
طلبه للمعلم :

تعلم - رحمه الله - الخط والحساب وحفظ القرآن الكريم فى صغره ، وأقبل على الفقه ، وقرأ العربية على ابن عبد القوى حتى فهمها وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم النحو ، ثم أقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى حاز فيه قصب السبق ، وأحكم أصول الفقه على أبيه وغيره .

وممن أخذ عنهم : الحافظ ابن عبد الدائم محدث عصره ، وابن أبي اليسر ، والمجد ابن عساكر ، ويحيى بن الصيرفى الفقيه ، والشيخ شمس الدين بن أبى عمر .  
وقد جمع الدكتور عبد الرحمن الفريوائي بعض شيوخه وذكر منهم ( 69 ) عالماً منهم خمس من النساء ، كان جريئاً شجاعاً صابراً محتسباً يدافع عن الإسلام والحق ، لا يخشى فى الله لومة لائم ، وكان يقول : ما يصنع أعدائى بي ؟ أنا جنتى وبستانى فى صدرى ، إن رحمت فهى معى لا تفارقتى ، إن حبسى خلوة ، وقتلى شهادة ، وإخراجى من بلدى سياحة .

ثناء العلماء عليه :

• الحافظ المؤرخ الذهبي ( ت : 748 هـ ) : حيث تَرَجَّمَتْ فى مواضع عديدة من كتبه مثنيًا عليه : فكان مما قاله : شيخ الإسلام ، مفتى الفرق ، قدوة الأمة ، أعجوبة الزمان ، بحر العلوم ، حبر القرآن ، برع فى العلم والتفسير ، وأفتى ودرّس ، وله



نحو العشرين ، وصنف التصانيف ، وصار من أكابر العلماء فى حياة شيوخه ، وله المصنفات الكبار ، التى سارت بها الركبان ، فسر كتاب الله مدة سنين من صدره فى أيام الجمع ، وكان يتوقد ذكاء ، وسماعاته من الحديث كثيرة ، ومعرفته بالتفسير إليها المنتهى ، وحفظه للحديث ورجاله وصحته وسقمه ، فما يلحق فيه . وأما نقله للفقهاء ، ومذاهب الصحابة والتابعين ، فضلاً عن المذاهب الأربعة ، فليس له فيه نظير ، ومعرفته بالتاريخ والتسير فعجب عجيب . وأما شجاعته وجهاده وإقدامه فأمر يتجاوز الوصف ، ويفوق النعت . وله الآن عدة سنين لا يفتى بمذهب معين ، بل بما قام الدليل عليه عنده . ولقد نصر السنة المحضة ، والطريقة السلفية ، واحتج لها ببراهين ومقدمات ، وأمور لم يسبق إليها ، وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا وجسر هو عليها ، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قياماً لا مزيد عليه ويدعوه وناظروه ، وكاتبوه وهو ثابت لا يذاهن ولا يحايى ، بل يقول الحق المر الذى أداه إليه اجتهاده وجدة ذهنه ، وسعة دائرته فى السنن والأقوال ، مع ما اشتهر منه من الورع ، وكمال الفكر ، والخوف من الله العظيم ، والتعظيم لحرمة الله . وله من الطرف الآخر محبوبون من العلماء والصلحاء ، ومن الجند والأمراء ، ومن التجار والكبراء . وسائر العامة تحبه ، لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً بلسانه وقلمه وله جدة قوية تعتريه فى البحث حتى كأنه ليث حرب ، وهو أكبر من أن ينه مثلى على نعوته ، فلو خُلفُ بين الركن والمقام لَخَلَفْتُ : إني ما رأيت بعينى مثله ، ولا والله ما رأى هو مثل نفسه فى العلم .

● الحافظ الفقيه محمد بن محمد بن سيد الناس المصرى الشافعى ( ت : 734 هـ ) : قال فيه : « . . . ألفيته ممن أدرك من العلوم حقاً ، وكاد أن يستوعب السنن والآثار حفظاً ، إن تكلم فى التفسير فهو حامل رايته ، أو أفتى فى الفقه فهو مدرك غايته ، أو ذاكروا فى الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته . أو حاضر بالملل والنحل لم يُز أرفع من علمه ودرايته ، ولقد برز فى كل فن على أبناء جنسه ، ولم تر عين من رآه مثله ، ولا رأت عينه مثل نفسه . »

• الإمام الفقيه قاضى القضاة محمد بن على الزملكاني ( ت : 727 هـ ) : حيث كان من أشد المخالفين لابن تيمية ، وتولى مناظرته غير مرة ، ومع ذلك فكان يعترف بإمامته ، ورسوخ معرفته بعلوم الشريعة ومما قاله فى حقه :

« كان الشيخ تقى الدين بن تيمية إذا سُئِلَ عن فن من العلم ظن الرائى والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وَحَكَّمَ أَنْ أَحَدًا لَا يَعْرِفُ مِثْلَهُ » .

وذكر ابن رجب فى « طبقاته » أنه قد بلغه من طريق صحيح عن ابن الزملكاني : « أنه سُئِلَ عن ابن تيمية - فقال لم يُرَ من خمسمائة سنة أحفظ منه » .

وقد كتب بخطه على كتاب « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » واصفًا ابن تيمية : « تأليف إمام الأئمة ، قدوة الأمة ، وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، قانع المبتدعين ، محبى السنة ، أعلى الله مناره ، وشيّد من الدين أركانه » .

• الإمام الحافظ ، عمدة الفقهاء والمحدثين فقيه المذهبين محمد بن على بن دقيق العيد الشافعى المالكي ( ت : 702 هـ ) : حيث لقي الشيخ تقى الدين لما قدم مصر واجتمع بأعيان البلد ومنهم : ابن دقيق العيد فلما سمع من شيخ الإسلام ابن تيمية ، قال له بعد سماعه منه : ما كنت أظن أن الله بقى يخلق مثلك .

وقال ابن دقيق العيد أيضًا : لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه ، يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد<sup>(1)</sup> .

• الإمام بهاء الدين أبو البقاء السبكي ، وتقى الدين السبكي : ومن هؤلاء الذين شهدوا شهادة حق فى ابن تيمية علمان من أكابر آل البيت السبكي ممن كانت لهم مع ابن تيمية خصومة وردود على بعض آرائه ، وهما :

قاضى القضاة : أبو البقاء بهاء الدين محمد بن عبد البر السبكي الشافعى الأشعرى : فقد ذكر الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقى فى « الرد الوافر » : أن بعض أتباع الطرق الصوفية جاءوا يسألونه فأمر لهم بشيء ، وكان إذ ذاك حاكمًا على دمشق

(1) انظر : « البداية والنهاية » لابن كثير ( 27 / 14 ) .

ثم قال بحضرة جمع من أصحابه : « رحم الله ابن تيمية ، كان يكره هؤلاء الطوائف على بدعهم » . قال الراوى : فلما قال ذلك ، ذكرت له كلام الناس فى ابن تيمية فقال لى وثم جماعة حاضرون قد تخلفوا بعد الدرس يشتغلون عليه : « والله يا فلان ما يفيض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى ، فالجاهل لا يدرى ما يقول ، وصاحب الهوى يصده هواه عن الحق بعد معرفته به . . . » .

وقد كتب الحافظ الذهبى فيما اشتهر إلى الشيخ تقي الدين على بن عبد الكافى السبكي الشافعى الأشعرى قاضى القضاة يعاتبه فى حق ما قاله فى ابن تيمية فقال :  
 فيما ذكره الحافظ ابن رجب فى « طبقاته » :

« أما قول سيدى ( يعنى الذهبى ) فالمملوك [ يعنى نفسه ] يتحقق كبر قدره [ يعنى ابن تيمية ] ، وزخارة بحره ، وتوسعه فى العلوم الشرعية والعقلية ، وفرط ذكائه واجتهاده وبلوغه فى كل من ذلك المبلغ الذى يتجاوز الوصف والمملوك يقول ذلك دائماً ، وقدره فى نفسى أعظم من ذلك وأجل ، مع ما جمع الله له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه ، لا لغرض سواء ، وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالماخذ الأولى وغرابة مثله فى هذا الزمان بل من أزمان »<sup>(1)</sup> .

### اعتراض وجوابه :

وبعد هذا الذى مَرَّ بك من ثناء ومدح وإشادة بشيخ الإسلام من علماء عصره الثقات ومن بعده - والعشرات من غيرهم ممن يطول المقام بذكر نصوصهم ، وهى موجودة فى المصادر التى ذكرناها فى ترجمة الإمام ، حاول بعض المعاصرين الكارهين للشيخ - وهو الكوثرى رحمه الله - أن يهدم هذه الشهادات الزكية بقوله : إن هؤلاء الأعلام من أئمة الإسلام الذين مدحوه وأثنوا عليه ، إنما كان هذا منهم قبل أن يقفوا على فساد اعتقاده ، وما وقع فيه من تشبيه وتجسيم ، بخلاف غيرهم من المتأخرين الذين جاءوا بعده وخبروا أمره فقد ذموا وطعنوا فيه .

(1) انظر : هذين التبعين فى : الرد الوافر ص ( 95 ، 96 ) ، « المقصد الأرشد » لابن مفلح ( 1 / 136 ) ، « الدرر الكامنة » لابن حجر ( 1 / 186 ) ، « شذرات الذهب » ( 6 / 83 ) .

والجواب أن نقول : إن هذا قد يصدق في حق بعض المتعصبين على الشيخ بغير حق ، بل لأجل خلافاً مذهبية وعقدية ، كالحصني ( ت : 829 هـ ) والهيتمي ( ت : 973 هـ ) وهما من كبار متعصبى المتصوفة الأشاعرة ، وقد ردّ العلماء ما أثاروه حول الشيخ من شبهات في مؤلفات مطولة بينوا فيها عدم إنصافهم ، ومبالغتهم في عداوته لنقده بعض المعظمين عندهم من أرباب الطرق وغيرهم .

وأما أعلام المسلمين وكبار المجتهدين من أهل العلم والإنصاف من المتأخرين أمثال : ابن حجر العسقلاني ( 852 هـ ) شيخ المحدثين وخاتمة الحفاظ ، وصالح بن رسلان البلقيني الشافعي القاضي الفقيه المحدث ( ت : 868 هـ ) ، وزين الدين التهنئي ( ت : 835 هـ ) الذي انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في عصره ، والعلامة بدر الدين العيني ( ت : 855 هـ ) الفقيه الحافظ إمام الحنفية في وقته ، وشمس الدين البساطي المالكي قاضي الديار المصرية والمتوفى سنة ( 843 هـ ) وكثير غيرهم<sup>(1)</sup> ، فكلهم يثنى عليه ، ويعرف قدره وأثره في نصرة الشريعة وعقيدة السلف ، ويرثونه مما نسب إليه أعداؤه من التجسيم ، والتشبيه وفساد الاعتقاد ، مع أنهم قد يخالفونه في مسائل كثيرة من الأصول والفروع ، ولكن هذا الاختلاف لم يمنعهم أن يقيموا فيه الشهادة لله ، وأكتفى في هذا المقام بذكر ما قاله خاتمة الحفاظ الإمام أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي في تقييده على « الرد الوافر » الذي أودع فيه شهادات العلماء في ثنائهم على ابن تيمية فكان مما قاله :

« شهرة إمامة الشيخ تقي الدين أشهر من الشمس ، وتلقيبه بشيخ الإسلام في عصره باقٍ إلى الآن على الألسنة الزكية ، ويستمر غداً كما كان بالأمس ، ولا ينكر ذلك إلا من جهل قدره أو تجنب الإنصاف . . . ولقد قام على الشيخ جماعة من العلماء مرازا بسبب أشياء أنكروها عليه من الأصول والفروع ، وعقدت له بسبب ذلك عدة مجالس بالقاهرة ودمشق ، ولا يحفظ من أحد منهم أنه أفتى بزندقته ، ولا حكم

---

(1) انظر : كلامهم مفصلاً في خاتمة « الرد الوافر » لابن ناصر الدمشقي من ص 229 - 265 ، « الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية » لمرعي بن يوسف الكرسي الحنفي ص 72 - 98 .

بسفك دمه مع شدة المتعصين عليه من أهل الدولة حتى حُجِسَ بالقاهرة والإسكندرية ، ومع ذلك فكلهم معترف بسعة علمه ، وكثرة ورعه ، وزهده ، وقيامه في نصر الإسلام والدعاء إلى الله في السر والعلانية ، فكيف لا يُتَكْرَرُ على من أطلق أنه كافر ، وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالنجسيم والتبرى منه ، ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب ، فالذى أصاب فيه هو الأكثر استفاد منه ، ويترحم عليه بسببه ، والذي أخطأ فيه لا يقلد فيه ، بل هو معذور ، لأن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه حتى أشد المتعصين عليه ، والقائمين في إيصال الشر إليه كابن الزملكاني ، وصدر الدين ابن الوكيل ، ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان أعظم الناس قياماً على أهل البدع من الروافض والحلوية ، والاتحادية ، وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة وفتاويه فيهم لا تحصر ، فبا قرأ أعينهم إذا سمعوا من يكفره . . . فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم ، والتميز في المنطق والمفهوم ، أئمة عصره من الشافعية وغيرهم ، فضلاً عن الحنابلة . . . (1) .

### ● وفاته :

وقد احتج الإمام ابن تيمية بسبب فتاواه التي خالف فيها بعض الفقهاء من أهل الرئاسة والسلطان ومن انحاز إليهم من المتعصين من أهل البدع وسُجِنَ بسبب ذلك عدة مرات كان آخرها بالقلعة ، حيث توفي وهو في سجنه يوم الإثنين من ذى القعدة سنة 728 هـ ، ويصف المؤرخون - أمثال ابن كثير ، والمقرئ وابن شاكر - جنازة الإمام فيذكرون أن الناس قد ازدحموا على جنازته ، حتى غُلِّقت الحوانيت ، وحضرها من الرجال والنساء أكثر من مائتي ألف ، وزاد البزار فقال : وافق جماعة ممن حضر حيث شاهد الناس والمصلين أنهم يزيدون على خمسمائة ألف وقال العارفون بالنقل والتاريخ ، لم يسمع بجنازة يمثل هذا الجمع إلا جناز أحمد بن حنبل ، وما وصل خبر موته إلى بلد إلا وصل على عليه في جوامعها ومجامعها ، خصوصاً : أرض مصر ، والشام ، والعراق ، والبصرة ، وقرأها وغيرها .

(1) انظر : « الرد الوافر » ص 229 - 232 ، « الشهادة الزكية » ص 72 .

## ● توثيق نسبة الرسالة إلى ابن تيمية :

إن العلماء الذين ترجموا للشيخ واهتموا بذكر مؤلفاته ، لم يختلفوا في نسبة هذه الرسالة إليه ، حيث ذكرها الصفدى في « الوافى بالوفيات » ( 18 / 7 ) ، وابن شاكر في « فوات الوفيات » ( 127 / 1 ) ، وابن عبد الهادى في « العقود الدرية » ص 34 . وقد سَمَّاها الصفدى وابن شاكر : « تفضيل قواعد مذهب مالك وأهل المدينة » ، وذكرها ابن عبد الهادى بعنوان « قاعدة في تفضيل مذهب مالك » تسمى المالكية وقد ذكر الشيخ على بن عبد العزيز الشبل في كتابه « الأثبات في مخطوطات الأئمة » بعنوان : « جواب ابن تيمية في صحة مذهب أهل المدينة » وذكر أن لها نسخة في الأوقاف العامة ببغداد برقم ( 3 / 6685 ) بخط عبد العزيز بن محمد بن قاسم في 25 ورقة ، ونسخة أخرى بالجامعة الإسلامية برقم ( 13744 ) في 26 ورقة مكتوبة في سنة 1329 هـ .

وقد طبعت الرسالة بعناية الشيخ زكريا على يوسف - رحمه الله - في مكتبة القاهرة بعنوان : « صحة أصول مذهب أهل المدينة » .

## ● عملي في الرسالة :

ونظراً لأهمية الرسالة وتفردُها في بابها فقد رأينا ضرورة إخراجها وتحقيقها التحقيق العلمى الذى يليق بها نظرًا لما احتوته من درر وفوائد علمية ، وقواعد فقهية تتعلق بمذهب مالك ومقارنته بغيره من مذاهب الأئمة ، وفى سبيل ذلك قمْتُ بما يلى :

- 1- خرَّجت الأحاديث النبوية التى أوردها المصنف ، مع بيان درجة كل منها من حيث الصحة والضعف .

- 2- خرَّجت الآثار والأقوال التى ذكرها المصنف ، وعزوتها إلى مصادرها كلما أمكنتى ذلك .

- 3- شرحت الألفاظ الغريبة ، والمصطلحات الفقهية الواردة فى الرسالة ، وكذا بعض المفردات الحديثية من خلال الكتب والشروح المعتمدة فى ذلك .

4- قمت بالشرح والتحليل والتوثيق لما أورده المصنف من مسائل فقهية منسوبة إلى مذاهب الأئمة الأربعة ، وذلك من خلال الرجوع إلى الكتب المعتمدة في كل مذهب منها ، وكذا ما نقله عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من آراء فقهية .

5- اعتنيت بذكر الدليل من السُّنة النبوية في بعض المسائل التي أشار فيها المصنف إلى الدليل إشارة مبهمّة لا توقف القارئ على محلّ الاحتجاج منه .

6- ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في الرسالة وأهملت ذكر المشهورين منهم اكتفاءً بشهرتهم بين عامة القراء .

7- ترجمت للمصنف ترجمة وافية ، تناولت جوانب حياته ومنزلته ، وثناء أهل العلم عليه .

8- وضعت بعض العناوين الجانبية حتى تسهل للقارئ متابعة موضوعات الكتاب .

9- قمت بدراسة موجزة عن موقف أهل العلم من الاحتجاج بعمل أهل المدينة وقد سميت ما علقته عليه بـ « الفوائد الثمينة على عمل أهل المدينة » .

أسأل الله أن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .







## مواقف العلماء من حجية

### إجماع أهل المدينة(\*)

#### • المقصود بأهل المدينة :

قال صاحب « نشر البنود » العلامة الشنقيطي : « المراد بأهل المدينة الصحابة الذين استوطنوا المدينة مدة حياته عليه السلام وإن استوطنوا غيرها من بعده ، والتابعون الذين استوطنوها مدة يطلعون فيها على الروحي ، والمراد منه بمخالطة أهلها الذين شاهدوا ذلك ، ويدخل معهم في ذلك تابعو التابعين الذين سكنوا المدينة زمن التابعين مدة يطلعون فيه منهم على ما ذكرنا ... » .

#### • تقسيم العلماء لعمل أهل المدينة :

وقد قسم العلماء عمل أهل المدينة وإجماعهم إلى نوعين :

- أحدهما : ما كان من طريق النقل والحكاية .

---

(\*) مصادر البحث : « إعلام الموقعين » لابن القيم ( 385/2 - 395 ) ، « أحكام الفصول » للباي ص 413 - 418 ، « تحفة المسؤل شرح منتهى السؤل » للزهرني ( 250/2 - 257 ) ، « المروة على مذهب مالك » للفاي عبد الوهاب ( 1743/3 - 1745 ) ، « ترتيب المدارك » للفاي عياض ( 48/10 - 58 ) ، « نفاس الأصول في شرح المحصول » للقرافي ( 420/3 - 422 ) ، « شرح تنقيح الفصول » ص 334 له ، « الجواهر الثمينة في أدلة مذهب عالم المدينة » للمشاط ص 207 - 213 ، « أحكام ابن حزم » ( 202/4 - 218 ) ، « أصول السرخسي » ( 314/1 ) ، « التبصرة في أصول الفقه » للشيرازي ص 365 ، « أحكام الأمدى » ( 302/1 - 305 ) ، « التحصيل من المحصول » للأرموي ( 68/2 ) ، « البرهان للمجربني » ( 459/1 ) ، « التمهيد في أصول الفقه » للكلوذاني ( 273/3 - 277 ) ، « الإيهاج شرح المنهاج » للسبكي ( 365/2 ) ، « شرح الأسنوي » والبدخشي على منهج الأصول ( 397/2 ) ، « والمتصفي » للفرالي ( 187/1 ) ، « فوائذ الرحمت » لابن عبد الشكور ( 228/2 ) ، « البحر المحيط » للزركشي ( 483/4 ) ، « شرح الكوكب المنير » للفتوح ( 237/2 ، 700/4 ) ، « الوصول » لابن برهان ( 122/2 ، 123 ) ، « تيسير التحرير » لأمير بادشاه ( 244/3 ) ، « روضة الناظر » لابن قدامة ص 344 ، « إرشاد الفحول » للشوكاني ص 124 ، « إجابة السائل شرح بنية الأمل » للصنعاني ( 153/1 - 156 ) ، « المدخل » لابن بدران ص 283 ، « الآيات البيئات » للعبادي ( 291/3 ) ، « الجامع لأحكام وأصول الفقه » لصديق خان ص 169 طبعة : دار الفضيلة بتحقيق .

- والثانى : ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال .

• والأول على ثلاثة أنواع :

- أحدها : نقل شرع مبتدأ من جهة النبى ﷺ .

- الثانى : نقل العمل المتصل زمنًا بعد زمن من عهده ﷺ .

- والثالث : نقل لأماكن وأعيان ومقادير لم تتغير عن حالها .

• النوع الأول : وهو نقل شرع مبتدأ من جهته ﷺ وهو أربعة أنواع :

- أحدها : نقل قوله ﷺ .

- والثانى : نقل فعله ﷺ .

- والثالث : نقل تقريره لهم على أمر شاهدتهم عليه أو أخبرهم به .

- والرابع : نقلهم لترك شىء قام سبب وجوده ولم يفعله .

• أمثلة لهذه الأنواع :

• فأما نقل قوله : فالمقصود به الأحاديث المدنية التى هى أم الأحاديث النبوية ،

وهى أشرف أحاديث أهل الأمصار ، ومن تأمل أبواب البخارى وجده أول ما يبدأ فى الباب بها ما وجدها ، ثم يتبعها بأحاديث أهل الأمصار ، وهذه كمالك عن نافع عن ابن عمر ، وابن شهاب عن سعيد عن أبى هريرة ونحو ذلك .

قال بعضهم : ولهذا كان العلماء وأهل الحديث يرجعون الأحاديث الحجازية على العراقية حتى يقول بعض أهل الحديث : إذا جاوز الحديث الحجرة انقطع نخاعه « وذلك لأن المدينة مهبط الوحى فيكون الضبط فيها أيسر وأكثر ، وإذا بعدت المشقة كثر الغلط والتخليط » .

• أما نقل فعله : فكثرتهم أنه توضع من بئر بضاعة ، وأنه كان يخرج كل عيد إلى

المصلى فيصلى به العيد هو والناس ، وأنه كان يخطبهم قائمًا على المنبر وظهره إلى القبلة ووجهه إليهم . . . ونحو ذلك .

• وأما نقل التقرير : فكثرتهم إقراره لهم على تلقيح النخل ، وعلى تجاراتهم التى

كانوا يتجرونها ، وهى على ثلاثة أنواع : تجارة الضرب فى الأرض ، وتجارة الإدارة ، وتجارة السلم . فلم ينكر عليهم شيئاً منها ، وإنما حرم عليهم فيها الربا الصريح ووسائله المفضية إليها ، أو التوسل بتلك المتاجر إلى الحرام ، وكإقرارهم على صنائعهم المختلفة من تجارة وخياطة وصياغة ، وكإقرارهم على ما نسجه غير المسلمين من الثياب ، وعلى إنفاق ما ضربه من الدراهم ، وإن كان عليها صور ملوكهم ، وتقريره على الوفود فى بيوتهم وعلى أطعمتهم بأرواث الإبل والبقر وأبعار الغنم ، وقد علم أن دخانها ورمادها يصيب ثيابهم وأوانيهم ولم يأمرهم باجتناب ذلك ، وهو دليل على أن دخان النجاسة ورمادها ليس بنجس .

ومنه تقرير الحبشة باللعب فى المسجد بالحراب ، وتقريره عائشة رضى الله عنها على النظر إليهم ، وهو كتقريره النساء على الخروج والمنشئ فى الطرقات وحضور المساجد وسماع الخطب التى كان ينادى بالاجتماع لها وغير ذلك مما يطول المقام بذكره .

وأما نقل الصحابة ما تركه ﷺ : فهو نوعان : وكلاهما سنة .

أحدهما : تصريحهم بأنه ترك كذا وكذا ولم يفعله ، كقولهم فى شهادة أحد . « ولم يغسلهم ولم يصل عليهم » ، وقولهم فى العيد : « لم يكن أذان ولا إقامة ولا نداء » وقولهم فى جمعه بين الصلاتين : « ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما » .

والثانى : عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت همهم ، ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله .

قال الإمام ابن القيم : فحيث لم ينقله واحد منهم ألبتة ولا جددت به فى مجمع أبداً عَلم أنه لم يكن ؛ ومن أمثلة ذلك تركه التلطف بالنية عند دخوله فى الصلاة ، وتركه رفع يديه كل يوم فى صلاة الصبح بعد رفع رأسه من ركوع الثانية ، وقوله : « اللهم اهدنا فيمن هديت . . . » يجهر بها ويقول المأمومون كلهم : « آمين » حيث إنه من الممتنع أن يفعل ذلك ولا ينقله عنه صغير ولا كبير ولا رجل ولا امرأة ألبتة ، وهو

مواظب عليه هذه المواظبة لا يخل به يوماً واحداً ، وتركه الاغتسال للمبيت بمزدلفة ولرمى الجمار ، ولصلاة الاستسقاء والكسوف .

ومن ههنا يعلم أن القول باستحباب ذلك خلاف السنة ، فإن تركه ﷺ سنة كما أن فعله ﷺ سنة ، فإذا استحبابنا فعل ما تركه كان نظير استحبابنا ترك ما فعله ، ولا فرق .

• وأما النوع الثالث : وهو نقل الأعيان وتعيين الأماكن : فكتفلهم الصاع والمد وتعيين موضع المنبر وموقفه للصلاة والقبر والحجرة ، وتعيين الروضة والبقيع ونحو ذلك ، ونقل هذا جار مجرى نقل مواضع المناسك كالصفا والمروة ومنى ومواضع الجمرات ومزدلفة وعرفة . . . وغيرها .

• وأما نقل العمل المستمر : فكتفل الوقوف والمزراعة ، والأذان على المكان المرتفع والأذان للصبح قبل الفجر ، وتثنية الأذان وإفراد الإقامة ونحو ذلك فهذا النقل وهذا العمل حجة يجب اتباعها ، وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين وإذا ظفر العالم بذلك قرأت به عينه ، واطمأنت إليه نفسه .

قال الإمام الباجي والقاضي عياض : إن مالكا - رحمه الله - لم يحتج بذلك - يعنى عمل أهل المدينة وإجماعهم - إلا في المواضع التي طريقها النقل ، فاحتج بها على أبي يوسف في صحة الوقف ، وقال له : هذه أوقاف رسول الله ﷺ وصدقائه ينقلها الخلف عن السلف فرجع أبو يوسف عن موافقة أبي حنيفة في ذلك إلى موافقة مالك ، وناظره في الصاع واحتج عليه بنقل أهل المدينة للصاع ، وأن الخلف عن السلف ينقل : أن هذا الصاع الذي كان على عهد رسول الله ﷺ لم يُغيّر ولم يُبدل ، فرجع أبو يوسف إلى مذهب مالك .

وناظر مالك بعض من احتج عليه في الأذان بأذان بلال بالكوفة ، فقال : مالك ما أدرى ما أذان يوم ولا أذان صلاة ، هذا مسجد رسول الله ﷺ يؤذن فيه من عهده ﷺ إلى اليوم ، ولم يحفظ عن أحد إنكاراً على مؤذن فيه ولا نسبته إلى تغيير . قال الباجي : وهذا لعمرى من أقوى الأدلة ، ومما لا يعارض بأخبار الآحاد ؛ لأن الأذان

فى مسجده ﷺ أمر متصل فى وقت كل صلاة . فإذا أذن مؤذن اليوم ، ولم ينكر أحد أذانه ، ولا نسه إلى تغيير علم أن أذانه اليوم كأذانه بالأمس ؛ لأنه يستحيل أن يغير ذلك ، فيتفق العدد الكثير ، والجَم الغفير على ترك الإنكار عليه . ولو جاز أن يتفقوا على ذلك ، لجاز أن يتفقوا على ترك التكذيب لمن بذل قبره ﷺ وغير مسجده ، وإذا استحال ذلك ، استحال هذا أيضًا . قال القاضى عياض : بعد أن ذكر نحو ذلك مما تقدم : « فهذا النوع من إجماعهم حجة قطعية يلزم المصير إليه ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس ، فإن هذا النقل محقق معلوم موجب للمعلم القطعى فلا يترك لما توجيه غلبة الظنون ، وإلى هذا رجح أبو يوسف وغيره من المخالفين لما ناظر مالكاً ، وهو الذى تكلم عليه مالك عند أكثر شيوخنا ووافق عليه جمع من الشافعية » .

• وأما القسم الثانى : إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال : قال الإمام ابن القيم وغيره : وهذا النوع من العمل هو معترك النزاع ، ومحلّ الجدل ، وقال القاضى عبد الوهاب : وقد اختلف فيه أصحابنا على ثلاثة أوجه : أحدها : أنه ليس بحجة أصلاً ، وإنما الحجة هى إجماعهم من طريق النقل ، ولا يرجح به أيضًا أحد الاجتهادين على الآخر .

وقد ذكر القاضى عبد الوهاب والبايجى وعياض والقرافى وابن القيم : أن معظم أصحاب مالك ذهبوا إلى أن هذا النوع ليس بحجة ولا فيه ترجيح ، وقالوا :

وهذا قول كبار البغداديين منهم : ابن بكير ، وأبو يعقوب الرازى ، وأبو الحسن ابن المتتاب ، وأبو العباس الطيالسى ، وأبو الفرج القاضى ، وأبو بكر الأبهري ، وأبو التمام على بن محمد البصرى - من كبار أصحاب الأبهري فقيه المالكية ببغداد - وكذا اعتمده أبو الحسن بن القصار . قال الإمام البايجى : وهذا مذهب مالك فى هذه المسألة ، وبه قال محققو أصحابنا ، وهو الصحيح لأنهم بعض الأمة ، والحجة إنما تقوم بمجموعها . وهو الذى جزم به جمهور العلماء والأصوليين من مختلف المذاهب .

• قال القاضى عبد الوهاب : والوجه الثانى : أنه وإن لم يكن حجة فإنه يرجح به

اجتهادهم على اجتهاد غيرهم ، وبه قال بعض أصحاب الشافعى وهو الذى اختاره القاضى عبد الوهاب فى « المعونة » .

والثالث : أن إجماعهم من طريق الاجتهاد حجة وإن لم يحرم خلافه ، كإجماعهم من طريق النقل ، وهذا مذهب قوم من أصحابنا ، وهذا الذى عليه كلام أحمد بن المعدل وأبى مصعب بن أبى بكر القاسم بن الحارث فقيه أهل المدينة ، وهو قول جماعة من المغاربة .

قال القرافى : ووقع لمالك فى رسالته لئىث بن سعد ما يدل عليه ، وهذا مذهب أصحابنا المغاربة ، ومتى كان الإجماع عن اجتهاد قوم الخبر عليه عند جمهور أصحابنا .

#### • مناقشة ما ذهبوا إليه :

وقد ناقش جمع من العلماء من المالكية وغيرهم هذا رأى الأخير وعارضوه بما يلى : أحدها : ما قاله الجوينى : أن الظن بمالك لعلو درجته ، أنه لا يقول بما نقل الناقلون عنه ، نعم قد يتوقف فى الأحاديث التى نقلها علماء المدينة ثم خالفوها ، لاعتقاده فيهم أنهم أخبر من غيرهم .

وقد نسب الإمام الجصاص الاحتجاج بإجماعهم إلى قوم من المتأخرين واعتبره قولاً محدثاً ، لا أصل له عند أحد من السلف .

والثانى : وهو ما قاله الباجى : أن مثل هذا النوع من الإجماع لا يحتج به ، لأن العقل لا يحيل الخطأ على الأمة ، ولولا ورود الشرع بتصويب إجماعهم ، لم يقطع بصوابهم فيما أجمعوا عليه ، ولم يرد شرعاً بتصويب أهل المدينة دون غيرهم .  
والثالث : أن ما احتج به المخالفون من قوله ﷺ « المدينة تنفى الخبث كما ينفى الكبير خبث الحديد »<sup>(1)</sup> .

وقوله ﷺ : « إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها »<sup>(2)</sup> .

(1) متفق عليه : رواه البخارى ( 6783 ) ، ومسلم ( 1383 ) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

(2) متفق عليه : رواه البخارى ( 1777 ) ، ومسلم ( 147 ) ، « ليأرز » أى لينضم ويجتمع ( جحرها ) أى سكنها الذى تأمن فيه وتستقر .



وقوله ﷺ : « الدجال لا يدخلها والملائكة تحف بها »<sup>(1)</sup> .

وقد ناقش جمع من الأئمة منهم : القاضي أبو الخطاب الكلوذاني والشيرازي وابن الحاجب وغيرهم هذه الأدلة بما يلي أن هذه الأخبار تدل على فضل المدينة ، ولا تدل على أن إجماع أهلها حجة ، وقد روى في مكة فضائل منها : أنه قال : « إنك لأحب البقاع إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت »<sup>(2)</sup> وغير ذلك مما يطول ذكره .

ومع هذا فإن إجماع أهلها ليس بحجة ، لأن الإجماع يعتبر فيه العلم ، وفضيلة الرجال واجتهادهم ، وأكثر علماء الصحابة رضى الله عنهم كما قال الباجي وغيره . قد خرجوا من المدينة منهم : على ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وحذيفة ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن الصّامت ، ومن لا يحصى كثرة من أفاضل الصحابة وأئمتهم ، ولا توجد فضيلة توجد في الصحابة إلا ولهؤلاء المذكورين فيها أوفر حصّة وأعلى رتبة ، قال الإمام الباجي : فإن كان إجماع أهل المدينة حجة على هؤلاء المذكورين ، كان إجماع هؤلاء أيضًا حجة على أهل المدينة ، ولا فرق بين الموضوعين .

والرابع : وهو للباجي : أن مالكًا - رحمه الله - لم يحتج بعمل أهل المدينة إلا في المواضع التي طريقها النقل ، كما احتج على أبي يوسف في صحة الوقف وتعيين الصاع والأذان ونحو ذلك مما هو منقول .

والخامس : وهو لابن القيم : ومفاده أنه من المعلوم أن العمل بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين والصحابة بالمدينة إنما كان بحسب رأى من فيها من المفتين والأمراء والمحتسين على الأسواق ، ولم تكن الرعية تخالف هؤلاء ، فإذا أفتى المفتون نفذ

(1) بمعناه كما ذكره الكلوذاني ، وهو عند البخاري ( 1780 ، 1781 ) ، ومسلم ( 1379/485 ) من أبي هريرة رضي الله عنه .

(2) صحيح : رواه أحمد ( 305/4 ) ، وهو عند الترمذي ( 3926 ) ، وابن حبان ( 3709 ) ، وصححه عن ابن عباس وأبي هريرة رضى الله عنهم .

الوالى ، وعمل به المحتسب ، فهذا العمل هو الذى لا يُنْتَفَتُ إليه فى مخالفة السنن ، لا عمل رسول الله ﷺ وخلفائه والصحابة فذاك هو السنة ، فلا يخلط أحدهما بالآخر ، فنحن لهذا العمل أشد تحكيماً ، وللعمل الآخر إذا خالف السنة أشد تركاً .

وقد ضرب الإمام ابن القيم لذلك أمثلة : منها :

ما كان به العمل فى زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فى جهره بالاستفتاح فى الفرض فى مصلى النبى ﷺ وعمل الصحابة به ، ثم العمل فى زمن مالك بوصل التكبير بالقراءة من غير استفتاح .

ما جرى به العمل فى زمن الصحابة كعبد الله بن عمر رضى الله عنهما فى اعتبار خيار المجلس ومفارقته لمكان التابع ليلزم العقد ولا يخالفه فى ذلك صحابى آخر ، ثم العمل به فى زمن التابعين وإمامهم سعيد بن المسيب يعمل به ويفتى به ولا ينكره عليه منكر ، ثم صار العمل فى زمن ربيعة وبلال بن سليمان بخلاف ذلك .

ما جرى به العمل فى زمن النبى ﷺ والصحابة خلفه وهم يرفعون أيديهم فى الصلاة فى الركوع والرفع منه ، ثم العمل به فى زمن الصحابة بعده حتى كان ابن عمر رضي الله عنه إذا رأى من لا يرفع يديه حصبه ، وهو عمل كان رأى عين ، وجمهور التابعين يعمل به فى المدينة وغيرها من الأمصار كما حكاه البخارى ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما ، ثم صار العمل بخلافه إلى غير ذلك من الأمثلة .

● فائدة مهمة فى معنى قول مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا .

تكرر لمالك احتجاجة بعمل أهل المدينة فى موطنه فى عدة مواطن ، ويقرر لنا الإمام الباجى مقصد مالك فيما يرويه عنه ابن أخته إسماعيل بن أبى أويس . قال الباجى : قال إسماعيل : سألت خالى مالكاً - رحمه الله - عن قوله فى « الموطأ » « الأمر المجتمع عليه » ، والأمر عندنا ففسره لى فقال : أما قولى : « الأمر المجتمع عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه » فهو ما لا اختلاف فيه قديماً ولا حديثاً .

وأما قولي : « الأمر المجتمع عليه » : فهو الذي اجتمع عليه من أرضى من أهل العلم واقتدى به ، وإن كان فيه بعض خلاف .

ولما قولي : « الأمر عندنا » وسمعت بعض أهل العلم . . فهو قول من أرتضيه واقتدى به ، وما أخبرته من قول بعضهم .

قال الإمام الباجي معلقاً على ما تقدم : « وتنزيل مالك لهذه الألفاظ على هذا الوجه وترتيبها مع تقاربها في الألفاظ : يدل على ما تجوزة في العبارة ، وأنه قد يطلق لفظ الإجماع ، وإنما يريد به ترجيح ما يميل إليه من المذهب على أنه لم يحفظ عنه من طريق ولا وجه أن إجماع أهل المدينة فيما طريقه الاجتهاد حجة عنده ، وقد يورد الفصل في كتابه ، وإن لم يكن قائلًا به ، ولكن على معنى أن يورد أقاويل الناس ويحمل الأحكام »<sup>(1)</sup> .

★ ★ ★

---

(1) انظر : « إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي » ص 418 .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى وجوابها فى مذهب أهل المدينة ومنزلة مالك :

سئل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن « صحة أصول مذهب أهل المدينة » ومنزلة مالك المنسوب إليه منهم فى الإمامة والديانة ، وضبطه علوم الشريعة ، عند أئمة علماء الأمصار وأهل الثقة والخبرة من سائر الأعصار ؟  
فأجاب رحمته :

الحمد لله ، مذهب أهل المدينة النبوية - دار السنة ، ودار الهجرة ، ودار النصر ، إذ فيها سَنَّ الله لرسوله محمد ﷺ سنن الإسلام وشرائعه ، وإليها هاجر المهاجرون إلى الله ورسوله ، وبها كان الأنصار ﴿ وَالَّذِينَ نَبَّؤُهُمُ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِ ﴾ [ الحشر : 9 ] - مذهبهم فى زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أصبح مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقاً وغرباً ؛ فى الأصول والفروع .

## القرون الثلاثة الفاضلة :

وهذه الأعصار الثلاثة هى أعصار القرون<sup>(1)</sup> الثلاثة المفضلة ؛ التى قال فيها النبى ﷺ فى الحديث الصحيح من وجوه : « خير القرون القرن الذى بُعثَ فيه »<sup>(2)</sup> ؛ ثم

(1) قال العلماء : القرن يطلق على مدة من الزمان اختُلف فى تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين ، قال الخطايب : القرن : أهل كل عصر يحدثون بعد فناء آخرين ، ونحوه للزمخشري وقال ابن الأثير : هو مقدار التوسط فى أعمار أهل كل زمان وذكر نحوه ابن حجر عن ابن سيده وقال : هذا أعدل الأقوال وبه صرح ابن الأعرابي ، وقال الزجاج : الذى عندي : أنه أهل كل مدة كان فيها نبى أو طبقة من أهل العلم سواء قلت السنون أو كثرت .

انظر : فتح الباري ( 6 / 5 / 7 ) ، عمدة القارى ( 213 / 13 ) ، و « غريب الحديث » للخطايب ( 296 / 2 ) ، « الفائق » للزمخشري ( 29 / 3 ) ، « النهاية » ( 69 / 2 ) ، « شرح السيوطى على النسائي » ( 3 / 7 ) ، « فيض القدير » ( 479 / 3 ) .

(2) قال الثنوي : اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ ، والمراد بذلك أصحابه وعُمل ذلك ابن عبد البر بقوله : « .. لأنهم آمنوا حين كفر الناس وصدقوه حين كذب الناس ونصروه وواسوه بأموالهم وأنفسهم وجاهدوا فى سبيل الله حتى دخل الناس فى الإسلام » .

انظر : « التمهيد » ( 251 / 20 ، 252 ) ، « شرح مسلم » ( 84 / 16 ، 85 ) بتصرف .

الذين يلونهم<sup>(1)</sup> ؛ ثم الذين يلونهم<sup>(2)</sup> »<sup>(3)</sup> فذكر ابن حبان<sup>(4)</sup> بعد قرنه قرنين بلا نزاع ، وفى بعض الأحاديث الشك فى القرن الثالث بعد قرنه ، وقد روى فى بعضها بالجزم بإثبات القرن الثالث بعد قرنه فتكون أربعة .

وقد جزم بذلك ابن حبان البستي<sup>(5)</sup> ونحوه من علماء أهل الحديث فى طبقات هذه الأمة ، فإن هذه الزيادة ثابتة فى الصحيح .

أما أحاديث الثلاثة فى « الصحيحين » عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ خير أمتى القرن الذين يلونى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته<sup>(6)</sup> وفى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : سأل رجل رسول الله ﷺ : أى الناس خير ؟ قال : « القرن الذى بعثت فيهم ، ثم الثانى ، ثم الثالث »<sup>(7)</sup> .

وأما الشك فى الرابع ؛ فى الصحيحين عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول

(1) قال ابن حجر : وقد ظهر أن الذى بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل ، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعمائة وتسعين ، وأما قرن التابعين ، فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين ، وأما الذين بعدهم فإن اعتبر منها نحوًا من خمسين ، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان . انظر : « فتح البارى » ( 6/7 ) .

(2) قال الحافظ ابن حجر : اتفقوا أن آخر من كان من التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين وفى هذا الوقت ظهرت البدع ظهورًا فاشيًا وأطلعت المعتزلة ألسنتها ورفعت الفلاسفة رؤوسها وامتنع أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيرًا شديدًا ولم يزل الأمر فى نقص إلى الآن وظاهر أن قوله ﷺ : « ثم يقسو الكذب » يعنى ظهورًا بيّنًا حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات .. يتصرف من « فتح البارى » ( 6/7 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 389/6 ، 390 ) .

(3) صحيح : رواه مسلم ( 2534 ، 2535 ) ، وأبو داود ( 4657 ) ، والترمذى ( 2222 ) ، وأحمد ( 228/2 ) من حديث أبى هريرة ، وعمران بن حصين رضى الله عنهما .

(4) انظر : صحيح ابن حبان ( 4328 ، 6727 ، 7222 ، 7223 ، 7227 ) من حديث ابن مسعود ، والنعمان ابن بشير رضى الله عنهما .

(5) محمد بن حبان بن أحمد البستي شيخ خراسان صاحب « الصحيح » ، والكتب المشهورة توفى سنة 354 هـ . انظر : « سير النبلاء » ( 92/16 - 102 ) ، « طبقات الحفاظ » ص 391 .

(6) متفق عليه : رواه البخارى ( 2509 ) ، ومسلم ( 2533 ) .

(7) صحيح : رواه مسلم ( 2536 ) ، وأحمد ( 156/6 ) ، وابن أبى شيبه ( 404/6 ) ، وأبو نعيم فى « الحلية » ( 79/2 ) .

اللَّهُ ﷻ قال : « إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » قال عمران : فلا أدري أقال رسول الله ﷺ بعد قرنه مرتين أو ثلاثاً : « ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيُخَوَّنُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ ، وَيَنْزِلُونَ وَلَا يُؤْفَقُونَ ، وَيُظْهِرُ فِيهِمُ السُّنَمُ » (1) ، (2) .

وفى لفظ « خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » الحديث وقال فيه : « وَيَخْلِفُونَ وَلَا يُسْتَخْلَفُونَ » (3) .

وفى صحيح مسلم عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « خير أمتي القرن الذي بُعِثَ فيهم ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » - والله أعلم : أذكر الثالث أم لا ؟ - « ثُمَّ يَخْلِفُ قَوْمٌ يَحِبُّونَ السُّنَمَةَ » (4) ، يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا » (5) .

### الجمع بين الأحاديث المتعارضة في أداء الشهادة :

وقوله في هذه الأحاديث : « يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا » قد فهم منه طائفة من العلماء (6) أن المراد به أداء الشهادة بالحق قبل أن يطلبها المشهود له ، وحملوا ذلك على ما إذا كان عالماً ، جمعاً بين هذا وبين قوله : « أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ ؟ » الذي

(1) السُّنَمُ : أى يحبون التوسع في المأكَل والمشرب وهى أسباب السمن ، قال ابن التين : المراد ذم محبته وتعاطيه لا من تخلق بذلك . انظر : « فتح الباري » ( 5/260 ) ، « عمدة القاري » ( 16/171 ) ، « شرح مسلم » ( 16/87 ) .

(2) متفق عليه : رواه البخاري ( 2508 ) ، ومسلم ( 2535 ) .

(3) صحيح : رواه مسلم ( 2535/215 ) ، وابن حبان ( 19836 ) عن عمران بن حصين ؓ .

(4) السُّنَمَةُ : بمعنى السمن ، وقد تقدم شرحه .

(5) صحيح : رواه مسلم ( 2534 ) ، وأحمد ( 2/410 ، 479 ) ، وإسحاق في « مسنده » ( 94 ) .

(6) لأهل العلم في ذلك عدة معامَل منها : أنه محمول على شاهد الزور يشهد بما لا أصل له حكاه الترمذي عند جمع من أهل العلم ، أو لمن يتصب للشهادة وليس من أهلها ، أو أن المراد بالشهادة للحلف ، بدل عليه قول إبراهيم في آخر الحديث « كَانُوا يَضْرِبُونَهَا عَلَى الشَّهَادَةِ » أى قول الرجل : أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الحلف ففكرة ذلك كما تكرر الإكثار من الحلف .

انظر : « فتح الباري » ( 5/260 ) ، « شرح مسلم » ( 12/17 ) ، « عمدة القاري » ( 13/213 ) ، « تنوير الحوالك » ( 1/111 ) ، « شرح الزرقاني على الموطأ » ( 3/489 ) ، « سنن الترمذي » ( 4/548 ) .



يأتى بشهادته قبل أن يسألها <sup>(1)</sup> وحملوا الثانى على أن يأتى بها المشهود له فيعرفه <sup>(2)</sup> بها .

والصحيح أن الذم فى هذه الأحاديث لمن يشهد بالباطل كما جاء فى بعض ألفاظ الحديث « ثم يفشو فيهم الكذب ، حتى يشهد الرجل ولا يستشهد » <sup>(3)</sup> .  
ولهذا قرن ذلك بالخيانة وبترك الرفاء بالنذر ، وهذه الخصال الثلاثة هى آية المنافق ، كما ثبت فى الحديث المتفق عليه عنه ﷺ أنه قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان » <sup>(4)</sup> ، وفى لفظ لمسلم : « وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم » <sup>(5)</sup> ، فذمهم ﷺ على ما يفشو فيهم من خصال النفاق ؛ وبين أنهم يسارعون إلى الكذب ؛ حتى يشهد الرجل بالكذب قبل أن يطلب منه ذلك ؛ فإنه شر ممن لا يكذب حتى يسأل أن يكذب .  
ما جاء فى ذكر القرن الرابع :

وأما ما فيه ذكر القرن الرابع ، فمثل ما فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه ، عن النبى ﷺ قال : « يأتى على الناس زمان يغزو فئام » <sup>(6)</sup> من الناس فيقال

(1) صحيح : رواه مسلم ( 1719 ) ، وأبو داود ( 3596 ) ، والترمذى ( 2295 ) ، ومالك ( 1401 ) ، عن زيد بن خالد الأنصارى رضي الله عنه .

(2) قال العلماء : المراد بحديث زيد من غنده شهادة لإنسان يحق لا يعلم بها صاحبها فيأتى إليه فيخبره بها ، أو يموت المشهود فى حقّه ويخلف ورثة فيأتى للشاهد إليهم فيعلمهم بذلك قال ابن حجر : وهذا أحسن الأجوبة ، وبهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ، ومالك وغيرهما وقيل : المراد به شهادة الحبيبة وهى ما لا يتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً فيدخل فيها ما يتعلق بحق الله أو ما فيه شائبة منه كالوقوف والرصبة العامة والحدود . انظر : « فتح البارى » ( 260/5 ) ، « شرح مسلم » ( 17/12 ) ، « عمدة القارى » ( 213/13 ) ، « حوث المبرود » ( 268/12 ) .

(3) صحيح : رواه الترمذى ( 2303 ) ، والنسائى « الكبرى » ( 387/5 ، 388 ) ، وابن ماجه ( 2363 ) ، وأحمد ( 18/1 ) ، وكذا الحاكم ( 197/1 ) ، وابن حبان ( 4576 ) ، وصحاحه وأقره الذهبي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(4) متفق عليه : رواه البخارى ( 33 ) ، ومسلم ( 59 ) عن أبى هريرة رضي الله عنه .

(5) صحيح : رواه مسلم ( 59/107 ) ، وابن حبان ( 257 ) ، وأبو يعلى ( 6533 ) عن أبى هريرة رضي الله عنه .

(6) فئام : بقاء مكسورة ، أى جماعة ، قال النووى : وفى هذا الحديث معجزات لرسول الله ﷺ [ وقع تصديقها ] وفضل الصحابة والتابعين وتابعيهم . انظر : « شرح مسلم » ( 83/16 ) .

لهم : هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ فيقولون : نعم ! فيفتح لهم ، ثم يغزو فقام من الناس فيقال لهم : هل فيكم من رأى أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ! فيفتح لهم ، ثم يغزو فقام من الناس فيقال لهم : هل فيكم من رأى أصحاب أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ! فيفتح لهم .

ثم يغزو فقام من الناس فيقال : هل فيكم من رأى أصحاب أصحاب أصحاب رسول الله ﷺ <sup>(1)</sup> ؟ فيقول : نعم ! فيفتح لهم « ولفظ البخارى <sup>(2)</sup> » ثم يأتى على الناس زمان يغزو فقام من الناس « ولذلك قال ﷺ فى الثانية والثالثة ، وقال فيها كلها : « صحب » ولم يقل « رأى » .

ولمسلم <sup>(3)</sup> من رواية أخرى : « يأتى على الناس زمان يبعث فيهم البعث فيقولون : انظروا هل تجدون فيكم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به ، ثم يبعث البعث الثانى فيقولون : هل فيكم من رأى أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ! فيفتح لهم ، ثم يبعث البعث الثالث فيقولون : انظروا هل ترون فيكم من رأى من رأى أصحاب رسول الله ﷺ ؟ ثم يكون البعث الرابع <sup>(4)</sup> فيقال : انظروا هل ترون فيكم أحداً رأى من رأى أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به » .

معنى الصحبة :

وحديث أبى سعيد هذا يدل على شيئين : على أن صاحب النبى ﷺ هو من رآه

(1) لم أعتد إليه بهذا السياق ، وإن كان بمعنى رواية مسلم عن أبى الزبير عن جابر وسيدكرها المصنف .

(2) رواه البخارى ( 2740 ، 3399 ، 3449 ) ، ومسلم ( 2532/208 ) عن جابر عن أبى سعيد بإثبات الفتح للصحابة لفضلهم ثم للتابعين ، ثم لتابعى التابعين . انظر : « فتح البارى » ( 89/6 ) .

(3) رواه مسلم ( 2532/209 ) من رواية أبى الزبير عن جابر عن أبى سعيد الخدرى بإثبات الطبقة الرابعة .

(4) قال الحافظ ابن حجر وغيره : وقع فى رواية أبى الزبير عن جابر عند مسلم ذكر طبقة رابعة . . . وهذه الرواية شاذة ، وأكثر الروايات مقتصر على الثلاثة . انظر : « فتح البارى » ( 5/7 ) .

مؤمنًا به وإن قلت صحبته ؛ كما قد نصَّ على ذلك الأئمة أحمد وغيره<sup>(1)</sup> .  
وقال مالك : من صحب رسول الله ﷺ سنة أو شهرًا أو يومًا أو رآه مؤمنًا به فهو  
من أصحابه ، له من الصحبة بقدر ذلك ، وذلك أن لفظ الصحبة جنس تحته أنواع ،  
يقال : صحبه شهرًا وساعة .

وقد بين في هذا الحديث أن حكم الصحبة يتعلق بمن رآه مؤمنًا به ؛ فإنه لا بد من هذا .  
وفى الطريق الثاني « لمسلم » ذكر أربعة قرون ، ومن أثبت هذه الزيادة<sup>(2)</sup> قال :  
هذه من ثقة ، وترك ذكرها في بقية الأحاديث لا ينفي وجودها ، كما أنه لما شك في  
حديث أبي هريرة « أذكر الثالث ؟ » لم يقدح في سائر الأحاديث الصحيحة التي ثبت  
فيها القرن الثالث<sup>(3)</sup> .

ومن أنكرها قال في حديث ابن مسعود الصحيح : أخبر أنه بعد القرون الثلاثة  
« يجيء قوم نسبق شهادة أحدهم يمينه ؛ ويمينه شهادته »<sup>(4)</sup> ، فيكون ما بعد الثلاثة  
ذكر بدم . وقد يقال : لا منافاة بين الخبرين ، فإنه قد يظهر الكذب في القرن الرابع ،  
ومع هذا فيكون فيه من يفتح به لاتصال الرؤية .



(1) وهو مذهب جمهور العلماء من المعنئين والأصوليين فيما حكاه الأمدى وابن حجر والسخاوى ،  
ومضى عليه أحمد وابن العديني والبخاري . انظر : « فتح الصغرى » ( 93 / 3 ) ، « الشفا الفياح من علوم ابن  
الصلاح » للبرهان الأبناسي ( 483 / 2 ) ، وكذا « الجامع لأحكام أصول الفقه » للعلامة صديق خان ص 153 ،  
« فن مصطلح الحديث » للجرجاني ص 176 كلاهما بتحقيق مقبده من مطبوعات دار الفضيلة .

(2) تقدم بيان شذوذ هذه الزيادة ، وقد حقق الإمام ابن القيم تلميذ المصنف أحاديث الباب من حيث ألفاظها  
وطرقها وانتهى إلى أن أكثر الروايات أنه ﷺ قد ذكر بعد قرنيه قرنين ، وما سوى ذلك فهو غير محفوظ من ناحية  
غلط الرواة وعدم ضبطهم للفظه . انظر : كلامه في « حاشيته على سنن أبي داود » ( 267 / 12 ) .

(3) أجاب الإمام ابن القيم بأن أبا هريرة عليه السلام قد شك في ذكر الثالث ، ولكن قد حفظه عبد الله بن مسعود  
وعمران وهائشة والنعمان بن بشير ، فقد اتفقت أكثر روايات الحديث على قرنين بعد قرنيه ﷺ ؛ ولنا قُدُمْتُ  
عليه . انظر : « حاشية ابن القيم على السنن » ( 267 / 12 ، 268 ) .

(4) سبق تخريجه .

## مذهب أهل المدينة وإجماعهم

وفى القرون التى أتى عليها رسول الله ﷺ كان مذهب أهل المدينة أصح مذاهب أهل المدائن ؛ فإنهم كانوا يتأسون بأثر رسول الله ﷺ أكثر من سائر الأمصار ، وكان غيرهم من أهل الأمصار دونهم فى العلم بالسنة النبوية واتباعها ، حتى أنهم لا يفتقرون إلى نوع من سياسة الملوك ، وإن افتقار العلماء ومقاصد العباد أكثر من افتقار أهل المدينة ؛ حيث كانوا أغنى من غيرهم عن ذلك كله بما كان عندهم من الآثار النبوية التى يفتقر إلى العلم بها واتباعها كل أحد .

ولهذا لم يذهب أحد من علماء المسلمين إلى أن إجماع أهل مدينة من المدائن حجة يجب اتباعها غير المدينة ، لا فى تلك الأعصار ولا فيما بعدها ، لا إجماع أهل مكة ولا الشام ولا العراق ولا غير ذلك من أمصار المسلمين . ومن حكى عن أبى حنيفة أو أحد من أصحابه أن إجماع أهل الكوفة حجة يجب اتباعها على كل مسلم فقد غلط على أبى حنيفة<sup>(1)</sup> وأصحابه فى ذلك ، وأما المدينة فقد تكلم الناس فى إجماع أهلها ، واشتهر عن مالك وأصحابه أن إجماع أهلها حجة ، وإن كان بقية الأئمة ينازعونهم فى ذلك .

## إجماعهم فى العصور المفضلة

والكلام إنما هو فى إجماعهم فى تلك الأعصار المفضلة ، وأما بعد ذلك فقد اتفق الناس على أن إجماع أهلها ليس بحجة ، إذ كان حيثنذ فى غيرها من العلماء ما لم

(1) حكى القرافى عن بعض العلماء أن إجماع أهل البصرة حجة ، وكذلك الكوفة وقال الشيخ أبو إسحاق : قيل : إجماع « الكوفة » مع « البصرة » حجة ، وحكى الجرجاني عن بعض الحنفية أنه يرجع عند تمارض الأحاديث ما وافق عمل أهل الكوفة إلى زمن أبى حنيفة قبل ظهور البدع . انظر : « نفائس الأصول » للقرافى ( 3 / 421 ) ، « شرح الكوكب المنير » للفتوحى ( 4 / 700 ) ، « المختصر فى أصول الفقه » للبعلى ص 171 .

يكن فيها ، لا سيما من حين ظهر فيها الرفض<sup>(1)</sup> ، فإن أهلها كانوا متمسكين بمذهبهم القديم ؛ متسبين إلى مذهب مالك إلى أوائل المائة السادسة ، أو قبل ذلك ، أو بعد ذلك ، فإنهم قدم إليهم من رافضة المشرق<sup>(2)</sup> من أهل قاشان<sup>(3)</sup> وغيرهم من أفسد مذهب كثير منهم ، ولا سيما المتسبون منهم إلى العثرة<sup>(4)</sup> النبوية ، وقدم عليهم بكتب أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة ، وبذل لهم أموالاً كثيرة ، فكثرت البدعة فيها من حينئذ .

### لم يُعرف بالمدينة بدعة ظاهرة

فأما الأعصار الثلاثة المفضلة فلم يكن فيها بالمدينة النبوية بدعة ظاهرة ألبتة ؛ ولا خرج منها بدعة في أصول الدين كما خرج من سائر الأمصار . فإن الأمصار الكبار التي سكنها أصحاب رسول الله ﷺ وخرج منها العلم والإيمان خمسة : الحرمان والعراقان ، والشام منها خرج القرآن والحديث والفقه والعبادة وما يتبع ذلك من أمور الإسلام .

وخرج من هذه الأمصار بدع أصولية غير المدينة النبوية .

(1) الرفض : لغة الترك ، ومنه الرفضة تركوا زيد بن علي ورفضوه حين نهاهم عن سب الشيخين أبي بكر وعمر ، ثم استعمل هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب .  
انظر : « التعاريف » للمناوي ص 369 ، « معارج القبول » ( 3 / 1178 ) ، « لسان العرب » ( 157 / 1 ) .

(2) أشار ابن حزم ( ت : 456 هـ ) إلى نحو ذلك في معرض رده على من أوجب اتباع مصل أهل المدينة فقال : « ... وأهلها اليوم وإننا لله وإننا إليه راجعون خلافة الروافض الكفرة ، أفتررون لهؤلاء فضلاً يوجب اتباعهم من أجل سكنهم المدينة ... » .

انظر : « الأحكام في أصول الأحكام » لابن حزم ( 4 / 586 ) .

(3) قاشان : مدينة قرب أصبهان ، وأهلها كلهم من الشيعة الإمامية .

انظر : « معجم البلدان » ( 4 / 296 ، 297 ) .

(4) العثرة : قال ابن الأثيري : هم ولد الرجل وذرته وعقبه من صلبه ، فعترة النبي ﷺ ولد فاطمة ، وقيل : عترته : أهل بيته الأقربون .  
انظر : « لسان العرب » ( 4 / 538 ) .

فالكوفة : خرج منها التشيع<sup>(1)</sup> والإرجاء<sup>(2)</sup> ، وانتشر بعد ذلك في غيرها .  
 والبصرة : خرج منها القدر<sup>(3)</sup> والاعتزال<sup>(4)</sup> والنسك الفاسد<sup>(5)</sup> ، وانتشر بعد ذلك في غيرها .  
 والشام : كان بها النصب<sup>(6)</sup> والقدر .

وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان ، وهو شر البدع .

وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية ، فلما حدثت الفرقة بعد مقتل

(1) التشيع : شيعه الرجل أنصاره وأعرافه ، وقد أطلق اسم « الشيعة » على الذين بايعوا علياً عليه السلام وحاربوا معه وقدموه على عثمان عليه السلام ، ثم تطورت بعد ذلك حتى زعمت أنه الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله ، وإن الإمامة حق لأرلاده من بعده . انظر : « المعارف » ص 443 ، « الفصل في الملل والنحل » ( 90/2 ) ، « مقالات الإسلاميين » للأشعري ( 5/1 ) .

(2) الإرجاء : هو التأخير ، ومنه المرجحة قال البخاري : وإنما سموا مرجحة لأنهم أخرؤا العمل من الإيمان ، ولذا ذهب أكثرهم إلى أن الإيمان هو نعل القلب ونطق اللسان دون العمل بالطاعات ، وقد تشكك هذه البدعة كرد فعل لغلو الخوارج .

(3) القدر : فتح الباري ( 110/1 ) ، « الفرق بين الفرق » للبخاري ص 202 ، « الإيمان » لابن منذة ( 331/1 ) ، « السنة » للخلال ( 566/3 ) ، « ذكر مذاهب الفرق » للياقبي ( 132 ) .

(4) بدعة القدر أول من نطق بها وجعل من أهل العراق يقال له سوسن كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر فأخفها عنه معبد الجهنمي ، فكان أول من نشرها بين الناس ، وقوام هذه البدعة : أن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال . انظر : « اعتقاد أهل السنة » للالكائي ( 750/4 ) ، « الإبانة » لابن بطة ( 298/2 ) ، « الإبانة » للأشعري ص 197 ، « فتح الباري » ( 119/1 ) .

(5) الاعتزال : بدعة ضالة أسسها واصل بن عطاء ، لُقّب أصحابها المعتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن البصري ، لهم مقالات مشهورة منها : نفى الصفات ، القول بالقدر ، تخليد مرتكب الكبيرة في النار . انظر : « الفرق بين الفرق » ص 18 ، « شرح الطحاوية » ص 521 ، « الفصل » لابن حزم ( 192/4 ) ، « الملل والنحل » ( 43 - 46 ) .

(6) النسك الفاسد : نقصد ما انتشر من بدع التصرف التي أنكرها العلماء ومتقدمو الصوفية ممن كانوا على مذهب السلف من السماع والرقص وتزويق الثياب والقعود عن الكب وتترك النكاح وطيات الطعام ونحو ذلك . انظر : « تليس إبليس » لابن الجوزي ص 323 وما بعدها . « الفصل » ( 170/4 ) .

(6) النصب : النواصب وأهل النصب : هم المعتزلةون يرفعون علياً عليه السلام ، ستموا بذلك لأنهم نصبوا له الصداوة وقالوا : إنه كان ظالمًا طامعًا للمدنبا والخلافة مقانلاً عليها . انظر : « شرح قصيدة ابن القيم » ( 482/1 ) ، « منهاج السنة » ( 482/1 ) ، « المتقى من منهاج الاعتدال » ص 60 ، « لسان العرب » ( 762/1 ) .

عثمان ظهرت بدعة الحرورية<sup>(1)</sup> ، وتَقَدَّم بعقوبتها<sup>(2)</sup> [ وكذلك ]<sup>(3)</sup> الشيعة من الأصناف الثلاثة : الغالية : حيث حرقهم على النار<sup>(4)</sup> ، والمُفَضَّلَة<sup>(5)</sup> ؛ حيث تقدم بجلدهم ثمانين ؛ والسبائية<sup>(6)</sup> : حيث توعدهم وطلب أن يعاقب ابن سبأ بالقتل أو بغيره فهرب منه<sup>(7)</sup> .

ثم فى أواخر عصر الصحابة حدثت القدرية فى آخر عصر ابن عمر وابن عباس وجابر وأمثالهم من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .  
وحدثت المرجئة قريباً من ذلك .

وأما الجهمية<sup>(8)</sup> فإنما حدثوا فى أواخر عصر التابعين ؛ بعد موت عمر بن

(1) الحرورية : نسبة إلى حروراء ، وهى قرية قرب الكوفة نزل بها الخوارج حين اختلفوا على علي بن أبي طالب وخروجوا عليه وقتلوه فحاربهم وانتصر عليهم . انظر : « معجم البلدان » ( 2 / 245 ) ، « التعاريف » ص 277 ، « مقالات الإسلاميين » ( 1 / 127 ) ، « منهاج السنة » لابن تيمية ( 5 / 443 ) .

(2) يعنى علياً عليه السلام حين بغوا وسفكوا الدماء فقاتلهم بمساعدة الصحابة تصديقاً لأحاديث النبى صلى الله عليه وسلم المتكاثرة فى وصفهم وذهمهم والأمر بقتالهم . انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ( 19 / 71 ) .

(3) ما بين القوسين ساقط من الأصل زائدة ليستقيم المعنى .

(4) وذلك حين أذعوا فيه الألوقية ، وقد وردت تلميخاً عند البخارى ( 6524 ) وتصريحاً عند أبى طاهر المحلى فى « حديثه » بإسناد حسن ، كما قال ابن حجر فى : « فتح البارى » ( 6 / 152 ) ، ( 12 / 270 ) ، ورواه ابن عبد البر فى « التمهيد » ( 5 / 317 ، 318 ) .

(5) المُفَضَّلَة : هم الذين عناهم على عليه السلام بقوله : « لا يفضلنى أحد على أبى بكر وعمر إلا جلدته حدّ المفتى » . رواه ابن عبد البر فى « الاستيعاب » ( 1 / 297 ) ، وذكره شيخ الإسلام فى « مجموع الفتاوى » ( 35 / 185 ) ، « منهاج السنة » ( 1 / 308 ) .

(6) السبائية : أتباع عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء اليهودى الذى أظهر الإسلام والتشيع لفسد الدين ، وكان أتباعه يزعمون أن علياً لم يمت ، وأنه يرجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة فيملؤها عدلاً .

انظر : « مقالات الإسلاميين » ( 1 / 15 ) ، « الفصل » ( 1 / 164 ) ، ( 4 / 138 ) ، « اعتقاد أهل السنة » ( 8 / 146 ) ( للالكاظمى ) ، « ومعارج القبول » ( 3 / 1178 ) .

(7) أسند نحو ذلك المعنى أبو نعيم فى « الحلية » ( 8 / 253 ) فراجعه .

(8) الجهمية : نسبة إلى جهم بن صفوان الذى ظهرت بدعته بترمد ، وكان قد تبنى آراء الجهم بن درهم فى نفى صفات الله ، والقول بخلق القرآن وزاد عليها بدعاً أخرى .

انظر : « الملل والنحل » ( 1 / 86 ) ، « الفصل » ( 3 / 2 ، 3 ، 188 ) ، « الفرق بين الفرق » ص 199 .



عبد العزيز ، وقد رُوي أنه أنذر بهم<sup>(1)</sup> ، وكان ظهور جهنم بخراسان في خلافة هشام ابن عبد الملك ، وقد قتل المسلمون شيخهم الجعد بن درهم<sup>(2)</sup> قبل ذلك ، ضحى به خالد بن عبد الله القسري<sup>(3)</sup> .

وقال : « يا أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم ، فإنني مُضَحّ بالجعد بن درهم أنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسى تكليمًا تعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علواً كبيراً ، ثم نزل فذبحه »<sup>(4)</sup> وقد رُوي أن ذلك بلغ الحسن البصري وأمثاله من التابعين فشكروا ذلك<sup>(5)</sup> .

وأما المدينة النبوية فكانت سليمة من ظهور هذه البدع وإن كان بها من هو مضممر لذلك فكان عندهم مهاناً مذمومًا ، إذ كان بها قوم من القدرية وغيرهم ؛ ولكن كانوا مذمومين مقهورين ، بخلاف التشيع والإرجاء بالكوفة ، والاعتزال وبدع النساك بالبصرة ؛ والنصب بالشام ، فإنه كان ظاهرًا .

وقد ثبت في « الصحيح » عن النبي ﷺ : « أن الدجال لا يدخلها »<sup>(6)</sup> ، وفي

(1) حيث قال عمر بن عبد العزيز : سيظهر من وراء النهر رجل يقال له : جهنم يهلك خلقًا من هذه الأمة يدخلهم الله ولياه النار مع الداخلين . رواه اللالكائي في « اعتقاد أهل السنة » ( 382 / 3 ) .

(2) شيخ للجهمية الأول ، أخذ بدعته عن بيان بن سمعان من اليهود ، وهو أول من قال بخلق القرآن ونفى كلامه تعالى ، قتله خالد القسري سنة 91 هـ . انظر : « لسان الميزان » ( 105 / 2 ) ، « البداية » ( 350 / 9 ) ، « ضعفاء العقيلي » ( 206 / 1 ) .

(3) أحد أمراء بني أمية ، توفي سنة 126 هـ ، وكان واليًا لهم على العراق ، وخراسان ، ومكة ، انظر : المستظم ( 247 / 7 ) ، « تاريخ الطبري » ( 679 / 3 ) .

(4) القصة مشهورة رواها الدارمي في « الرد على الجهمية » 21 ، وفي « النفس على العريس » ص 581 ، والبخاري في « أعمال العباد » ص 29 ، واللالكائي في « اعتقاد أهل السنة » ( 319 / 2 ) ، والذهبي في « العلوم » ص 131 .

(5) وفي ذلك يقول الإمام ابن القيم مادحًا فعل خالد وشكر أهل السنة له :

شَكَرَ الصَّحِيحَةُ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ لِنَلْبِهِ ذُرْكَ مِنْ أَحْسَى ثُرَيَّانِ

انظر : « شرح قصيدة ابن القيم » لأحمد بن عيسى ( 51 / 1 - 55 ) .

(6) متفق عليه : رواه البخاري ( 1781 ) ، ومسلم ( 5399 ) ، ( 6714 ) من أبي هريرة رضي الله عنه .

الحكاية المعروفة أن عمرو بن عبيد<sup>(1)</sup> وهو رأس المعتزلة مرّ بمن كان يناجي سفيان الثوري<sup>(2)</sup> ولم يعلم أنه سفيان ، فقال عمرو لذلك الرجل : من هذا ؟ فقال : هذا سفيان الثوري ، أو قال : من أهل الكوفة ، قال : لو علمت بذلك لدعوته إلى رأيي ، ولكن ظننته من هؤلاء المدنيين الذين يجيئونك من فوق .

ولم يزل العلم والإيمان بها ظاهراً إلى زمن أصحاب مالك وهم أهل القرن الرابع حيث أخذ ذلك القرن عن مالك وأهل طبقته ؛ كالثوري ؛ والأوزاعي<sup>(3)</sup> ، والليث بن سعد<sup>(4)</sup> ؛ وحماد بن زيد<sup>(5)</sup> ، وحماد بن سلمة<sup>(6)</sup> ، وسفيان بن عيينة<sup>(7)</sup> ، وأمثالهم . وهؤلاء أخذوا عن طوائف من التابعين ؛ وأولئك أخذوا عن أدركوا من الصحابة .



(1) البصري أبو عثمان شيخ المعتزلة : مبتدع مال تركه يسمى القطان ، وقال الورّاق : كذاب هلك سنة 143 هـ . انظر : « الضعفاء الصغير » للبخاري ص 85 ، « ضعفاء العقلي » ( 277 / 3 ) ، « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي ( 229 / 2 ) .

(2) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، قال ابن عيينة : ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام منه ، توفي سنة 161 هـ . انظر : « طبقات الفقهاء » ص 81 ، « سير النبلاء » ( 229 / 7 ) .

(3) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي فقيه الشام ، قال ابن مهدي : ليس بالشام أحد أعلم بالسنة منه . توفي سنة 157 هـ . انظر : « طبقات ابن سعد » ( 488 / 7 ) ، « تهذيب الكمال » ( 307 / 17 ) .

(4) أبو الحارث الليث بن سعد فقيه مصر ، قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، قال ابن وهب : ما رأيت أحداً أفقه منه ، توفي سنة 175 هـ .

انظر : « رفيات الأعيان » ( 127 / 4 ) ، « حسن المحاضرة » ( 301 / 1 ) .

(5) الأزدي البصري الحافظ ، قال ابن مهدي : كان من أئمة الناس ومن علمائهم ، وكان - رحمه الله - من كبار الحفاظ الأثبات ، توفي سنة 179 هـ . انظر : « سير النبلاء » ( 456 / 7 ) ، « الإرشاد » ( 497 / 2 ) .

(6) أبو سلمة للحافظ ، روى عنه جمع من التابعين قال أحمد : أعلم الناس بحديث حميد وأصحابهم حديثاً ، وقال ابن منهل : كان حماد من أئمة الدين . توفي سنة 167 هـ . انظر : « سير النبلاء » ( 444 / 7 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 202 / 1 ) ، « التهذيب » ( 11 / 3 ) .

(7) أبو محمد الكوفي ، أحد أئمة الإسلام ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، ورع ، قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز ، توفي بمكة سنة 198 هـ . انظر : « طبقات ابن سعد » ( 497 / 5 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 262 / 1 ) ، « الإرشاد » ( 354 / 1 ) .

## مراتب إجماع أهل المدينة

والكلام في إجماع أهل المدينة في تلك الأعصار ؛ والتحقيق في « مسألة إجماع أهل المدينة » أن منه ما هو متفق عليه بين المسلمين ، ومنه ما هو قول جمهور أئمة المسلمين ؛ ومنه ما لا يقول به إلا بعضهم .  
وذلك أن إجماع أهل المدينة على أربع مراتب .

« الأولى » ما يجرى مجرى النقل عن النبي ﷺ ؛ مثل نقلهم لمقدار الصاع<sup>(1)</sup> والمد<sup>(2)</sup> ؛ وكرتكت صدقة الخضراوات والأحباس<sup>(3)</sup> فهذا مما هو حجة باتفاق العلماء ، أما الشافعي وأحمد وأصحابهما فهذا حجة عندهم بلا نزاع<sup>(4)</sup> ، كما هو حجة عند مالك . وذلك مذهب أبي حنيفة وأصحابه .

قال أبو يوسف<sup>(5)</sup> - رحمه الله : وهو أجل أصحاب أبي حنيفة ، وأول من لقب قاضي القضاة - لما اجتمع بمالك وسأله عن هذه المسائل ، وأجابه مالك بنقل أهل

(1) الصاع : يُكَيَّلُ تؤدي به الزكاة ، وصاع النبي ﷺ الذي بالمدينة أربعة أمداد ، وذلك خمسة أرطال وثلاث بالهندائي ، وقال أبو حنيفة : للصاع : ثمانية أرطال لأنه الذي تعامل به أهل العراق ، وهو يُقْتَرَبُ 2175 جراماً . انظر : « المصباح المنير » ص 351 ، « إرشاد السالك » لابن عسكر ص 72 بتحقيق ط : دار الفضيلة ، « والمغرب » للمطرزي ص 274 .

(2) المُدُّ : بالضم وهو كَيْلٌ وثلاث عند أهل الحجاز ، فهو ربع صاع ، لأن الصاع خمسة أرطال وثلاث ، والمد : رطلان عند أهل العراق ، والجمع أمداد ، وقُدِّرَ 675 جراماً . انظر : « المصباح المنير » ص 366 ، « المغرب » ص 438 ، « إرشاد السالك » لابن عسكر ص 76 .

(3) الأحباس : جمع حبس ويستعمل في كل موقف ، ويطلق على ما وُفِّت ، ويطلق على المصدر وهو الإعطاء . انظر : « المصباح المنير » ص 117 ، « شرح حدود ابن حرة » ص 410 ، « المغرب » ص 101 .

(4) وهذا ما ذهب إليه الباجي وأوضح أنه مقصد مالك من احتجاجه بإجماع أهل المدينة ونقله عن جماعة من محققي المذهب كالقاضي عبد الوهاب وأبي بكر الأبهري ، وابن القضاة واعتمده القرافي وابن دقيق العيد وابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، والقرطبي . انظر : « إحكام الفصول » لباجي ص 414 ، « نفائس الأصول في شرح المحصول » ( 420 / 3 ) ، « شرح تنقيح الفصول » ص 334 ، كلاهما للقرافي ، « إعلام الموفين » لابن القيم ( 383 / 2 ) ، « تشنيف المسامح » للزركشي ( 12 / 2 ) ، « الإبهاج » للسبكي ( 365 / 2 ) ، « مناهج العقول مع شرح الأسنى » ( 398 / 2 ، 400 ) .

(5) أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم الفقيه المحدث ، ولي قضاء بغداد في عهد هارون الرشيد ، وهو المقدم بين أصحاب أبي حنيفة ، وأول من وضع الكتب على مذهبه توفي سنة 192 هـ .

انظر : « الفوائد البهية » لعبد الحق اللكهنوي ص 225 ، « الجواهر المفيدة » للقرشي ( 611 / 3 ) .

المدينة المتواتر ، رجع أبو يوسف إلى قوله ، وقال : لو رأى صاحبي مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت

فقد نقل أبو يوسف أن مثل هذا النقل حجة عند صاحبه أبي حنيفة كما هو حجة عند غيره ، لكن أبو حنيفة لم يبلغه هذا النقل ؛ كما لم يبلغه ولم يبلغ غيره من الأئمة كثير من الحديث ، فلا لوم عليهم في ترك ما لم يبلغهم علمه ، وكان رجوع أبي يوسف إلى هذا النقل كرجوعه إلى أحاديث كثيرة اتبعها هو وصاحبه محمد<sup>(1)</sup> ، وتركوا قول شيخهما ؛ لعلمهما بأن شيخهما كان يقول : إن هذه الأحاديث أيضاً حجة إن صحت ؛ لكن لم تبلغه .

### أئمة المسلمين لا يعتمدون مخالفة الحديث

ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يعتمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم ، وتكلم إما بظن وإما بهوى ؛ فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضي<sup>(2)</sup> بالنبيذ<sup>(3)</sup> في السفر مخالفة للقياس ، وبحديث الفقهية في الصلاة<sup>(4)</sup> مع مخالفته للقياس ؛ لاعتقاده صحتها ، وإن كان أئمة الحديث لم يوضحوها .

(1) هو محمد بن الحسن الشيباني الفقيه صاحب أبي حنيفة ، صنف الكتب الكثيرة ، ونشر علم أبي حنيفة ، قال الشافعي : حبلت من علم محمد وقرع بعير ، توفي سنة 187 هـ .  
انظر : « الجواهر المضنية » ( 122/3 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 128 ، 129 .

(2) يشير إلى حديث ابن مسعود عندما خرج مع النبي ﷺ ليلة الجفن فسأله ﷺ عن ماء يتوضأ به فقال : ممي نبيذ في إداوة فتوضأ منه ﷺ وقال : « هو شراب وطهور » . رواه الدارقطني ( 76/1 ، 77 ) ، وأحمد ( 398/1 ) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » ( 357/1 ) ، وفي « تنقيح التحقيق » ( 40/1 - 42 ) وضعفه الدارقطني ، وابن الجوزي وابن حجر ، وابن عدي .  
انظر : « الدرابة » ( 64/1 ) ، « الكامل » لابن عدي ( 291/7 ) .

(3) النبيذ : اللبّد ، طرح الشيء ، أبذ فلان تمراً إذا وضعه في وعاء أو سقاء مع الماء ، وهو حلال ما لم يسكر ، فإذا أسكر حُرّم . انظر : « اللسان » ( 512/3 ) .

(4) يقصد ما روي : أن رسول الله ﷺ « أمر من ضحك أن يبعد الوضوء والصلاة » . رواه الدارقطني ( 161/1 ، 162 ) من طرق وضعفه ، روى مراسلاً عند عبد الرزاق ( 376/2 ) ، وابن أبي شيبة ( 341/1 ) عن أبي العالية ، قال البيهقي في « السنن » ( 146/1 ) : مراسيل أبي العالية ليست بشيء .  
انظر : « التحقيق » ( 197/1 ) ، « العلل المتناهية » ( 368/1 ) كلاهما لابن الجوزي لبيان ضعفه .

وقد بينا هذا في رسالة « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » ، وبيننا أن أحداً من أئمة الإسلام لا يخالف حديثاً صحيحاً بغير عذر ، بل لهم نحو من عشرين عذراً<sup>(1)</sup> مثل أن يكون أحدهم لم يبلغه الحديث ؛ أو بلغه من وجه لم يثق به ، أو لم يعتقد دلالة على الحكم ، أو اعتقد أن ذلك الدليل قد عارضه ما هو أقوى منه كالناسخ أو ما يدل على النسخ ؛ وأمثال ذلك . والأعذار يكون العالم في بعضها مصيباً فيكون له أجران ، ويكون في بعضها مخطئاً بعد اجتهاده فيشابه على اجتهاده ، وخطؤه مغفور له ، لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا بِأَمْرٍ غَافِلِينَ ﴾ [ البقرة : 286 ] وقد ثبت في « الصحيح » أن الله استجاب هذا الدعاء وقال : « قد فعلت »<sup>(2)</sup> ولأن العلماء ورثة الأنبياء .

### مسألة نفش الدواب

وقد ذكر الله عن داود وسليمان أنهما حكما في قضية ، وأنه فهمها أحدهما ، ولم يجب الآخر ؛ بل أثنى على كل واحد منهما بأنه آتاه حكماً وعلماً فقال : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ<sup>(3)</sup> فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿ [ الأنبياء : 78 ، 79 ] .

وهذه الحكومة تتضمن مسألتين تنازع فيهما العلماء : مسألة نفش الدواب في الحرث بالليل وهو مضمون<sup>(4)</sup> عند جمهور العلماء ، كمالك والشافعي وأحمد ، وأبو حنيفة لم يجعله مضموناً .

(1) انظر هذه الأعداء مفصلة في « رفع الملام » للشيخ - رحمه الله - ص 5 حتى 25 بتحقيق الفقي وهي من أنس ما كتبه ابن تيمية في الاعتذار عن أئمة المسلمين ، وإحسان الظن بهم ، ودفع أذى الجاهلين عنهم .  
(2) صحيح : رواه مسلم ( 126 ) ، والترمذي ( 2992 ) ، وابن حبان ( 5069 ) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(3) نفشت فيه : يعني رعته ليلاً فأفسدته ، والنفش الرعي بالليل . يقال : نفشت بالليل وهملت بالنهار إذا رعت بلا راع .

انظر : « تفسير الجوى » ( 3/253 ) ، « تفسير الطبري » ( 17/53 ) ، « تفسير القرطبي » ( 11/307 ) .  
(4) مشهور مذهب مالك وأحمد والشافعي أنه يضمن ما أفسدته المواشي بالليل ، وأبو حنيفة يقول : لا ضمان مطلقاً . والصواب القول الأول وهو مذهب الجمهور ، وعليه تدل الأحاديث .  
انظر : « أضواء البيان » للشنيطي ( 4/230 ) ، « تفسير القرطبي » ( 11/318 ) ، « أحكام القرآن » للجصاص ( 5/54 ) ، « أحكام ابن العربي » ( 3/267 ) .

والثاني : ضمان بالمثل والقيمة ، وفى ذلك نزاع فى مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما .

والمأثور عن أكثر السلف فى نحو ذلك يقتضى الضمان بالمثل<sup>(1)</sup> إذا أمكن كما قضى به سليمان ؛ وكثير من الفقهاء لا يضمنون ذلك إلا بالقيمة ، كالمعروف من مذهب أبى حنيفة والشافعى وأحمد .

### عملهم الجارى مجرى النقل

والمقصود هنا أن عمل أهل المدينة الذى يجرى مجرى النقل حجة باتفاق المسلمين كما قال مالك لأبى يوسف لما سأله عن الصاع والمد ، وأمر أهل المدينة بإحضار صيعانهم ، وذكروا له أن إسنادهما عن أسلافهم - أترى هؤلاء يا أبا يوسف يكذبون ؟ قال : لا والله ما يكذبون ، قال : فأنا حررت هذه الصيعان فوجدتها خمسة أرتال وثلث بأرطالكم يا أهل العراق . فقال : رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت .

وسأله عن صدقة الخضراوات فقال : هذه مبايقيل<sup>(2)</sup> أهل المدينة لم يؤخذ منها صدقة على عهد رسول الله ﷺ ولا أبى بكر ولا عمر رضى الله عنهما ، معنى : وهى تنبت فيها الخضراوات .

وسأله عن الأحباس فقال : هذا حبس فلان ، وهذا حبس فلان<sup>(3)</sup> ، يذكر لبيان

---

(1) وهذا أحد القولين فى مذهب أحمد ووجهه للشافعية والمالكية ، والمشهور عندهم خلافه ، واعتمده ابن القيم ، والقول الثانى : ضمان النفس دون النفسين بالمثل ، وهو المشهور من مذهب مالك والشافعى وأحمد .

انظر : « إعلام الموقعين » لابن القيم ( 1 / 246 ) ، « نيل الأوطار » ( 5 / 388 ) ، « الأم » ( 6 / 214 ) ، ( 8 / 375 ، 376 ، 678 ) ، « شرح معاني الآثار » للطحاوى ( 3 / 203 ، 204 ) ، « المتقى » للبايى ( 6 / 62 ) ، « المعنى » ( 9 / 156 ) .

(2) مبايقيل : جمع مَبْقِلَة بمعنى موضع البقل ، وقيل : كل نبات : خضرت له الأرض ، وإفادتين لم يبق له ساق ، فهو بقل . انظر : « مختار الصحاح » ( 1 / 73 ) ، « المغرب » ص 49 .

(3) حبس فلان : أى وقفه .

الصحابه ، فقال أبو يوسف فى كل منهما : قد رجعت يا أبا عبد الله ، ولو رأى صاحبه ما رأيت لرجع كما رجعت<sup>(1)</sup> .

وأبو يوسف ومحمد وافقا بقية الفقهاء فى أنه ليس فى الخضراوات<sup>(2)</sup> صدقة ، كمذهب مالك والشافعى وأحمد<sup>(3)</sup> ، وفى أنه ليس فيما دون خمسة أوسق<sup>(4)</sup> صدقة ، كمذهب هؤلاء ؛ وأن الوقف عنده لازم ، كمذهب هؤلاء .

## منزلة علماء الحجاز ونشرهم العلم فى أهل العراق

ولما قال مالك : أرتالكم يا أهل العراق ؛ لأنه لما انقضت الدولة الأموية وجاءت دولة ولد العباس قريبا ؛ فقام أخوه أبو جعفر الملقب بالمنصور<sup>(5)</sup> فبنى بغداد فجعلها دار ملكه ، وكان أبو جعفر يعلم أن أهل الحجاز حيثئذ كانوا أعنى بدين الإسلام من أهل العراق ويروى أنه قال ذلك لمالك أو غيره من علماء المدينة ، قال : نظرت فى هذا الأمر فوجدت أهل العراق أهل كذب وتدليس ؛ أو نحو ذلك ، ووجدت أهل الشام إنما هم أهل غزو وجهاد ، ووجدت هذا الأمر فيكم . ويقال : إنه قال لمالك : أنت أعلم أهل الحجاز أو كما قال .

(1) انظر القصة بطولها فى « ترتيب المدارك » للقاضى عياض ( 1/ 221 - 224 ) ، « إحكام الفصول » ص 417 ، « الجواهر الثمينة » للمشاط ص 208 ، 209 ، « البحر المحيط » للزركشى ( 6/ 445 ) ، « الفتاوى الكبرى » لابن تيمية ( 1/ 223 ) .

(2) انظر : مذهب الإمامين فى : « المبسوط » ( 2/ 3 ، 3 ) ، « العناية » ( 2/ 243 ) ، « الجوهرة المنيرة » ( 1/ 126 ) ، « بدائع الصنائع » ( 2/ 54 ) .

(3) كالفواكه والبقول ، لأنها ليست بشجرة ، والفواكه لا بقاء لها سنة إلا بمعالجة كثيرة ، قال مالك وغيره : ليس فيها زكاة ولا فى أثمانها حتى يعول على أثمانها الحول . انظر : « المدونة » ( 1/ 341 ) ، « الأم » ( 1/ 151 ) ، « المنى » ( 2/ 294 ) ، « الفروع » ( 2/ 409 ) .

(4) أوسق : ستون صاعا ويساوى 130,6 كجم ، والخمسة أوسق نصاب الزكاة تساوى 653 كجم على رأى الجمهور ، أو 4 أراذب وكيلتين من الكيل المصرى ، أو 50 كيلة مصرى . انظر : « معجم المصطلحات » د / محمود عبد الرحمن ( 3/ 476 ) ط : دار الفضيلة ، « الفقه الإسلامى وأدلته » ( 1/ 76 ) .

(5) أبو جعفر : هيد الله بن محمد بن هلى بن العباس المنصور للخليفة العباسى ، وفى عصره شرع علماء الإسلام فى تدوين الحديث والفقه والتفسير ، وكان هائلا بالحديث والأنساب توفى سنة 158 هـ . انظر : « المنتظم » ( 8/ 219 ) ، « تاريخ الطبرى » ( 4/ 375 ) ، « تاريخ الخلفاء » ص 229 .

فطلب أبو جعفر من علماء الحجاز أن يذهبوا إلى العراق ، وينشروا العلم فيه ، فقدم عليهم هشام بن عروة<sup>(1)</sup> ، ومحمد بن إسحاق<sup>(2)</sup> ، ويحيى بن سعيد الأنصاري<sup>(3)</sup> ، وربيع بن أبي عبد الرحمن<sup>(4)</sup> ، وحنظلة بن أبي سفيان الجمحي<sup>(5)</sup> ، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون<sup>(6)</sup> ، وغير هؤلاء ، وكان أبو يوسف يختلف في مجالس هؤلاء ويتعلم منهم الحديث ، وأكثر عن قدم من الحجاز ؛ ولهذا يقال في أصحاب أبي حنيفة : أبو يوسف أعلمهم بالحديث ، ورُفِر<sup>(7)</sup> أطردهم للقياس ، والحسن بن زياد اللؤلؤي<sup>(8)</sup> أكثرهم تفريقاً ، ومحمد أعلمهم بالعربية والحساب ، وربما قيل أكثرهم تفريقاً ، فلما صارت العراق دار الملك ، واحتاج الناس إلى تعريف أهلها بالسنة

(1) ثقة محدث من أهل المدينة إمام في الحديث من صفار التابعين توفي سنة 146 هـ .

انظر : « ثقات ابن حبان » ( 502/5 ) ، « التاريخ الكبير » ( 193/8 ) .

(2) ... ابن يسار المدني القرشي نزيل العراق ، إمام أهل المغازي ، قال الذهبي : صدوق من يحور العلم وله غرائب ، توفي سنة 150 هـ . انظر : « لسان الميزان » ( 351/7 ) ، « الكاشف » ( 156/2 ) .

(3) أبو سعيد المدني قاضي المدينة ، قال الذهبي : إمام حافظ فقيه ، أخرج حديثه الأئمة ، توفي سنة 144 هـ ، انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 137/1 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 80 .

(4) الإمام أبو عثمان النخعي المدني إمام فقيه حافظ مجتهد بصير بالرأي ؛ لذا يقال له : ربيعة الرأي وعنده أخذ مالك الفقه ، توفي سنة 136 هـ .

انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 157/1 ) ، « تهذيب التهذيب » ( 223/3 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 81 .

(5) ثقة حجة من خيار أهل مكة وعبادهم ، توفي سنة 151 هـ . انظر : « مشاهير علماء الأمصار » ص 145 ، « تذكرة الحفاظ » ( 176/1 ) ، « الكاشف » ( 358/1 ) .

(6) ثقة حافظ فقيه مدني كنيته أبو عبد الله يروي عن الزهري ، روى عنه الليث بن سعد والحجازيون ، وهو من كبار أتباع التابعين ، أكثر العراقيين من الرواية عنه ، وتوفي سنة 164 هـ .

انظر : « ثقات ابن حبان » ( 110/7 ) ، « نسبة فقهاء الأمصار » للنسائي ص 127 ، « التاريخ الكبير » ( 13/6 ) .

(7) رُفِر بن الهزيل النخعي أحد الفقهاء الزهاد من أصحاب أبي حنيفة وثقة غير واحد قال ابن حبان : كان أنيس أصحابه وأكثرهم رجوعاً إلى الحق ، توفي بالبصرة 158 هـ . انظر : « لسان الميزان » ( 476/2 ) ، « شذرات الذهب » ( 243/1 ) ، « سير النبلاء » ( 39/8 ) .

(8) قاضي الكوفة صاحب أبي حنيفة ، قال الذهبي : لم يخرجوا له في الكتب السنة لضعفه وكان رأساً في الفقه ، توفي سنة 204 هـ .

انظر : « المعبر » ( 345/1 ) ، « المنتظم » ( 132/10 ) ، « طبقات الحنفية » ص 193 .



والشريعة غُيِّرَ المكيال الشرعى برطل أهل العراق ، وكان رطلهم<sup>(1)</sup> بالحنطة الثقيلة والعُدس إذ ذاك تسعين مثقالاً ؛ مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم .  
فهذا هو المرتبة الأولى لإجماع أهل المدينة ، وهو حجة باتفاق المسلمين .

## العمل القديم لأهل المدينة

« المرتبة الثانية » العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه فهذا حجة فى ملهـب مالك ، وهو المنصوص عن الشافعى ، قال فى رواية يونس بن عبد الأعلى<sup>(2)</sup> : إذا رأيت قدماء أهل المدينة على شيء فلا تتوقف<sup>(3)</sup> فى قلبك ريباً أنه الحق<sup>(4)</sup> ، وكذا ظاهر مذهب أحمد أن ما سئله الخلفاء الراشدون فهو حجة يجب اتباعها<sup>(5)</sup> .

وقال أحمد : كل بيعة كانت فى المدينة فهى خلافة نبوة<sup>(6)</sup> ، ومعلوم أن بيعة

(1) الرُّطْل : معيار يُوزَنُ به ، وإذا أطلق فالمراد به البندادى وهو يساوى 128 وأربعة أسباع درهماً أو 408 جرام ، والرطل المصرى = 450 جراماً ، والدرهم المرقى = 3,17 جرام . انظر : « الفقه الإسلامى وأدلة » د / وهبة الزحيلي ( 1 / 75 ) ، « المصباح المنير » ص 230 ، « المغرب » ص 190 ، 191 .

(2) النصارى الفقه المرقى الحافظ ، من أختصاص الشافعى ، قال الطهني : كان كبير المُنْذِلين والمُتَّعِين في زمانه بمصر ، توفى سنة 264 هـ . انظر : « سير النبلاء » ( 301 / 12 ) ، « طبقات الحفاظ » ص 234 ، « معرفة القراء الكبار » ( 1 / 189 ) .

(3) فى « البحر المحيط » للزركشى ( 6 / 445 ) : فلا يبق فى قلبك ريب ، ورواه ابن عبد لير فى « التمهيد » ( 1 / 79 ) .

(4) قال الإمام السمعاني : وقد أشار الشافعى إلى هذا ( يعنى إجماع أهل المدينة ) فى القديم ورجع رواية أهل المدينة على غيرهم ، وقال بعضهم : أراد بذلك فى زمن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين . انظر : « قواطع الأدلة فى الأصول » للسمعاني ( 2 / 24 ) ، مع « البحر المحيط » ( 6 / 445 ) ، « الفكر السامي » للحموي ( 1 / 390 ) ، « المسودة » ص 397 ، « التقرير والتحرير » ( 3 / 100 ) ، « مجموع الفتاوى » لابن أمير الحاج ( 20 / 308 ) .

(5) وهو قول أحمد وجميع أصحابه لورود النص باتباعهم ، ولأن الظاهر : أنهم لم يتركوا النص الآخر إلا لحجة عندهم . انظر : « شرح الكوكب المنير » ( 4 / 700 ) ، « المدة فى أصول الفقه » لأبى يعلى ( 3 / 1050 ) ، « المسودة » ص 314 ، « البحر المحيط » ( 6 / 445 ، 452 ) .

(6) انظر : هذا النص فى « مجموع الفتاوى » ( 35 / 26 ) ، « منهاج السنة » لشيخ الإسلام ( 6 / 154 ) ، « البحر المحيط » للزركشى ( 6 / 445 ) .

أبى بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم - كانت بالمدينة ، وكذلك بيعة على عليه السلام كانت بالمدينة ثم خرج منها ، وبعد ذلك لم يعقد بالمدينة بيعة .

وقد ثبت فى الحديث الصحيح حديث العزْبَاض بن سارية رضي الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عليكم بستى وستة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ <sup>(1)</sup> ، وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فإن كل بدعة ضلالة » <sup>(2)</sup> .

وفى السنن من حديث سفينة رضي الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يصير ملكاً عضوضاً <sup>(3)</sup> » <sup>(4)</sup> .

فالمحكى عن أبى حنيفة يقتضى أن قول الخلفاء الراشدين حجة <sup>(5)</sup> ، وما يعلم بأهل المدينة عمل قديم على عهد الخلفاء الراشدين مخالف لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم .



(1) للنواجذ : جمع ناجذة ، قيل : هو الضرس الأخير ، وهو كناية عن ملازمة السنة والتمسك بها . انظر : « عون المعبود » ( 235/12 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 272/7 ) .

(2) صحيح : رواه أبو داود ( 4607 ) ، والترمذى ( 2676 ) ، وابن ماجه ( 42 ) ، وأحمد ( 126/4 ) ، وصححه الحاكم ( 174/1 ) ، وابن حبان ( 5 ) ، وكذا الذهبي .

(3) عضوضاً : قال ابن الأثير : أى يصيب الرمية فيه حسف وعظم كأنهم يُقْضُونَ فيه عضاً . قال الخطابى : وقيل المفضوض : جمع عفر ، وهو الرجل الخبيث الشرس الخلق . انظر : « النهاية » ( 253/3 ) ، « غريب الحديث » للخطابى ( 250/1 ) .

(4) صحيح : رواه أبو داود ( 4646 ) ، والترمذى ( 2226 ) ، والنسائى فى « الكبرى » ( 47/5 ) ، وابن حبان ( 6657 ) ، وصححه وليس فيه قوله : ( عضوضاً ) وإنما وردت من روايات أخرى عند الطيالسى ( 228 ) ، والطبرانى فى « الكبير » ( 156/1 ) ، و « الأوسط » ( 345/6 ) من حديث حذيفة وأبى عبيدة ومعاذ رضى الله عنهم .

(5) ما عمل به الخلفاء الراشدون يُرجَّح على ما ليس كذلك ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بمنابتهم والافتداه بهم ، ولكونهم أعرف بالتنزيل ، أما الإجماع فلا يتعمد بقولهم مع مخالفة غيرهم عند الأكثرين من الحنفية خلافاً لبعضهم ولأبى حازم . انظر : « التقرير والتحير » ( 26/3 ، 98 ) ، « كشف الأسرار » ( 221/3 ) .

## الترجيح بعمل أهل المدينة عند التعارض

والمربة الثالثة : إذا تعارض في المسألة دليلان كحديثين وقياسين جهل أيهما أرجح ، وأحدهما يعمل به أهل المدينة ، ففيه نزاع ، فملعب مالك والشافعي<sup>(1)</sup> أنه يرجح بعمل أهل المدينة ، وملعب أبي حنيفة لا يرجح بعمل أهل المدينة<sup>(2)</sup> .  
ولأصحاب أحمد وجهان : أحدهما - وهو قول القاضي أبي يعلى<sup>(3)</sup> وابن عقيل<sup>(4)</sup> - أنه لا يرجح<sup>(5)</sup> ، والثاني - وهو قول أبي الخطاب<sup>(6)</sup> وغيره - أنه يرجح به<sup>(7)</sup> ؛ قيل : هذا هو المنصوص عن أحمد .

(1) عند الشافعي : يرجح ما وافق عمل أهل المدينة وإن لم يقل إن إجماعهم حجة لأنهم يرون أفعال رسول الله ﷺ ومنته إلى أن مات ، فهم أعرف بذلك من غيرهم . انظر : « تشيف المصنف » ( 191/2 ) ، « شرح الملح » ( 394/2 ) ، « البحر المحيط » للزركشي ( 186/8 ) ، « الإبهاج في شرح المنهاج » للسبكي ( 227/3 ) ، « حاشية المطار على جمع الجوامع » ( 414/2 ) ، « المستصفى » ( 396/2 ) .  
(2) قال الحنفية : الترجيح بعمل أهل المدينة ضعيف . انظر : « التفرير والتحرير » لابن أمير الحاج ( 31/3 ) ، « فواتح الرحموت » ( 206/2 ) .

(3) أبو يعلى : محمد بن الحسين بن خلف البغدادي صاحب التصانيف ، قال الحملي : ففي المصنف على ملعب أحمد ، كان إماماً لا يذوق قراره ، ولا يشق غيابه ، توفي سنة 458 هـ . انظر : « المعبر » ( 245/3 ) ، « شذرات الذهب » ( 306/3 ) ، « المقصد الأرشد » ( 396/2 ) .

(4) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي شيخ الحنابلة ، وصاحب التصانيف ، له « الفتوح » يزيد على أربعمائة مجلد ، توفي سنة 513 هـ . انظر : « شذرات الذهب » ( 35/4 ) ، « المقصد الأرشد » ( 245/2 ) .

(5) وإليه ذهب أبو محمد البغدادي والطوفي وأيد ذلك المجدد ابن تيمية وابن حزم الظاهري ، والشوكاني وصديق حسن خان . انظر : « شرح الكوكب المنير » ( 700/4 ) ، « مختصر الطوفي » ص 189 ، « المعتمد في أصول الفقه » ( 1052/3 ) ، « السودة » ص 313 ، « أحكام ابن حزم » ( 175/1 ) ، « 214 » ، « إرشاد الفحول » ص 465 ، « الجامع لأحكام وأصول الفقه » صديق خان ص 403 بتحقيق ط : دار الفضيلة .

(6) أبو الخطاب : محفوظ بن أحمد الكلوفاني أحد أئمة الحنابلة ، له تصانيف كثيرة في الفقه والأصول . توفي سنة 510 هـ . انظر : « البداية والنهاية » ( 180/12 ) ، « سير النبلاء » ( 349/19 ) ، « المقصد الأرشد » ( 20/3 ) .

(7) قال أحمد : ما رَوَوْهُ وعملوا به أصح ما يكون ، ولأن الظاهر بقاؤهم على ما أسلموا عليه وأنه ناسخ ، لموتهم ﷺ بينهم . انظر : « شرح الكوكب المنير » ( 700/4 ) ، « التمهيد في أصول الفقه » للكلوفاني ( 227/3 ) ، « إعلام الموقعين » ( 392/2 ، 393 ) .

ومن كلامه قال : إذا رأى أهل المدينة حديثًا وعملوا به فهو الغاية ، وكان يفتى على مذهب أهل المدينة ويقدمه على مذهب أهل العراق تقريرًا كثيرًا ، وكان يدل المستفتى على مذاهب أهل الحديث ومذهب أهل المدينة ويدل المستفتى على إسحاق<sup>(1)</sup> ، وأبي عبيد<sup>(2)</sup> وأبي ثور<sup>(3)</sup> ، ونحوهم من فقهاء أهل الحديث ، ويدله على حلقة المدنيين ، حلقة أبي مصعب الزهري<sup>(4)</sup> ونحوه ، وأبو مصعب هو آخر من مات من رواة الموطأ عن مالك ، مات بعد أحمد بسنة ، سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، وكان أحمد يكره أن يرد على أهل المدينة كما يرد على أهل الرأي ، ويقول : إنهم اتبعوا الآثار .

فهذه مذاهب جمهور الأئمة توافق مذهب مالك فى الترجيح لأقوال أهل المدينة .

### العمل المتأخر لأهل المدينة

وأما « المرتبة الرابعة » فهى العمل المتأخر بالمدينة فهذا هل هو حجة شرعية يجب اتباعه أم لا ؟ فالذى عليه أئمة الناس أنه ليس بحجة شرعية ، هذا مذهب الشافعى وأحمد وأبى حنيفة وغيرهم ، وهو قول المحققين من أصحاب مالك ، كما ذكر ذلك

(1) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلى المروزى المعروف بابن راهويه ، الحافظ الجليل الثقة الفقيه ، الجامع بين الحديث والفقه والورع توفى سنة 238 هـ .  
انظر : « سير النبلاء » ( 358/11 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 91 ، « تهذيب الكمال » ( 373/2 ) .

(2) أبو حبيب القاسم بن سلام البغدady ، الحافظ ، الثقة ، الفقيه ، صاحب التصانيف المشهورة فى الفقه والحديث والأدب واللغة ، توفى سنة 224 هـ . انظر : « تهذيب الكمال » ( 354/23 ) ، « تهذيب التهذيب » ( 283/8 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 417/2 ) .

(3) أبو ثور : إبراهيم بن خالد الكلبي البغدady ، أخذ الفقه عن الشافعى ، قال أحمد وقد سئل عن مسألة قال : سئل أبا ثور ، وقال عنه أحمد : أعرفه بالثقة منذ خمسين سنة . توفى سنة 240 هـ .  
انظر : « طبقات الفقهاء » ص 89 ، « سير النبلاء » ( 73/12 ) ، « الكاشف » ( 211/1 ) .

(4) أحمد بن أبى بكر بن مصعب الزهري ، روى عن مالك الموطأ ، وله مختصر فى قول مالك ، ولى قضاء الكوفة ، وكان أعلم أهل المدينة .  
انظر : « ترتيب المدارك » ( 347/4 ) ، « الديباج » ( 140/1 ) .

القاضي عبد الوهاب<sup>(1)</sup> في كتابه « أصول الفقه » وغيره ، ذكر أن هذا ليس إجماعاً ولا حجة عند المحققين من أصحاب مالك<sup>(2)</sup> ، وربما جعله حجة بعض أهل المغرب من أصحابه<sup>(3)</sup> ، وليس معه للأئمة نص ولا دليل ، بل هم مل تقليد .

قلت : ولم أزد في كلام مالك ما يوجب جعل هذا حجة ، وهو في « الموطأ » إنما يذكر الأصل المجمع عليه عندهم ، فهو يحكي مذهبهم ، وتارة يقول : « الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا »<sup>(4)</sup> يصير إلى الإجماع القديم<sup>(5)</sup> ، وتارة لا يذكر .

ولو كان مالك يعتقد أن العمل المتأخر حجة يجب على جميع الأمة اتباعها وإن خالفت النصوص لوجب عليه أن يلزم الناس بذلك حد الإمكان ؛ كما يجب عليه أن يلزمهم اتباع الحديث والسنة الثابتة التي لا تعارض فيها وبالإجماع ، وقد عرض عليه الرشيد<sup>(6)</sup> أو غيره أن يحمل الناس على « موطئه » فامتنع من ذلك ، وقال : إن

---

(1) هو الإمام القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي ، أحد شيوخ المذهب ، سمع من الأبهري وحديث عنه ، له توالييف كثيرة في الفقه والأصول توفي سنة 422 هـ بمصر بعد أن ولي قضاء المالكية بها . انظر : « الديباج المذهب » ( 1 / 159 ) .

(2) قالوا : أما إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال فهذا ليس بحجة ، وهو قول أكثر البغداديين منهم : ابن بكير ، وأبو يعقوب الرازي ، وابن المتاب وأبو الفرج البغدادي والأبهري ، والباقلاني وابن القصار ، واختاره الباجي وأجاد في الاستدلال عليه ، وكذا القاضي عبد الوهاب قالوا : لأنهم بعض الأمة ، وأنكروا أن يكون ذلك قول مالك .

انظر : « تحفة المستوفى » للرهوني ( 2 / 252 ) ، « المعونة » للقاضي عبد الوهاب ( 3 / 1743 ) ، « إحكام الفصول » للباجي ( 413 - 417 ) ، « وتقيع الفصول » للقرافي ص 334 ، « نفائس الأصول » له ( 3 / 421 ) ، « إعلام الموقعين » ( 2 / 392 ) ، « البحر المحيط » ( 6 / 445 ، 446 ) .

(3) قال القاضي عبد الوهاب : وعليه يدل كلام ابن الممذل ، وأبى مصعب الزهري وجماعة من المخاوية . انظر : « تحفة المستوفى » ( 2 / 254 ) مع المصادر السابقة .

(4) انظر : « الموطأ » ( 1 / 364 ، 2 / 590 ، 2 / 652 ، 2 / 844 ) طبعة عبد الباقي .

(5) قال ابن عبد البر معلقاً على قول مالك : لم يبلغني في الأذان والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه ، فأما الإقامة فإنها لا تنبئ هذا الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا قال أبو عمر بن عبد البر : فتصريحه أنه لم يبلغني في حديث من أخبار الآحاد ، وأن الأذان والإقامة عنده مأخوذان من العمل بالمدينة وهو أمر يصح فيه الاحتجاج بالعمل ، لأنه شيء لا ينفك منه كل يوم مراراً . انظر : « الاستذكار » ( 1 / 390 ) .

(6) الذي في أكثر الروايات أن الخليفة المنصور هو الذي طلب منه ذلك حيث قال . عزمتم أن أمر بالموطأ فتسحق منه نسخاً ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين بنسخة ، وأمرهم أن يعطوا بما فيه ويدعوا ما سواه من العلم المأخذ ، فإني رأيت أصل العلم ورواية أهل المدينة وعلمهم . انظر : « سير أعلام النبلاء » ( 8 / 78 ) .

أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار ، وإنما جمعت علم أهل بلدى ، أو كما قال (1) .

## ميزة علم أهل المدينة على غيرها من الأمصار

وإذا تبين أن إجماع أهل المدينة تفاوت فيه مذاهب جمهور الأئمة عُلِمَ بذلك أن قولهم أصح أقوال أهل الأمصار رواية ورأيًا ، وأنه تارة يكون حجة قاطعة ، وتارة حجة قوية ، وتارة مرجحًا للدليل ، إذ ليست هذه الخاصية لشيء من أمصار المسلمين .

ومعلوم أن من كان بالمدينة من الصحابة هم خيار الصحابة ؛ إذ لم يخرج منها أحد قبل الفتنة إلا وأقام بها من هو أفضل منه ، فإنه لما فتح الشام والعراق وغيرهما أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الأمصار من يعلمهم الكتاب والسنة ، فذهب إلى العراق عبد الله بن مسعود ، وحذيفة بن اليمان ، وعمار بن ياسر ، وعمران بن حصين ، وسلمان الفارسي وغيرهم رضى الله عنهم جميعًا .

وذهب إلى الشام معاذ بن جبل ، وعادة بن الصامت ، وأبو الدرداء ، وبلال بن رباح ، وأمثالهم رضى الله عنهم جميعًا .

ويبقى عنده مثل عثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف ، ومثل أبي بن كعب ، ومحمد بن مسلمة ، وزيد بن ثابت وغيرهم رضى الله عنهم جميعًا .



---

(1) نَصُّ كلام مالك كما رواه ابن سعد : قلت : يا أمير المؤمنين لا نفعل ، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم ، وإن رُغم عما اعتقدوه شديد فدفع الناس وما هم عليه ، وما اختاره أهل كل بلد .  
بتصرف انظر : الفصة مفصلة في : الانتقاء لابن عبد البر ص 41 ، « تاريخ دمشق » ( 32 / 356 ) ، « سير النبلاء » ( 78 / 8 ، 79 ) ، « تفسير القرطبي » ( 11 / 310 ) ، « الموافقات للشاطبي » ( 3 / 329 ) ، « ترتيب المدارك » ( 1 / 192 ، 193 ) .

## مسألة أمهات النساء

وكان ابن مسعود وهو أعلم من كان بالعراق من الصحابة إذ ذاك يفتى بالفتيا ، ثم يأتي المدينة فيسأل علماء أهل المدينة ، فيردونه عن قوله فيرجع إليهم ، كما جرى في مسألة أمهات النساء<sup>(1)</sup> ، لما ظن ابن مسعود<sup>(2)</sup> أن الشرط فيها وفي الريبة ؛ وأنه إذا طلق امرأته قبل الدخول حلت أمها كما تحل ابنتها ، فلما جاء إلى المدينة وسأل عن ذلك أخبره علماء الصحابة أن الشرط في الريبة دون الأمهات ؛ فرجع إلى قولهم ، وأمر الرجل بفراق امرأته بعدما حملت .

## عمل أهل المدينة على نهج السلف

وكان أهل المدينة فيما يعملون : إما أن يكون سنة عن رسول الله ﷺ وإما أن يرجعوا إلى قضايا عمر بن الخطاب ، ويقال : إن مالكا أخذ جل الموطأ عن ربيعة ، وربيعه عن سعيد بن المسيب<sup>(3)</sup> ؛ وسعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه ، وعمر محدث .

(1) يعني أم الزوجة ، قال العلماء : إذا تزوج الرجل المرأة فماتت أو طلقها قبل أن يدخل بها ، فتعزم عليه أمها بمجرد العقد ، لأن الأم منهمة التحريم في كتاب الله ليس فيها شرط الدخول ، إنما الشرط في الريبة وهي بنت الزوجة ، فلا تحزم إلا بالدخول بألمها ( يعني أم الزوجة ) لقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّخِذْتُ لَكُمْ زَوَاجًا ﴾ ، ﴿ وَأَتَّخِذْتُ لَكُمْ زَوَاجًا ﴾ ، ﴿ وَأَتَّخِذْتُ لَكُمْ زَوَاجًا ﴾ . [ النساء : 23 ] .

انظر : « الأم » ( 26/5 ) ، « أحكام القرآن » للشافعي ( 1/183 ) ، « أحكام القرآن » لابن العربي ( 1/476 ) .

(2) حيث روي عن حلي وبيعه ابن مسعود : في رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ، أو ماتت فله أن يتزوج أمها قياساً على أن الزواني لا يحرم من بمجرد العقد حتى يدخل بالأم ، وجمهور الأئمة والصحابة على التحريم ، وهو الذي رجع إليه ابن مسعود ، وبه يقول الأئمة الأربعة .

انظر : المصادر السابقة مع « مصنف ابن أبي شيبة » ( 3/307 ، 308 ) ، « المحلى » لابن حزم ( 9/141 ) ، « المستقى » للباهي ( 3/303 ) ، « المبسوط » للرخسي ( 4/199 ) ، « إعلام الموقعين » ( 4/172 ، 173 ) .

(3) أحد أئمة التابعين الفقهاء الأجلاء كان يقول : ما بقى أحد أعلم بكل قضاء قضاء الرسول ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان مني ، توفي سنة 94 هـ . انظر : « سير النبلاء » ( 4/223 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 51 .

وفى الترمذى عن رسول الله ﷺ قال : « لو لم أبعث فيكم لبعث<sup>(1)</sup> فيكم عمر<sup>(2)</sup> » .

وفى « الصحيحين » عنه ﷺ أنه قال : « كان فى الأمم قبلكم مُحدِّثون<sup>(3)</sup> ، فإن يكن فى أمتى أحد فعمر<sup>(4)</sup> » .

وفى « السنن » عن النبى ﷺ أنه قال : « اقتدوا باللذين من بعدى : أبى بكر وعمر<sup>(5)</sup> » .

وكان عمر يشاور أكاابر الصحابة كعثمان وعلى وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن رضى الله عنهم : وهم أهل الشورى ؛ ولهذا قال الشعمى<sup>(6)</sup> : انظروا ما قضى به عمر . فإنه كان يشاور . ومعلوم أن ما كان يقضى أو يفتى به عمر ويشاور فيه هؤلاء أرجح مما يقضى أو يفتى به ابن مسعود أو نحوه ، رضى الله عنهم أجمعين .

وكان عمر فى مسائل الدين والأصول والفروع إنما يتبع ما قضى به رسول الله ﷺ ، وكان يشاور علياً وغيره من أهل الشورى ، كما شاوره فى المطلقة المعتدة الرجعية<sup>(7)</sup> فى المرض إذا مات زوجها : هل تراث ؟ وأمثال ذلك .

(1) الحديث بلفظ : « لو كان بعدى نبى لكان عمر » .

(2) حسن : رواه الترمذى ( 3686 ) ، وأحمد ( 154/4 ) ، والحاكم ( 92/3 ) ، وصححه وأقره الذهبى من عقبه بن عامر رحمته .

(3) مُحدِّثون : قال ابن وهب : ملهمون ، وقيل : مصييون فكانهم حُدِّثُوا بشيء فظنوه ، وقال البخارى : يجرى الصواب على ألسنتهم ، وقيل : تكلمهم الملائكة . انظر : « فتح البارى » ( 376/12 ) ، « شرح مسلم » ( 165/15 ) ، « مشارق الأنوار » ( 183/1 ) .

(4) متفق عليه : رواه البخارى ( 3282 ) ، ومسلم ( 2398 ) ، عن عائشة رضى الله عنها .

(5) صحيح : رواه الترمذى ( 3805 ) ، وابن ماجه ( 97 ) ، والحاكم ( 79/3 ) ، وصححه وأقره الذهبى وحسنه الترمذى من حديث حذيفة رضي الله عنه .

(6) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشَّعْمِيُّ القُضَيْبِيُّ الحافظ الثقة ، قال ابن سيرين : رأيته يُسْتَفْتَى وأصحاب النبى ﷺ بالكوفة ، توفى سنة 104 أو 107 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 79/1 ) ، « تهذيب الكمال » ( 28/14 ) .

(7) قال شريح : أتانى عمرو البارقى من عند عمر فى الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فى مرضه : أنها تَرْتُدُّ ما دامت فى الجدة ولا يرثها . وروى نحوه عن إبراهيم النخعى والشعمى ، وعلى رضي الله عنه وشريح القاضى . انظر : « مصنف ابن أبى شيبة » ( 4/151 ، 152 ) ، « المحلى » ( 9/487 ) ، « المنهاج » ( 6/268 ) .



فلما قتل عثمان وحصلت الفتنة والفرقة ، وانتقل عليٌّ إلى العراق ، هو وطلحة والزبير رضي الله عنهم ؛ لم يكن بالمدينة من هو مثل هؤلاء ، ولكن كان بها من الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص وأبي أيوب ، ومحمد بن مسلمة ، وأمثالهم من هو أجل ممن مع عليٍّ من الصحابة .

### مقارنة بين فقهاء المدينة والكوفة

فأعلم من كان بالكوفة من الصحابة عليٌّ وابن مسعود ، وعليٌّ كان بالمدينة إذ كان بها عمر وعثمان وابن مسعود ، وهو نائب عمر وعثمان . ومعلوم أن عليًّا مع هؤلاء أعظم علمًا وفضلًا من جميع من معه من أهل العراق ؛ ولهذا كان الشافعي ينظر بعض أهل العراق في الفقه محتجًا على المناظر بقول عليٍّ وابن مسعود ، فصنف الشافعي « كتاب اختلاف عليٍّ وعبد الله »<sup>(1)</sup> يبين فيه ما تركه المناظر وغيره من أهل العلم من قولهما . وجاء بعده محمد بن نصر المروزي<sup>(2)</sup> فصنف في ذلك أكثر مما صنف الشافعي .

قال : إنكم وسائر المسلمين تتركون قوليهما لما هو راجح من قوليهما ، وكذلك غيركم يترك ذلك لما هو راجح منه .

### ظهور علم أهل المدينة في سائر الأمصار

ومما يوضح الأمر في ذلك : أن سائر أمصار المسلمين غير الكوفة كانوا متقادين لعلم أهل المدينة ، لا يعدون أنفسهم أكفاءهم في العلم ، كأهل الشام ومصر ؛ مثل الأوزاعي ومن قبله وبعده من الشاميين ، ومثل الليث بن سعد ومن قبله ومن بعد من المصريين ؛ وأن تعظيمهم لعمل أهل المدينة واتباعهم لمذاهبهم القديمة ظاهر بين وكذلك علماء أهل

(1) ذكر الشيرازي في « طبقات الفقهاء » ص 104 ضمن كتب محمد بن نصر المروزي قال : وصنف كتابًا فيهما خالف أبو حنيفة عليًّا وعبد الله رضي الله عنهما .

(2) إمام فقيه حافظ ثقة ، قال الشيرازي : كان أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم توفي سنة 294 هـ . انظر : « طبقات السبكي » ( 2 / 246 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 104 ، « سير النبلاء » ( 38 / 14 ) .

البصرة ، كأيوب<sup>(1)</sup> وحماد بن زيد وعبد الرحمن بن مهدي<sup>(2)</sup> وأمثالهم ؛ ولهذا ظهر مذهب أهل المدينة في هذه الأمصار ، فإن أهل مصر صاروا نصرة لقول أهل المدينة ، وهم أجلاء أصحاب مالك المصريين ، كابن وهب<sup>(3)</sup> وابن القاسم<sup>(4)</sup> ، وأشهب<sup>(5)</sup> ، وعبد الله بن الحكم<sup>(6)</sup> . والشاميون مثل الوليد بن مسلم<sup>(7)</sup> ، ومروان بن محمد<sup>(8)</sup> وأمثالهم ، لهم روايات معروفة عن مالك .

وأما أهل العراق كمحمد بن عبد الرحمن بن مهدي ، وحماد بن زيد ، ومثل إسماعيل بن إسحاق القاضي<sup>(9)</sup> وأمثالهم ، كانوا على مذهب مالك ، وكانوا قضاة القضاة ، وإسماعيل ونحوه كانوا من أجل علماء الإسلام .

- 
- (1) أيوب بن أبي تيممة السخيتاني الثقة الفقيه الزاهد ، قال شعبة : أيوب سيد الفقهاء ، وقال هشام بن عروة : ما رأيت بالبصرة مثله . توفي سنة 131 هـ . انظر : « التهذيب » ( 397/1 ) ، « سير النبلاء » ( 15/6 ) .
- (2) أبو سعيد البصري : قال الذهبي : الحافظ ، الإمام العالم ، قاله ابن المديني : هو أعلم الناس بالحديث . انظر : « التهذيب » ( 250/6 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 329/1 ) ، « ثقات ابن حبان » ( 373/8 ) .
- (3) أبو محمد ، عبد الله بن وهب ، الفقيه ، الإمام ، المحدث ، ثقة بمالك ، وجميع من علماء عصره ، توفي سنة 197 هـ . انظر : « وفيات الأعيان » ( 312/1 ) ، « سير النبلاء » ( 223/9 ) .
- (4) عبد الرحمن بن القاسم العتقي ، الإمام الفقيه ، المحدث ، الثقة ، المقدم في أصحاب مالك ، وهو من كبار المصريين ونفحاتهم ، توفي بمصر سنة 191 هـ . انظر : « الديباج المُنقَّب » ( 465/1 ) ، « التهذيب » ( 282/6 ) ، « والمدارك » ( 433/2 ) .
- (5) أشهب بن عبد العزيز ، أبو عمرو ، الإمام الفقيه ، من كبار أصحاب مالك ، انتهت إليه رئاسة المذهب بمصر توفي سنة 204 هـ ، انظر : « الديباج المُنقَّب » ( 198/1 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 155 .
- (6) عبد الله بن عبد الحكم بن أغبر ، الفقيه ، الصدوق كان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله ، وأفغنت إليه رئاسة المذهب بعد أشهب ، توفي سنة 214 هـ . انظر : « ترتيب المدارك » ( 363/3 ) ، « وفيات الأعيان » ( 34/3 ) .
- (7) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي ، الثقة ، الحافظ ، عالم أهل دمشق . قال ابن المديني : ما رأيت من الشاميين مثله ، توفي سنة 194 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 302/1 ) ، « التهذيب » ( 133/11 ) ، « الكاشف » ( 355/2 ) .

(8) مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي ، فقيه ، ثقة ثبت ، له رواية عن مالك : وأخرج حديثه في الكتب الستة . توفي سنة 216 هـ . انظر : « التهذيب » ( 86/10 ) ، « لسان الميزان » ( 383/7 ) ، « ثقات ابن حبان » ( 179/9 ) .

(9) أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي القاضي ، قال الشيرازي : جمع علم القرآن والحديث ، وآثار العلماء والفقه والكلام والبرقة بلسان العرب ، ولي القضاء ببغداد ، توفي سنة 282 هـ . انظر : « المدارك » ( 280/4 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 154 ، « الديباج المُنقَّب » ( 283/1 ) .

وأما الكوفيون بعد الفتنة والفرقة [ فكانوا ]<sup>(1)</sup> يدعون مكافأة أهل المدينة ، وأما قبل الفتنة والفرقة فقد كانوا متبعين لأهل المدينة ومنقادين لهم ، لا يعرف قبل مقتل عثمان أن أحدًا من أهل الكوفة أو غيرها يدعى أن أهل مدينته أعلم من أهل المدينة فلما قتل عثمان وتفرقت الأمة وصاروا شيئًا ظهر من أهل الكوفة من يساوى بعلماء أهل الكوفة علماء أهل المدينة .

ووجه الشبهة في ذلك أنه ضعف أمر المدينة لخروج خلافة النبوة منها ؛ وقوى أمر أهل العراق لحصول عليّ فيها ، لكن ما فيه الكلام من مسائل الفروع والأصول قد استقر في خلافة عمر .

ومعلوم أن قول أهل الكوفة مع سائر الأمصار قبل الفرقة أولى من قولهم وحديثهم بعد الفرقة .

قال عبيدة السلماني<sup>(2)</sup> - قاضي عليّ عليه السلام - : « رأيت مع عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة »<sup>(3)</sup> .

ومعلوم أنه كان بالكوفة من الفتنة والتفرق ما دل عليه النص والإجماع ، لقول النبي ﷺ : « الفتنة<sup>(4)</sup> من ههنا<sup>(5)</sup> ، الفتنة من ههنا ، الفتنة من ههنا من حيث يطلع

(1) ساقط من الأصل زوده لستقيم السياق .

(2) عبيدة السلماني ، وقيل : عبيدة بن قيس الكوفي ، التميمي ، الفقيه ، الثقة ، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره ، وروى عن علي وابن مسعود علمًا كثيرًا ، توفي سنة 72 هـ . قال ابن عسيرة : كان يوازي شريكًا في العلم والقضاء . انظر : « الكاشف » ( 1/694 ) ، « جامع التحصيل » ص 234 ، « ثقات المجلي » ( 2/124 ) .

(3) أثر صحيح : رواه عبد الرزاق في « مصنفه » ( 7/291 ) ، وابن أبي شبة ( 4/409 ) ، وسعيد بن منصور في « سننه » ( 2/60 ، 61 ) من طرق .

(4) الفتنة : قال ابن عبد البر وغيره : لها وجه في اللغة منها المذاب والإحراق والحروب التي تقع بين الناس ، ومنها الابتلاء والامتحان ، قال ابن حجر : وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة . انظر : « التمهيد » ( 12/17 ) ، « فتح الباري » ( 3/47 ) .

(5) قوله من ههنا : قال ابن عبد البر : أخبرني عن إقبال الفتن من ناحية المشرق ، وكذلك أكثر الفتن من المشرق انبثت وبها كانت نحو واقعة الجمل وصفين وقتل الحسين عليه السلام وظهور الخوارج في أرض نجد والعراق وغير ذلك مما يطول ذكره مما كان بعد ذلك من الفتن بالعراق وخراسان إلى اليوم ، وإن كانت الفتن في كل ناحية من نواحي الإسلام ولكنها بالمشرق أكثر أيضًا .

انظر : « التمهيد » ( 12/17 ) ، « الاستذكار » ( 8/519 ) ، « عمدة القاري » ( 24/199 ) .

قرن الشيطان<sup>(1)</sup> ،<sup>(2)</sup> وهذا الحديث قد ثبت عنه فى الصحيح من غير وجه . ومما يوضح الأمر فى ذلك أن العلم : إما رواية ، وإما رأى .

### أهل المدينة أصح الناس رواية

وأهل المدينة أصح أهل المدن رواية ورأيًا ، وأما حديثهم فأصح الأحاديث وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة ؛ ثم أحاديث أهل البصرة ، وأما أحاديث أهل الشام فهى دون ذلك ، فإنه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبط الألفاظ ما لهؤلاء .

ولم يكن فيهم - يعنى أهل المدينة ، ومكة والبصرة والشام - من يُعَرَّف بالكذب لكن منهم من يضبط ومنهم من لا يضبط .

وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب فى أهل بلد أكثر منه فيهم ، ففى زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معروفون بالكذب ؛ لا سيما الشيعة ، فإنهم أكثر الطوائف كذبًا باتفاق أهل العلم . ولأجل هذا يذكر عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق . لأنهم قد علموا أن فيهم كذابين ، ولم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب ، فأما إذا علموا صدق الحديث فإنهم يحتجون

---

(1) قرن الشيطان : أى أمته وحزبه ، وقد جاء فى الحديث أنهم قالوا : يا رسول الله وفى نجدنا قال : « هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان » . قال الإمام الخطيب : « نجد من جهة المشرق ، ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها ، وهى مشرق أهل المدينة ، وأصل النجد ما ارتفع من الأرض » ، قلت : ويشهد لذلك ما جاء فى بعض طرق الحديث عند الطبراس فى « الكبير » ( 384/12 ) ، وأبى نعيم فى « الحلية » ( 133/6 ) ، بسند صحيح ، لما قال ﷺ : « اللهم بارك فى شامنا وفى يمننا قالوا : يا رسول الله - وفى عرتنا - قال : إن بها الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان » .  
انظر : « فتح البارى » ( 47/13 ) ، « عمدة القارى » ( 59/7 ) ، « ( 30/15 ) » ، « تحفة الأحوذى » ( 315/10 ) .

قلت : ولعله بهذا الفهم الصحيح لمعنى الحديث يبين خطأ من يستدل به على الظمن فى الشيخ محمد بن عبد الوهاب وشيعته وأهل بلده .

(2) متفق عليه : رواد البخارى ( 3105 ) ، ومسلم ( 2905 ) ، من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

به ، كما روى مالك عن أيوب السخيتاني وهو عراقي . ف قيل له في ذلك فقال :  
ما حدثكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه<sup>(1)</sup> . أو نحو هذا .

وهذا القول هو القول القديم للشافعي ؛ حتى روى أنه قيل له : إذا روى سفيان عن منصور<sup>(2)</sup> عن علقمة<sup>(3)</sup> عن عبد الله<sup>(4)</sup> حديثاً لا يحتج به . فقال : إن لم يكن له أصل بالحجاز والأفلا . ثم إن الشافعي رجع عن ذلك . وقال لأحمد بن حنبل : أتم أعلم بالحديث منا ، فإذا صُحِّح الحديث فأخبرني<sup>(5)</sup> به حتى أذهب إليه . شامياً كان أو بصرياً أو كوفيّاً<sup>(6)</sup> ، ولم يقل مكياً أو مدنيّاً لأنه كان يحتج بهذا قبل .

وأما علماء أهل الحديث كشعبة<sup>(7)</sup> ويحيى بن سعيد وأصحاب الصحيح والسنن فكانوا يميزون بين الثقات الحفاظ وغيرهم ، فيعلمون من بالكوفة والبصرة من الثقات الذين لا ريب فيهم ، وأن فيهم من هو أفضل من كثير من أهل الحجاز .

ولا يستريب عالم في مثل أصحاب عبد الله بن مسعود كعلقمة والأسود<sup>(8)</sup> وعبيدة

(1) انظر : هذا النقل في « التعديل والجرح » للباي ( 356/1 ) ، ونحوه في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ( 255/2 ) .

(2) منصور بن زاذان الواسطي ، أبو المغيرة ، الثقفى ، ثقة عائد كبير الشأن ، عاصر صفار التابعين ، توفي 129 هـ . انظر : « التهذيب » ( 272/10 ) ، « الكاشف » ( 296/2 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 176 .

(3) علقمة بن قيس النخعي ، أبو شبل الكوفي من كبار التابعين ، الإمام ، الفقيه ، الثقة ثبت كان أشبه الناس بابن مسعود ، توفي سنة 62 هـ بالكوفة . انظر : « الإصابة » ( 136/5 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 48/1 ) ، « تهذيب الكمال » ( 300/20 ) .

(4) قوله عبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه ، فقد كان من المكثرين عنه .

(5) قال السبكي : يعنى أنكم يا أهل العراق أعلم منا معشر الحجازيين بأحاديث الكوفة والبصرة ، فقل لى حتى أنظر فإن كان صحيحاً عمت به . انظر : « الإبهاج » ( 207/3 ) .

(6) ذكره ابن السبكي في « الإبهاج » ( 207/3 ) ، وابن بلران في « المدخل » ( 108/1 ) .

(7) شعبة بن الحجاج الأزدي ، البصري من كبار أتباع التابعين ، قال ابن حجر : ثقة حافظ ، كان الثوري يقول فيه : هو أمير المؤمنين في الحديث . توفي سنة 160 هـ بالبصرة . انظر : « تهذيب الكمال » ( 480/12 ) ، « التهذيب » ( 297/4 ) ، « التاريخ الكبير » ( 244/4 ) .

(8) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، الفقيه ، الزاهد ، العابد ، عالم الكوفة ، كان على قدر كبير من العبادة والثقة توفي سنة 75 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 50/1 ) ، « ثقات ابن حبان » ( 31/4 ) ، « تهذيب الكمال » ( 233/3 ) .

السلماني والحارث التيمي<sup>(1)</sup> وشريع القاضي<sup>(2)</sup> . ثم مثل إبراهيم النخعي<sup>(3)</sup> والحكم ابن عتيبة<sup>(4)</sup> وأمثالهم من أثق الناس وأحفظهم ، فلهذا صار علماء أهل الإسلام متفقين على الاحتجاج بما صححه أهل العلم بالحديث من أى مصر كان ، وصف أبو داود السجستاني<sup>(5)</sup> مفاريد أهل الأمصار يذكر فيه ما انفرد به أهل كل مصر من المسلمين من أهل العلم بالسنة .

## الفقه والرأى بين أهل المدينة وغيرهم

وأما الفقه والرأى فقد علم أن أهل المدينة لم يكن فيهم من ابتدع بدعة فى أصول الدين ، ولما حدث الكلام فى الرأى فى أوائل الدولة العباسية ؛ وفرع لهم ربيعة بن هرمز<sup>(6)</sup> فروعاً كما فرع عثمان البسى<sup>(7)</sup> وأمثاله بالبصرة ، وأبو حنيفة وأمثاله

(1) هو الحارث بن يزيد المكنى التيمى ، الفقيه الكوفى ، أخذ العلم عن الشعبي والشافعى ، وثقه ابن معين . انظر : « الكاشف » ( 305/1 ) ، « التهذيب » ( 142/2 ) ، « تهذيب الكمال » ( 309/5 ) .

(2) أبو أمية شريح بن الحارث القاضي : الفقيه ، الثقة من كبار التابعين ، ولده عمر بن شريح قضاة الكوفة ، وأقره على ذلك عليها ، وأقام على القضاء بها ستين سنة ، توفى سنة 78 هـ . انظر : « الإصابة » ( 334/3 ) ، « تهذيب التهذيب » ( 287/4 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 99 .

(3) إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي ، الإمام الثقة ، فقيه العراق ، قال الشعبي : ما خلف بعده مثله ، وكان من العلماء ذوى الإخلاص ، توفى سنة 196 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 74/1 ) ، « التهذيب » ( 135/1 ) .

(4) الحكم بن عتيبة مولى كندة الكوفى : ثقة ثبت فقيه الكوفة لآل الأوزاعي : ما رأيت أحداً أفقه منه ، توفى سنة 113 هـ . انظر : « التهذيب » ( 372/2 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 117/1 ) .

(5) سليمان بن الأشعث السجستاني ، أبو فلوذ الثقة ، الحافظ الكبير صاحب السنن ، توفى سنة 275 هـ . انظر : « تهذيب الكمال » ( 355/11 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 591/2 ) .

(6) كذا فى الأصل ولم أجد له ترجمة ، ولعله يقصد : عبد الله بن يزيد بن هرمز ، الفقيه المدنى الذى جالسه مالك وأخذ عنه ، وكان يقول عنه : كنت أحب أن أفندى به توفى سنة 148 هـ . انظر : « سير النبلاء » ( 379/7 ) ، « تاريخ البخارى » ( 224/5 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 61 .

(7) قوله : البسى : خطأ ظاهراً وصوابه البتنى ، لقُب بذلك لأنه كان يبيع البتوت [ نوع من الأكسية ] ، وهو عثمان بن مسلم ، ويقال ابن سليمان أبو عمرو البصرى البتنى كان صاحب رأى وفقه وثقه ابن معين وابن سريج وتوفى سنة 143 هـ . انظر : « التهذيب » ( 139/7 ) ، « الكاشف » ( 13/2 ) ، « طبقات الفقهاء » ص 88 .

بالكوفة ، وصار في الناس من يقبل ذلك ، وفيهم من يرد ، وصار الرادون لذلك مثل هشام بن عروة ، وأبي الزناد<sup>(1)</sup> والزهرى<sup>(2)</sup> وابن عيينة وأمثالهم ، فإن ردوا ما ردوا من الرأي المحدث بالمدينة ، فهم للرأي المحدث بالعراق أشد رداً ؛ فلم يكن أهل المدينة أكثر من أهل العراق فيما لا يحمد . وهم فوقهم فيما يحمدونه ، وبهذا يظهر الرجحان .

وأما ما قاله هشام بن عروة : « لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً حتى فشا فيهم المؤلّدون<sup>(3)</sup> : أبناء سبايا<sup>(4)</sup> الأمم فقالوا فيهم بالرأي ؛ فضلوا وأصلوا<sup>(5)</sup> » .

قال ابن عيينة : « فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدث من الرأي إنما هو من المؤلّدين<sup>(6)</sup> أبناء سبايا الأمم » ، ودكّر بعض من كان بالمدينة وبالبصرة وبالكوفة<sup>(7)</sup> ، والذين بالمدينة أحمد عند هذا ممن بالعراق من أهل المدينة .

(1) أبو الزناد : عبد الله بن ذكوان ، الفقيه المدني ، قال مصعب الزبيري : هو فقيه المدينة ، وقال أبو حنيفة : رأيت ربيعة وأبا الزناد ، وأبو الزناد أفضح الرجلين ، توفي سنة 131 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 135/1 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 135 ، « التاريخ الكبير » ( 83/5 ) .

(2) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب ، الزهرى قال : عمر بن عبد العزيز : لا أعلم أحدا أعلم بسنة ماضية منه ، وقال ابن حجر : الفقيه الحافظ ، الثقة ، متفق على جلالته وإتقانه ، توفي سنة 125 هـ . انظر : « تهذيب الكمال » ( 419/26 ) ، « تهذيب التهذيب » ( 395/9 ) ، « ثقات ابن حبان » ( 349/5 ) .

(3) للمؤلّدون : المؤلّدة الجارية المولودة بين الحرب إن كانت غير عربية الأصل ، ورجل مؤلّف : إذا كان عربياً غير مخض . انظر : « اللسان » ( 467/3 ) .

(4) سبايا : النّسب والنّسب الأمر ، والنّسبة : المرأة تُنسب في الحرب . انظر : « اللسان » ( 367/14 ) .  
(5) الأثر وما بعده رواه الخطيب في « تاريخه » ( 413/13 ) ، 414 ) بلفظه ، وذكر نحوه الشاطبي في « الاعتصام » ( 76/1 ) ، والشوكاني في « القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد » ص 76 ، وقد روى مرفوعاً عن أبي هريرة وعائشة عند الدارقطني في « السنن » ( 146/4 ) ، وابن حجر في « لسان الميزان » ( 402/1 ) وأشار إلى ضعفه .

(6) إنما قصد هؤلاء الأئمة أن الرأي المذموم الذي يقدم القياس الفاسد على النصوص الشرعية إنما حدث من بعض المؤلّدين ، ثم هذا الحسن البصري ، وابن سيرين وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وكل هؤلاء من الموالى ، وأثرهم في الدين وخدمتهم للإسلام لا ينكروها عاقل .

(7) قال سفيان بن عيينة : نظرنا فإذا أول من بدّل هذا الشأن أبو حنيفة بالكوفة ، واليشي بالبصرة ، وربيعة بالمدينة . فنظرنا فوجدناهم من مولدى سبايا الأمم . انظر : « تاريخ بغداد » ( 414/13 ) .

ولما قال مالك رحمه الله عن إحدى الدولتين أنهم كانوا أتبع للنسن من الدولة الأخرى ؛ قال ذلك لأجل ما ظهر بمقاربتها من الحدثن ؛ لأن أولئك أولى بالخلافة نسباً وقرناً . وقد كان المنصور ، والمهدى <sup>(1)</sup> ، والرشيد <sup>(2)</sup> - وهم سادات خلفاء بنى العباس - يرجحون علماء الحجاز وقولهم على علماء أهل العراق كما كان خلفاء بنى أمية يرجحون أهل الحجاز على علماء أهل الشام ، ولما كان فيهم من لم يسلك هذا السبيل بل عدل إلى الآراء المشرقية كثر الأحداث فيهم وضعفت الخلافة .

ثم إن بغداد إنما صار فيها من العلم والإيمان ما صار وترجحت على غيرها بعد موت مالك وأمثاله من علماء أهل الحجاز . وسكنها من أفشى السنة بها وأظهر حقائق الإسلام مثل أحمد بن حنبل ، وأبى عبيد ، وأمثاله من فقهاء أهل الحديث . ومن ذلك الزمان ظهرت بها السنة فى الأصول والفروع ، وكثر ذلك فيها وانتشر منها إلى الأمصار ، وانتشر أيضاً من ذلك الوقت فى المشرق والمغرب ، فصار فى المشرق مثل إسحاق بن إبراهيم بن راهويه وأصحابه وأصحاب عبد الله بن المبارك <sup>(3)</sup> ، وصار إلى المغرب من علم أهل المدينة ما نقل إليهم من علماء الحديث ، فصار فى بغداد وخراسان والمغرب من العلم ما لا يكون مثله إذ ذاك بالحجاز والبصرة .

أما أحوال الحجاز فلم يكن بعد عصر مالك وأصحابه من علماء الحجاز من يفضل على علماء المشرق والعراق والمغرب .

وهذا باب يطول تتبعه ؛ ولو استقصينا فضل علماء أهل المدينة وصحة أصولهم لطال الكلام .

(1) المهدى : أبو عبد الله محمد بن أبى جعفر المنصور الخليفة العباسى ، كان جواداً محباً إلى الرعية حسن الاعتقاد ، توفى سنة 169 هـ . انظر : « تاريخ الخلفاء » للسيوطى ص 239 .

(2) الرشيد : هارون بن المهدى محمد بن منصور ، الخليفة العباسى ، كان من أمير الخلفاء وأجل ملوك الدنيا ، وكان كثير الغزو والحج ، توفى سنة 193 هـ . « تاريخ الخلفاء » ص 249 .

(3) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلى أبو عبد الرحمن ، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين ، قال ابن حجر : ثقة ثبت فقيه عالم مجاهد ، جواد ، جمعت فيه خصال الخير . توفى سنة 181 هـ . انظر : « تهذيب الكمال » ( 6/16 ) ، « التقریب » ( 320/1 ) ، « التاريخ الكبير » ( 212/5 ) .



## مالك أقوم الناس بمذهب أهل المدينة

إذا تبين ذلك ، فلا ريب عند أحد أن مالكا رحمته الله : أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيًا ، فإنه لم يكن في عصره ولا بعده أقوم بذلك منه وكان له من المكانة عند أهل الإسلام - الخاص منهم والعام - ما لا يخفى على من له بالعلم أدنى إلمام ؛ وقد جمع الحافظ أبو بكر الخطيب <sup>(1)</sup> « أخبار الرواة عن مالك » <sup>(2)</sup> فبلغوا ألفًا وسبعمائة أو نحوها ، وهؤلاء الذين اتصل إلى الخطيب حديثهم بعد قريب من ثلاثمائة سنة ، فكيف بمن انقطعت أخبارهم أو لم يتصل إليه خبرهم ، فإن الخطيب توفي سنة اثنين وستين وأربعمائة ، وعصره وعصر ابن عبد البر <sup>(3)</sup> والبيهقي <sup>(4)</sup> والقاضي أبي يعلى وأمثال هؤلاء واحد ، ومالك توفي سنة تسع وسبعين ومائة ، وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة ، وتوفي الشافعي سنة أربع ومائتين ، وتوفي أحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين .



(1) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي ، قال الذهبي . « الحافظ الكبير ، الإمام ، محدث الشام والعراق ، له « تاريخ بغداد » وغيره من المصنفات الفائقة التي اعتمد عليها العلماء بعده خصوصًا في فنون علم الحديث ، توفي سنة 463 هـ .

انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 1135/3 ) ، « تاريخ دمشق » ( 31/5 ) .

(2) ذكره الذهبي في « التذكرة » ( 1139/3 ) ، وسماه : « الرواة عن مالك » .

(3) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النجدي القرطبي قال الذهبي : شيخ الإسلام ، حافظ المغرب ساد أهل الزمان في الحفظ والإنفاق ، قال الياقبي : لم يكن بالأندلس مثله في الحديث ، له « التهيد » و « الاستذكار » وغيرهما من المصنفات ، توفي سنة 463 هـ .

انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 1130/3 ) ، « البداية والنهاية » ( 104/12 ) .

(4) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ، صاحب التصانيف ، الإمام الثقة العلامة المحدث شيخ خراسان ، قال الجويني : إن للبيهقي المنة على الشافعي لتصانيفه فيصرة مذهبه . توفي سنة 448 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 1132/3 ) ، « البداية والنهاية » ( 94/12 ) ، « الكامل » لابن الأثير

( 376/8 ) .

## منزلة الموطأ والصحيحين

ولهذا قال الشافعي رحمه الله : « ما تحت أديم السماء كتاب أكثر صواباً »<sup>(1)</sup> بعد كتاب الله من موطأ مالك<sup>(2)</sup> وهو كما قال الشافعي رحمه الله ، وهذا لا يعارض ما عليه أئمة الإسلام من أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من صحيح البخاري ومسلم ؛ مع أن الأئمة على أن البخاري أصح من مسلم ؛ ومن رجح مسلماً فإنه رجحه بجمعه ألفاظ الحديث في مكان واحد ، فإن ذلك أسير على من يريد جمع ألفاظ الحديث ، وأما من زعم أن الأحاديث التي انفرد بها مسلم أو الرجال الذين انفرد بهم أصح من الأحاديث التي انفرد بها البخاري ومن الرجال الذين انفرد بهم ؛ فهذا غلط لا يشك فيه عالم ، كما لا يشك أحد أن البخاري أعلم من مسلم بالحديث والمثل والتاريخ ، وأنه أفقه منه ، إذ البخاري وأبو داود أفقه أهل الصحيح والسنن المشهورة ، وإن كان قد يتفق لبعض ما انفرد به مسلم أن يرجح على بعض ما انفرد به البخاري ، فهذا قليل ، والغالب بخلاف ذلك ، فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم<sup>(3)</sup> .

وإنما كان هذان الكتابان كذلك لأنه جُردَ فيهما الحديث الصحيح المسند ، ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصحابة والتابعين ؛ ولا سائر الحديث من الحسن والمرسل وشبه ذلك ، ولا ريب أن ما جُردَ فيه الحديث الصحيح المسند عن رسول الله ﷺ فهو أصح الكتب ؛ لأنه أصح منقولاً عن المعصوم من الكتب المصتفة .

(1) في رواية الخطيب في « الجامع لأدب الراوي » ( 2 / 186 ) ، « أنفع » بدلاً من أكثر صواباً .  
 (2) ذكره بدر الدين بن بهادر في « الثكت على ابن الصلاح » ( 1 / 165 ) ، والسخاوي في « فتح المعني » ( 1 / 26 ) ، والسيوطي في « تدريب الراوي » ( 1 / 91 ) ، والصنعجاني في « توضيح الأفكار » ( 1 / 48 ) ، وابن حجر في « الفتح » ( 1 / 10 ) ، وفي « تنليق التليق » ( 5 / 424 ) ، وقال النووي وابن حجر والسخاوي : إنما قال الشافعي : « ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم » .  
 (3) انظر : تأكيد ذلك في المصادر السابقة .

## مقارنة بين الموطأ وغيره مما كُتِبَ في عصره

وأما الموطأ ونحوه فإنه صنف على طريقة العلماء المصنفين إذ ذاك . فإن الناس على عهد رسول الله ﷺ كانوا يكتبون القرآن وكان النبي ﷺ قد نهاهم أن يكتبوا عنه غير القرآن وقال : « من كتب عني شيئاً غير القرآن فلمحه »<sup>(1)</sup> ، ثم نُسخَ ذلك عند جمهور العلماء حيث أذن في الكتابة لعبد الله بن عمرو وقال : « اكتبوا لأبي شاه »<sup>(2)</sup> ، وكتب لعمر بن حزم<sup>(4)</sup> كتاباً .

قالوا : وكان النهي أولاً خوفاً من اشتباه القرآن بغيره ، ثم أذن لما أمن ذلك ؛ فكان الناس يكتبون من حديث رسول الله ﷺ ما يكتبون ، وكتبوا أيضاً غيره .

ولم يكونوا يصنفون ذلك في كتب مصنفة إلى زمن تابع التابعين ، فصنف العلم فأول من صنف ابن جريج<sup>(5)</sup> شيئاً في « التفسير » ، وشيئاً في « الأموات »<sup>(6)</sup> ،

(1) صحيح : رواه مسلم ( 3004 ) ، والنسائي في « الكبرى » ( 10/5 ) ، وأحمد ( 12/3 ) ، عن أبي سعيد ﷺ .

(2) أبو شاه : رجل من اليمن سمع خطبة النبي ﷺ يوم فتح مكة ، والممنى اكتبوا خطبته التي سمعها من النبي ﷺ ، قال النووي والمعيني وغيرهما : ولا يعرف اسم أبي شاه هذا ، « إنما يعرف بكنيته » .  
انظر : « الكفاية » ( 53/1 ) ، « المحدث الفاضل » للراهمري ص 364 ، « فتح المنبث » ( 160/2 ) ، « عمدة القاري » ( 166/2 ، 167 ) ، « شرح مسلم » ( 129/9 ) .

(3) متفق عليه : رواه البخاري ( 2302 ) ، ومسلم ( 1355 ) ، عن أبي هريرة ﷺ .

(4) عمرو بن حزم بن زيد بن لؤثان الأنصاري ، صحابي جليل مشهور ، شهد الخندق ، واستعمله ﷺ على نجران روى عنه كتاباً كتبه له في الفرائض والزكاة والديات وغير ذلك ، توفي بعد 50 هـ .  
انظر : « الإصابة » ( 621/4 ) ، « الاستيعاب » ( 1172/3 ) .

(5) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي ، الإمام الحافظ فقيه الحرم ، الثقة صاحب التصانيف ، أحد الأعلام ، أدرك صفار الصحابة ولم يسمع منهم ، توفي سنة 150 هـ أو بعدها .  
انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 169/1 ) ، « تهذيب الكمال » ( 338/18 ) ، « الكاشف » ( 666/1 ) .

(6) كذا في الأصل ، والمعروف أن مصنفات ابن جريج - الذي اعتُبر أول من صنف التصانيف - هي السنن ومناقب الحج ، وتفسير القرآن ، ولعمل الصواب « السنن » فقد قال المصنف في « الفتاوى الكبرى » ( 336/6 ) : « ... فصنف ابن جريج التفسير والسنن » .

وصنف سعيد بن أبي عروبة<sup>(1)</sup> وحماد بن سلمة ومعمّر<sup>(2)</sup> ، وأمثال هؤلاء يصنفون ما في الباب عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين . وهذه هي كانت كتب الفقه والعلم والأصول والفروع بعد القرآن ، فصنف مالك « الموطأ » على هذه الطريقة .

وصنف بعد عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، ووکیع بن الجراح<sup>(3)</sup> وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق<sup>(4)</sup> وسعيد بن منصور<sup>(5)</sup> وغير هؤلاء .

فهذه الكتب التي كانوا يعدونها في ذلك الزمان هي التي أشار إليها الشافعي - رحمه الله - فقال : ليس بعد القرآن كتاب أكثر صواباً من « موطأ مالك » ، فإن حديثه أصح من حديث نظرائه .

وكذلك الإمام أحمد لما سئل عن حديث مالك ورأيه وحديث غيره ورأيهم ؟ رجع حديث مالك ورأيه على حديث أولئك ورأيهم .



- 
- (1) سعيد بن أبي عروبة مهران العدوي البصري ، ثقة ، حافظ ، محدث عاصر صفار التابعين ، من أثبت الناس في قتادة ، اختلط في آخر حياته ، توفي سنة 155 هـ ، له مصنف في السنن .
- انظر : « تهذيب الكمال » ( 5/11 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 178/1 ) ، « أبجد العلوم » صديق خان ( 178/1 ) ، « معجم المؤلفين » ( 770/1 ) .
- (2) معمّر بن راشد الأزدي أبو هريرة البصري ، قال ابن حجر : ثقة ثبت أخرج حديثه الأئمة وقال الذهبي : أحد الأعلام عالم اليمن ، وهو أول من صنف بها . توفي سنة 154 هـ . له « الجامع » المشهور في السنن .
- انظر : « التهذيب » ( 218/10 ) ، « الثقات » للعلجلى ( 290/2 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 190/1 ) ، « الأعلام » للزركلي ( 272/7 ) .
- (3) وكيع بن الجراح أبو سفيان الكوفي ، له التفسير والسنن والزهد ، ثقة ، حافظ ، عابد ، أحد الأعلام ، محدث العراق ، قال أحمد : ما رأيت أوعى للعلم منه ، توفي سنة 196 هـ .
- انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 306/1 ) ، « الأعلام » للزركلي ( 117/8 ) .
- (4) عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعائي ، الإمام الثقة الحافظ ، صاحب التصانيف له : « المصنف » ، « التفسير » وغيرهما ، توفي سنة 211 هـ . انظر : « التهذيب » ( 278/6 ) ، « تهذيب الكمال » ( 52/18 ) .
- (5) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، الإمام الثقة الحافظ الكبير ، صاحب السنن ، قال أبو حاتم : ثقة من المتقين الأثبات ، توفي سنة 227 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 416/2 ) ، « الكاشف » ( 445/1 ) ، « تهذيب الكمال » ( 77/11 ) .

## مالك عالم المدينة كما جاء في الخبر

وهذا بصدق الحديث الذي رواه الترمذى وغيره عن النبى ﷺ أنه قال : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل<sup>(1)</sup> فى طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة »<sup>(2)</sup> فقد روى عن غير واحد ، كابن جريج وابن عيينة وغيرهما أنهم قالوا : هو مالك<sup>(3)</sup> .

والذين نازعوا فى هذا لهم مأخذان : أحدهما : الطعن فى الحديث فزعم بعضهم أن فيه انقطاعاً . والثانى : أنه أراد غير مالك كالعمرى الزاهد<sup>(4)</sup> ونحوه .

فيقال : ما دل عليه الحديث وأنه مالك أمر متقرر لمن كان موجوداً ، وبالتواتر لمن كان غائباً ، فإنه لا ريب أنه لم يكن فى عصر مالك أحد ضرب إليه الناس أكباد الإبل أكثر من مالك ، وهذا يقرر بوجهين :

أحدهما : بطلب تقديمه على مثل الثورى والأوزاعى والليث وأبى حنيفة ، وهذا فيه نزاع ولا حاجة إليه فى هذا المقام .

والثانى : أن يقال : إن مالكاً تأخر موته عن هؤلاء كلهم ، فإنه توفى سنة تسع وسبعين ومائة ؛ وهؤلاء كلهم ماتوا قبل ذلك . فمعلوم أنه بعد موت هؤلاء لم يكن فى الأمة أعلم من مالك فى ذلك العصر . وهذا لا ينافى فيه أحد من المسلمين ولا رُجِّلَ إلى أحد من علماء المدينة ما رُجِّلَ إلى مالك ، لا قبله ولا بعده ، رُجِّلَ إليه من

---

(1) أكباد الإبل : هو كناية عن إسراع الإبل وإجهادها فى السير . انظر : « تحفة الأحوذى » ( 373/7 ) .

(2) رواه الترمذى ( 2680 ) ، والنسائى فى « الكبرى » ( 489/2 ) ، والحميدى ( 1147 ) ، وابن حبان ( 3736 ) ، والحاكم ( 168/1 ) ، وصحاحه وكذا الذهبى وحسنه الترمذى من حديث أبى هريرة ، وأعله بعضهم بابن جريج وأبى الزبير وهما منلسان ولم يصرحا بالتحديث .

(3) انظر : المصادر السابقة مع « التمهيد » ( 35/6 ) ، « الاستذكار » ( 462/2 ) .

(4) هو عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى المدنى ، أبو عبد الرحمن العمرى الزاهد المدنى من كبار أتباع التابعين كان ابن عيينة يقول فى رواية : أنه عالم المدينة . توفى سنة 184 هـ . انظر : « ثقات ابن حبان » ( 19/7 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 129 ، « تحفة الأحوذى » ( 373/7 ) .

المشرق والمغرب ، ورحل إليه الناس على اختلاف طبقاتهم . من العلماء والزهاد والملوك والعامّة ، وانتشر « موطأه » في الأرض حتى لا يعرف في ذلك العصر كتاب بعد القرآن كان أكثر انتشاراً من الموطأ .

وأخذ الموطأ عنه أهل الحجاز والشام والعراق ، ومن أصغر من أخذ عنه الشافعي ومحمد بن الحسن وأمثالهما وكان محمد بن الحسن إذا حدّث بالعراق عن مالك والحجازيين تمتلئ دأره ، وإذا حدّث عن أهل العراق يقلّ الناس لعلمهم بأن علم مالك وأهل المدينة أصح وأثبت .

وأجلّ من أخذ عنه الشافعي العلم اثنان : مالك وابن عيينة ، ومعلوم عند كل أحد أن مالكا أجّل من ابن عيينة ، حتى أنه كان يقول : إني ومالكا كما قال القائل <sup>(1)</sup> : وابن اللّبون <sup>(2)</sup> إذا ما لُرَّ <sup>(3)</sup> في قرن <sup>(4)</sup> لم يستطع صولة البُزْل <sup>(5)</sup> القناعيس <sup>(6)</sup> <sup>(7)</sup>

### مقارنة بين مالك والعمري الزاهد

ومن زعم أن الذي ضربت إليه أكباد الإبل في طلب العلم هو العمري الزاهد مع كونه كان رجلاً صالحاً زاهداً ، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، لم يعرف أن الناس احتاجوا إلى شيء من علمه ولا رحلوا إليه فيه ، وكان إذا أراد أمراً يستشير مالكا ويستفتيه ، كما

---

(1) البيت لجبرير . انظر : ديوانه : ص 231 ، « الأغاني » ( 362/5 ) ، « ثمار القلوب » ص 69 ، « جبهة الأمثال » لأبي هلال العسكري ( 155/2 ) .

(2) ما أوفى على ثلاث سنين .

(3) لُرَّ : ربط .

(4) قرن : الجبل الذي يشدّ به البعيران ونحوهما فيقرنان معاً .

(5) للبزل : جمع بازول : وهو البعير الذي دخل في السنة التاسعة .

(6) القناعيس : جمع قنعا : وهو الجمل العظيم الجسم ، والشديد القوة .

ومعنى البيت كما قال البغدادي : ضربه مثلاً لمن يعارضه ويهاجيه ، يقول : من رام إدراكي كان بمنزلة ابن اللّبون إذا قرُن في قرن مع البازل القنعا ، إن صال عليه لم يقدر على دفع صولته ومقاومته ، وإن رام النهوض معه قصر عن عفوته . نقلته من حاشية « سير أعلام النبلاء » ( 74/8 ) .

(7) انظر : استشهاد ابن عيينة بهذا البيت في : « تهذيب الكمال » ( 121/27 ) ، « سير النبلاء » ( 74/8 ) .

نقل أنه استشاره لما كُتِبَ إليه من العراق أن يتولى الخلافة ؛ فقال حتى أشاور مالكا . فلما استشاره أشار عليه أن لا يدخل في ذلك ، وأخبره أن هذا لا يتركه ولد العباس حتى تراق فيه دماء كثيرة ، وذكر له ما ذكره عمر بن عبد العزيز لم يجل له : وَلَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(1)</sup> : إِنْ بَنَى أُمِيَّةٌ لَا يَدْعُونَ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى تَرَأَى فِيهِ دِمَاءُ كَثِيرَةً<sup>(2)</sup> .

وهذه علوم التفسير والحديث والفتيا وغيرها من العلوم لم يعلم أن الناس أخذوا عن العمري الزاهد منها ما يذكر ، فكيف يقرن هذا بمالك في العلم ورحلة الناس إليه ؟

ثم هذه كتب الصحيح التي أجل ما فيها كتاب البخاري . أول ما يستفتح الباب بحديث مالك<sup>(3)</sup> . وإن كان في الباب شيء من حديث مالك لا يقدم على حديثه غيره ونحن نعلم أن الناس ضربوا أكباد الإبل في طلب العلم فلم يجدوا عالماً أعلم من مالك في وقته .

### قيام مالك بمذهب أهل المدينة

والناس كلهم مع مالك وأهل المدينة : إما موافق وإما منازع ، فالموافق لهم عضد ونصير ، والمنازع لهم معظم لهم مبجل لهم عارف بمقدارهم . وما تجد من يستخف بأقوالهم ومذاهبهم إلا من ليس معدوداً من أئمة العلم . وذلك لعلهم أن مالكا هو القائم بمذهب أهل المدينة . وهو أظهر عند الخاصة والعامة من رجحان مذهب أهل

(1) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أحد فقهاء المدينة السبعة ، الإمام الثقة المحدث قال مالك : كان القاسم من فقهاء هذه الأمة ، توفي سنة 112 هـ . انظر : « تهذيب الكمال » ( 23 / 427 ) ، « الطيفات الكبرى » لابن سعد ( 5 / 187 ) ، « التهذيب » ( 8 / 299 ) .

(2) دُكِرَ بمعناه في بعض المصادر بلفظ « لو كان إلى من الأمر شيء أوليت القاسم للخلافة » . انظر : « المتكلم » لابن الجوزي ( 7 / 123 ) ، « سيرة عمر بن عبد العزيز » ص 277 له ، « التهذيب » ( 8 / 300 ) .

(3) في بدء الوحي باب (1) حديث (2) حديث روى عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة سئل رسول الله ﷺ : « كيف كان يأتيك الوحي ؟ » . . . . .

انظر : صحيح البخاري ( 1 / 4 ) .

المدينة على سائر الأمصار . فإن « موطأ » مشحون : إما بحديث أهل المدينة وإما بما اجتمع عليه أهل المدينة . إما قديماً وإما حديثاً . وأما مسألة تنازع فيها أهل المدينة وغيرهم فيختار فيها قولاً ويقول : هذا أحسن ما سمعت . فأما بآثار معروفة عند علماء المدينة .

ولو قدر أنه كان في الأزمان المتقدمة من هو أتبع لمذهب أهل المدينة من مالك فقد انقطع ذلك .

## موقف أهل المدينة من رأى أهل العراق

ولسنا ننكر أن من الناس من أنكر على مالك مخالفته أولاً لأحاديثهم في بعض المسائل ، كما يذكر عن عبد العزيز الدراوردي<sup>(1)</sup> أنه قال له في مسألة تقدير المهر<sup>(2)</sup> بنصاب السرقة : « عرفت يا أبا عبد الله . أى صرت فيها إلى قول أهل العراق الذين يقدرون أقل المهر بنصاب السرقة ، لكن النصاب عند أبى حنيفة وأصحابه عشرة دراهم<sup>(3)</sup> . وأما

(1) عبد العزيز بن محمد بن محمد بن عبيد الدراوردي ، أبو محمد الجهنى المدني ، قال الذهبي : الإمام المحدث ودراورذ من قرى خراسان ، أخرج حديثه الجماعة ، قال ابن حبان : كان من فقهاء أهل المدينة وسادتهم ، توفي سنة 187 هـ .

انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 1/ 269 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 142 ، « تهذيب الكمال » ( 187/18 ) .

(2) ذهب أحمد والشافعي وإسحاق وأبو ثور ، وبه قال جمع من التابعين إلى أن الصداق غير مقدر ، لا أقله ولا أكثره ، بل كل ما كان مالا جاز أن يكون صداقاً ، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى تقدير أقله ، ثم اختلفوا عند أبى حنيفة وأصحابه أقله عشرة دراهم ، وعند مالك أقله ربع دينار ، واستحب بعض الشافعية أن لا ينقص عن عشرة دراهم موافقة لأبى حنيفة .

انظر : « المغنى » ( 7/ 161 ) ، « الإنصاف » ( 8/ 229 ) ، « حاشية فليوبى وعميرة » ( 3/ 277 ) ، « تحفة المحتاج » ( 7/ 375 ) ، « المتقى للبايجى » ( 3/ 289 ) ، « التاج والإكليل » ( 5/ 186 ) ، « تبيين الحقائق » ( 2/ 136 ) ، « الجوهرية المنيرة » ( 2/ 13 ) ، « أحكام الجصاص » ( 2/ 200 ) .

(3) من المعروف أن الدينار = اثنا عشر درهماً ، والدرهم = 2,975 جرام . وعند الحنفية : الدينار = عشرة دراهم ، وبما أن المثلقال أو الدينار =  $\frac{3}{7}$  درهم ، فيساوى الدينار 4,45 جرام من « الفقه الإسلامى وأدلته » د. وهبة الزحيلي ( 6/ 103 ) .



مالك والشافعي وأحمد فالتصاب عندهم<sup>(1)</sup> ثلاثة دراهم أو ربع دينار . كما جاءت بذلك الأحاديث الصحاح<sup>(2)</sup> .

فيقال أولاً : إن مثل هذه الحكاية تدل على ضعف أقاويل أهل العراق عند أهل المدينة ، وإنهم كانوا يكرهون الرجل أن يوافقهم . وهذا مشهور عندهم يعيرون الرجل بذلك . كما قال ابن عمر لمن استفتاه عن دم البعوض<sup>(3)</sup> . وكما قال ابن المسيب لربيع لما سأله عن عقل<sup>(4)</sup> أصابع المرأة<sup>(5)</sup> .

وأما ثانياً : فمثل هذا في قول مالك قليل جداً . وما من عالم إلا وله ما يرد عليه وما أحسن ما قال ابن خويزمنداد<sup>(6)</sup> في مسألة بيع كتب الرأي والإجارة

---

(1) جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة على أن نصاب السرقة ربع دينار شرعي من الذهب أو ثلاثة دراهم شرعية خالصة من الفضة . أو قيمة ذلك من العروض والتجارات والحيوان على تفصيل يُراجع في كتب الفقه . انظر : « الفقه الإسلامي » ( 102/6 ، 103 ) ، « الجوهرة المنيرة » ( 164/2 ) ، « بدائع الصنائع » ( 77/7 ) ، « المبسوط » ( 136/9 ) ، « أحكام الأحكام » لابن دقيق ( 246/2 ) ، « طرح الشرب » للمراي ( 24/8 ، 25 ) ، « الأم » ( 159/6 ) ، « المعنى » ( 94/9 ) .

(2) يقصد قوله ﷺ : « تُقَطَّع اليد في ربع دينار فصاعداً » رواه البخاري ( 6407 ) ، ومسلم ( 1684 ) عن عائشة رضي الله عنها .

(3) حيث قال له ابن عمر رضي الله عنهما : « ممن أنت ؟ فقال الرجل : من أهل العراق . قال : انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض ، وقد قتلوا ابن النبي ﷺ » رواه البخاري ( 5648 ) ، والترمذي ( 3770 ) ، وأحمد ( 93/2 ) .

(4) العقل : والمعقولة : الذبّة ، قال الأصمعي : سُمِّيَت الذبّة غَفْلًا تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تُغْفَلُ بفناء ولحم القليل ثم كثر الاستعمال حتى أُطْلِقَ الغفل على الذبّة إيلًا كانت أو نفاذًا . انظر : « المعصباح المنير » ص 423 ، « المغرب » ص 324 ، « طلبة الطلبة » ص 166 .

(5) حيث قال له سعيد : « أعرافى أنت ؟ قال الباجي : وإنما قال ابن المسيب ذلك بمعنى التثنية على ضعف حجته قال أهل العراق : كان أهل المدينة عندهم موصوفين بالتقصير عن درجتهم والبحث عن المسائل والتفتير عنها ، والاعتراض عليها بالحجج الضعيفة حيث لم يكن تنعم من الأصول ما كان عند أهل المدينة ، فكان تعريفهم واعتراضهم متعلقًا برأي لا يستند إلى أصول ... » . انظر : « الموطن » ( 860/2 ) ، « المتنى » للباجي ( 92/7 ) ، « نيل الأوطار » ( 81/7 ) ، « المبسوط » للسرخسي ( 79/26 ) .

(6) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن خويزمنداد ، فقيه مالكي ، تفقه على الأبهري ، وله كتاب كبير في « الخلاف » و « أصول الفقه » ، وكتاب في « أحكام القرآن » وعنده شواذ عن مالك . انظر : « شجرة النور » ص 103 ، « الديباج » ص 268 ، « المدارك » ( 605/4 ) .

عليها<sup>(1)</sup> : لا فرق عندنا بين رأى صاحبنا مالك وغيره فى هذا الحكم لكنه أقل خطأ من غيره .

### موافقة مالك للحديث فى أحد قولييه

وأما الحديث فأكثره نجد مالكاً قد قال به فى إحدى الروایتين . وإنما تركه طائفة من أصحابه . كمسألة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه .

وأهل المدينة رووا عن مالك الرفع موافقاً للحديث الصحيح الذى رواه . لكن ابن القاسم ونحوه من البصريين هم الذين قالوا بالرواية الأولى ومعلوم أن « مدونة ابن القاسم » أصلها مسائل أسد بن الفرات<sup>(2)</sup> التى فرعها أهل العراق . ثم سأل عنها أسد : ابن القاسم فأجابه بالنقل عن مالك . وتارة بالقياس على قوله : ثم أصلها فى رواية سحنون<sup>(3)</sup> ؛ فلهذا يقع فى كلام ابن القاسم طائفة من الميل إلى أقوال أهل العراق وإن لم يكن ذلك من أصول أهل المدينة .

---

(1) نقل ابن عبد البر عن ابن خوزيمنداد من كتابه فى « الخلاف » أنه قال فى كتاب الإجازات : قال مالك : لا تجوز الإجازات فى شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم وقال ابن خوزيمنداد : وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هى كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم وتفسخ الإجازة فى ذلك . كذا فى « جامع بيان العلم » لابن عبد البر ص 416 ، 417 ، وانظر : « درء تعارض العقل والنقل » للمصنف ( 374/3 ) ، « الصواعق المرسلة » لابن القيم ( 1270/4 ) .

(2) أسد بن الفرات بن سنان أبو عبد الله الفقيه قاضى إفريقية ، من أئمة المذهب المالكى كان قد رحل إلى العراق وتلقى فقه أبى حنيفة من تلميذه محمد بن الحسن الشيبانى ، ثم حمل أسد معه كثيراً من مسائل أبى حنيفة إلى عبد الرحمن بن القاسم ليحبيه عن هذه المسائل حسبما سمع من مالك ، فجمع أسد هذه المسائل وأجوبتها التى تمثل أبواب الفقه ، وسماها « الأسدية » توفى سنة 213 هـ . انظر : « انبىاء والنهاية » ( 323/10 ) ، « المنتظم » ( 252/10 ) ، « سير النبلاء » ( 226/10 ) .

(3) عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخى ، المعروف بسحنون ، وهو لقب له ، ومعناه : العلاء الجديد ، الفقيه المالكى ، الذى انتهت إليه رئاسة المذهب فى المغرب ، وولى القضاء بالقيروان ، وكان سحنون قد حمل الأسدية إلى ابن القاسم وعرضها عليه فقال ابن القاسم : فيها أشياء لا بد أن تغير وأجاب من أماكن ثم كتب إلى أسد بن الفرات أن عارض كتبك بكتب سحنون فلم يفعل وعز عليه ، فبلغ ذلك ابن القاسم فتألم وقال : « اللهم لا تبارك فى الأسدية » قال الشيرازى وتبعه الذهبى فهى مرفوضة عند المالكية إلى الآن ، وقد توفى سحنون سنة 240 هـ . انظر : « سير النبلاء » ( 226/10 ) ، مقدمة تحقيق « المدونة الكبرى » ( 30/1 ) للمستشار الهاشمى ط : الإمارات ، « طبقات الفقهاء » ص 146 .

## سبب انتشار رواية ابن القاسم عن مالك

ثم اتفق أنه لما انتشر مذهب مالك بالأندلس . وكان يحيى بن يحيى<sup>(1)</sup> عامل الأندلس والولاء يستشيرونه . فكانوا يأمرؤن القضاة أن لا يقضوا إلا بروايته<sup>(2)</sup> عن مالك ، ثم رواية غيره .

فانتشرت رواية ابن القاسم عن مالك لأجل من عمل بها وقد تكون مرجوحة في المذهب وعمل أهل المدينة والسنة . حتى صاروا يتركون رواية « الموطأ » الذي هو متواتر عن مالك . وما زال يحدث به إلى أن مات ، لرواية ابن القاسم ، وإن كان طائفة من أئمة المالكية أنكروا ذلك . فمثل هذا إن كان فيه عيب فإنما هو على من نقل ذلك لا على مالك .

ويمكن المتبع لمذهبه أن يتبع السنة في عامة الأمور ؛ إذ قل من سنة إلا وله قول يوافقها بخلاف كثير من مذهب أهل الكوفة ، فإنهم كثيراً ما يخالفون السنة وإن لم يعتمدوا ذلك .

## بين المدرسة المدنية والعراقية

ثم من تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد ، وقد ذكر ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما ، حتى إن الشافعي لما ناظر محمد بن الحسن<sup>(3)</sup> حين رجع محمد لصاحبه على صاحب الشافعي فقال له

---

(1) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس أبو محمد اللبثي ، الفقيه الثقة من أكابر أصحاب مالك ، وكان مالك يسميه عاقل الأندلس ، وإليه انتهت الرواية بالفقه في الأندلس ، وبه انتشر مذهب مالك هناك . توفي 234 هـ . انظر : « شذوات الذهب » ( 82/2 ) ، « تاريخ العلماء بالأندلس » ( 176/2 ) ، « الديباج المذهب » ( 350/1 ) ، « سير النبلاء » ( 519/10 ) .

(2) يعني رواية ابن القاسم عن مالك .

(3) انظر هذه المناظرة في : « الجرح والتعديل » ( 4/12 ) ، « سير النبلاء » ( 112/8 ) ، « تاريخ بغداد » ( 177/2 ) ، « التمهيد » ( 75/1 ) ، « وفيات الأعيان » ( 136/4 ) ، « الديباج المذهب » ( 22/1 ) ، « الذخيرة في محاسن الجبرية » ( 34/1 ) ، انظر : « التنكيل للعلامة المعلمي » ( 154/1 - 162 ) في الرد على الكونثري في تضعيفه هذه الحكاية .

الشافعي : بالإنصاف أو بالمكابرة ؟ قال له : بالإنصاف . فقال ناشدتك الله :  
صاحبنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم ؟

فقال : بل صاحبكم .

فقال : صاحبنا أعلم بسنة رسول الله ﷺ أم صاحبكم ؟

فقال : بل صاحبكم .

فقال : صاحبنا أعلم بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ أم صاحبكم ؟

فقال : بل صاحبكم .

فقال : ما بقى بيننا وبينكم إلا القياس ونحن نقول بالقياس . ولكن من كان  
بالأصول أعلم كان قياسه أصح .

### تفضيل أحمد لرأى مالك

وقالوا للإمام أحمد : من أعلم بسنة رسول الله ﷺ : مالك أم سفيان <sup>(1)</sup> ؟  
فقال : بل مالك .

فقبل له : أيما أعلم بآثار أصحاب رسول الله ﷺ مالك أم سفيان ؟  
فقال : بل مالك .

فقبل له : أيما أزهد مالك أم سفيان ؟  
فقال : هذه لكم .

ومعلوم أن سفيان الثوري أعلم أهل العراق ذلك الوقت بالفقه والحديث ، فإن  
أبا حنيفة والثوري ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى <sup>(2)</sup> ، والحسن بن صالح بن

(1) ذكر ابن عبد البر في « التمهيد » ( 72/1 ) نحو هذا المعنى عن أحمد .

(2) مفتى الكوفي وقاضيهما الفقيه المئري ، قال العجلي : كان فقيهاً صدوقاً صاحب سنة جازز الحديث قارفاً  
عالمًا بالقرآن ، قال الذهبي : حديثه لم يزل الحسن ، توفي سنة 148 هـ .

انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 171/1 ) ، « الجرح والتعديل » ( 322/7 ) ، « ثقات العجلي »  
( 243/2 ) .

حتى<sup>(1)</sup> وشريك بن عبد الله النخعي القاضى<sup>(2)</sup> : كانوا متفاريين فى العصر ، وهم أئمة فقهاء الكوفة فى ذلك العصر ، وكان أبو يوسف يتفقه أولاً على محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى القاضى ، ثم إنه اجتمع بأبى حنيفة فرأى أنه أفقه منه فلزمه . وصنف كتاب « اختلاف أبى حنيفة وابن أبى ليلى » ، وأخذه عنه محمد بن الحسن ونقله الشافعى عن محمد بن الحسن وذكر فيه اختياره ، وهو المسمى بكتاب « اختلاف العراقيين » .



ومعلوم أن سفيان الثورى أعلم هذه الطبقة فى الحديث مع تقدمه فى الفقه والزهد . والذين أنكروا من أهل العراق وغيرهم ما أنكروا من رأى المحدث بالكوفة لم ينكروا ذلك على سفيان الثورى ، بل سفيان عندهم إمام العراق . فتفضيل أحمد لمذهب مالك على مذهب سفيان تفضيل له على مذهب أهل العراق وقد قال الإمام أحمد فى علمه وعلم مالك بالكتاب والسنة والآثار ما تقدم ، مع أن أحمد يقدم سفيان الثورى على هذه الطبقة كلها وهو يعظم سفيان غاية التعظيم . ولكنه كان يعلم أن مذهب أهل المدينة وعلمائها أقرب إلى الكتاب والسنة من مذهب أهل الكوفة وعلمائها .



(1) قال اللعي : الإمام القنوة أبو عبد الله الهمداني ، الكوفي الفقيه العابد ، قال أبو حاتم : ثقة حافظ متقن ، توفي سنة 167 هـ . انظر : « التاريخ الكبير » ( 295 / 2 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 1 / 216 ) ، « ثقات ابن حبان » ( 164 / 6 ) .

(2) أحد الأئمة الأعلام ، فقيه محدث ، ولى القضاء ، قال المعلى : كوفي ثقة وكان حسن الحديث ، تغير حفظه بعد أن ولى القضاء ، وكان شديداً على أهل الرّيب والبدع . توفي سنة 177 ، أو 178 . انظر : « التهذيب » ( 4 / 294 ) ، « تهذيب الكمال » ( 12 / 462 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 1 / 232 ) .

## فصل الشافعي ونصرته للحديث

وأحمد كان معتدلاً عالمًا بالأمر ، يعطى كل ذي حق حقه ؛ ولهذا كان يحب الشافعي ويشي عليه ويدعو له ، ويذبُّ عنه عند من يظن في الشافعي أو من ينسب إليه بدعة ؛ ويذكر تعظيمه للسنة واتباعه لها ومعرفة بأصول الفقه ؛ كالناسخ والمنسوخ والمجمل والمفسر ، ويثبت خبر الواحد ومناظرته عن مذهب أهل الحديث من خالفه بالرأى وغيره ، وكان الشافعي يقول : سموني ببغداد ناصر الحديث<sup>(1)</sup> .

ومناقب الشافعي واجتهاده في اتباع الكتاب والسنة واجتهاده في الرد على من يخالف ذلك كثير جدًا ، وهو كان على مذهب أهل الحجاز ، وكان قد تفقه على طريقة المكيين أصحاب ابن جريح ؛ كمسلم بن خالد الزنجي<sup>(2)</sup> وسعيد بن سالم القداح<sup>(3)</sup> . ثم رحل إلى مالك وأخذ عنه « الموطأ » وكمل أصول أهل المدينة وهم أجلُّ علمًا وفقهاً وقدرًا من أهل مكة من عهد النبي ﷺ إلى عهد مالك . ثم اتفقت له محنة<sup>(4)</sup> ذهب فيها إلى العراق فاجتمع بمحمد بن الحسن وكتب كتبه وناظره . وعرف

(1) انظر ذلك في : « تاريخ الخطيب » ( 2/ 68 ) ، « 6/ 140 » ، « تهذيب الكمال » ( 24/ 374 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 1/ 362 ) ، « طبقات الشافعية » ( 9/ 114 ) ، « سير النبلاء » ( 10/ 47 ) ، « المتكلم » ( 10/ 135 ) .

(2) مسلم بن خالد القرشي المغزوم مولاهم ، أبو خالد المكي المعروف بالزنجي ، الإمام الفقيه شيخ الحرم وفقيه مكة ، وهو الذي تخرج به الشافعي قبل أن يلحق مالكا ، وهو الذي أذن له في الإفتاء ، توفي سنة 180 هـ ، انظر : « تذكرة الحفاظ » ( 1/ 255 ) ، « ثقات ابن حبان » ( 7/ 448 ) ، « الجرح والتعديل » ( 8/ 183 ) .

(3) أبو عثمان المكي الخواساني الأصل ، قال أبو حاتم : محله الصدق ، قال ابن حجر : صدوق بهم ورُمي بالإرجاء وكان فقيهاً من كبار الناسعة وكان الشافعي يكثر الرواية عنه . انظر : « تهذيب الكمال » ( 10/ 457 ) ، « التهذيب » ( 4/ 31 ) ، « تسمية فقهاء الأمصار » للنسائي ص 127 .

(4) تذكر كتب التراجم أن الشافعي لما دخل مصر أثناء جلة من أصحاب مالك وأقبلوا عليه فابتدأ يخالفهم في مسائل فتذكروا له وحضره ، حتى تمنى بعضهم موته كي لا يذهب علم مالك .

انظر : « سير النبلاء » ( 10/ 71 ، 72 ) ، « حلية الأولياء » ( 9/ 153 ) ، « طبقات الشافعية الكبرى » ( 1/ 294 ، 303 ) ، « جلاء البينين » ص 68 .

أصول أبي حنيفة وأصحابه . وأخذ من الحديث ما أخذه على أهل العراق . ثم ذهب إلى الحجاز .

ثم قدم إلى العراق مرة ثانية ، وفيها صنف كتابه القديم المعروف بـ « الحجة » واجتمع به أحمد بن حنبل في هذه المقدمة بالعراق واجتمع به بمكة ، وجمع بينه وبين إسحاق بن راهويه ؛ وتناظرا بحضور أحمد رضى الله عنهم أجمعين . ولم يجتمع بأبي يوسف ولا بالأوزاعي وغيرهما ؛ فمن ذكر ذلك في « الرحلة » المضافة إليه فهو كاذب ؛ فإن تلك الرحلة فيها من الأكاذيب<sup>(1)</sup> عليه وعلى مالك وأبي يوسف ومحمد وغيرهم من أهل العلم ما لا يخفى على عالم ، وهى من جنس كذب القصاص . ولم يكن أبو يوسف ومحمد سعيًا فى أذى الشافعى<sup>(2)</sup> قط ، ولا كان حال مالك معه ما ذكر فى تلك الرحلة الكاذبة .

### مخالفة الشافعى لأصحاب مالك فى بعض المسائل

ثم رجع الشافعى إلى مصر وصنف كتابه الجديد ، وهو فى خطابه وكتابه ينسب إلى مذهب أهل الحجاز ، فيقول : قال بعض أصحابنا - وهو معنى أهل المدينة أو بعض علماء أهل المدينة كمالك - ويقول فى أثناء كلامه :

وخالفنا بعض المشرقين .

وكان الشافعى عند أصحاب مالك واحدًا منهم ينسب إلى أصحابهم ، واختار سكنى مصر إذ ذاك لأنهم كانوا على مذهب أهل المدينة ومن يشبههم من أهل مصر ،

---

(1) لأنها مروية من طريق عبد الله بن محمد البلوى وهو كذاب وضاع ، وقد اغتر بها بعض الأئمة كالبيهقى والنزوى فلم ينتهوا إلى بطلانها ، وغالب ما فيها موضوع ، وبعضها ملفق من روايات ، وقد نبه العلامة المؤرخ الإمام الذهبى إلى بطلانها فقال : « سمعنا جزءًا فى رحلة الشافعى ، فلم أشق منه شيئًا لأنه باطل لمن تأمله » . وكذا جزم ابن كثير وابن حجر . انظر : « سير أعلام النبلاء » ( 78/10 ) مع الحاشية ، « البداية والنهاية » ( 182/10 ) ، « اللسان » لابن حجر ( 338/3 ) .

(2) يشير إلى ما جاء فى تلك الرحلة من أن أبا يوسف ومحمد بن الحسن حرّضا الرشيد على قتل الشافعى ويكفى فى بطلان ذلك أن نعرف أن أبا يوسف قد مات قبل دخول الشافعى بغداد بستين . انظر : المصدر السابق « من الحاشية » .

كاليث بن سعد وأمثاله ؛ وكان أهل الغرب بعضهم على مذهب هؤلاء وبعضهم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام ، ومذهب أهل الشام ومصر والمدينة متقارب : لكن أهل المدينة أجل عند الجميع .

ثم إن الشافعي رحمته الله لما كان مجتهداً في العلم ورأى من الأحاديث الصحيحة وغيرها من الأدلة ما يجب عليه اتباعه وإن خالف قول أصحابه المدنيين ، قام بما رآه واجباً عليه ، وصنف « الإملأ على مسائل ابن القاسم » وأظهر خلاف مالك فيما خالفه فيه ، وقد أحسن الشافعي فيما فعل ، وقام بما يجب عليه ، وإن كان قد كره ذلك من كرهه وآذره ؛ وجرت محنة مصرية معروفة<sup>(1)</sup> والله يغفر لجميع المؤمنين والمؤمنات ؛ الأحياء منهم والأموات .

وأبو يوسف ومحمد هما صاحباً أبي حنيفة ، وهما مختصان به كاختصاص الشافعي بمالك ، ولعل خلافاً له يقارب خلاف الشافعي لمالك ، وكل ذلك اتباعاً للدليل وقياً بالواجب .

والشافعي رحمته الله قرر أصول أصحابه والكتاب والسنة ؛ وكان كثير الاتباع لما صح عنه من الحديث ، ولهذا كان عبد الله بن الحكم يقول لابنه محمد<sup>(2)</sup> : يا بني الزم هذا الرجل فإنه صاحب حجج ؛ فما بينك وبين أن تقول : قال ابن القاسم ، فيضحك منك إلا أن تخرج من مصر .

قال محمد : فلما صرت إلى العراق جلست إلى حلقة فيها ابن أبي داود<sup>(3)</sup> .

(1) انظر : ما أشرنا إليه سابقاً .

(2) محمد بن عبد الله بن الحكم المصري أبو عبد الله الفقيه ، قال ابن خزيمة : ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقارب الصحابة والتابعين مثله ، وقال ابن أبي حاتم : ثقة صدوق أحد فقهاء مصر وكان المفتي بمصر أيامه . توفي سنة 268 هـ .

انظر : « تهذيب الكمال » ( 499/25 ) ، « التهذيب » ( 232/9 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 546/2 ) .

(3) لعله يقصد أحمد بن أبي داود ( أو دؤاد ) القاضي الجهمي ، قال الخطيب : ولي القضاء للمتمسك والوائق وهو الذي أعلن مذهب الجهمية والمعتزلة وحمل الدولة على امتحان الناس بخلق القرآن هلك سنة 240 هـ ، وقد ذكر الشيرازي أن محمد بن عبد الحكم قد حُبل إليه في بغداد أثناء المحنة . انظر : « طبقات الفقهاء » ص 98 ، « لسان الميزان » ( 171/1 ) ، « تاريخ الخطيب » ( 141/4 ، 142 ) .



فقلت : قال ابن القاسم ، فقال : ومن ابن القاسم ؟ فقلت : رجل مفتٍ يقول من مصر إلى أقصى الغرب ، وأظنه قال : قلت رحم الله أبي .

وكان مقصود أبيه : اطلب الحجة لقول أصحابك ولا تتبع ؛ فالتقليد إنما يقبل حيث يُعْظَمُ المُقْلَدُ ، بخلاف الحجة فإنها تقبل في كل مكان<sup>(1)</sup> ، فإن الله أوجب على كل مجتهد أن يقول بموجب ما عنده من العلم ، والله يخص هذا من العلم والفهم ما لا يخص به هذا ، وقد يكون هذا هو المخصوص بمزيد العلم والفهم في نوع من العلم أو باب منه أو مسألة . وهذا هو مخصص بذلك في نوع آخر .

### قواعد جامعة في ترجيح مذهب أهل المدينة

لكن جملة مذاهب أهل المدينة النبوية راجحة في الجملة على مذاهب أهل المغرب والمشرق ، وذلك يظهر بقواعد جامعة :

منها قاعدة الحلال والحرام المتعلقة بالنجاسات في المياه ، فإنه من المعلوم أن الله قال في كتابه : ﴿ وَرَحِمَنِي وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ وَفَسَّخْتُهَا لِلَّذِينَ يَنْفِقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزمر : ١٨٤] الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَحْدِثُ لَهُمْ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ<sup>(2)</sup> وَالْأَعْلَالُ أَلْقَى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴿ [الأعراف : 156 ، 157] . فالله تعالى أحل لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث .

والخبائث نوعان : ما خبثه لعينه لمعنى قام به ، كالدم والميتة ولحم الخنزير ، وما خبثه لكسبه ؛ كالمأخوذ ظلماً أو بعقد محرم كالربا والميسر .

(1) قال محمد بن عبد الحكم : لغيت عبد الملك بن العاجشون فسألت عن مسألة ، فأجابني ، فقلت : ما الحجة ؟ قال : لأن مالكاً قال كذا وكذا ، فقلت في نفسي : هيات أسألك عن الحجة ، وتقول قال معلس ، وإنما الحجة عليك وعلى معلك . انظر : « سير النبلاء » ( 53 / 10 ، 54 ) .

(2) يضع عنهم إصْرَهُم : أي يخفف عنهم ما كلفوه من التكاليف الشاقة التي هي من قبيل ما تجب عليهم حيث وجداءهم بالتيسير والسماحة ... .

انظر : « تفسير أبي السعود » ( 379 / 3 ) ، « تفسير ابن كثير » ( 255 / 2 ) .

فأما الأول : فكل ما حرم ملاسته كالنجاسات حرم أكله ، وليس كل ما حرم أكله حرمت ملاسته كالسموم ، والله قد حرم علينا أشياء من المطاعم والمشارب وحرّم أشياء من الملابس .

## مقارنة من مذهب أهل المدينة والكوفة في الأشربة والأطعمة

ومعلوم أن مذهب أهل المدينة في الأشربة أشد من مذهب الكوفيين ، فإن أهل المدينة وسائر الأمصار وفقهاء الحديث يحرمون كل مسكر ؛ وإن كل مسكر خمر وحرام ، وإن ما أسكر كثيره فقليله حرام ؛ ولم يتنازع في ذلك أهل المدينة لا أولهم ولا آخرهم ؛ سواء كان من الثمار أو الحبوب أو العسل أو لبن الخيل أو غير ذلك<sup>(1)</sup> .

والكوفيون لا خمر عندهم إلا ما اشتد من عصير العنب ، فإن طَبِخَ قبل الاشتداد حتى ذهب ثلثاه<sup>(2)</sup> حَلٌّ ، ونبيذ التمر والزبيب محرم إذا كان مسكراً نثاً ، فإن طَبِخَ أدنى طبخ حلّ وإن أسكر ؛ وسائر الأنبيذة تحلّ وإن أسكرت ؛ لكن يحرمون المسكر منها<sup>(3)</sup> .

وأما الأطعمة فأهل الكوفة أشد فيها من أهل المدينة ؛ فإنهم مع تحريم كل ذي ناب من

(1) ذهب جمهور العلماء والفقهاء إلى أن المسكر حرام لعبته وإن اسم الخمر يقع على كل شراب مُسَكِّر من عنب كان أو غيره ، قلّ أو كثر ، سَكِرَ منه شاربُه أو لم يسكر ، وذهب الحنفية إلى أن النِّثَء من عصير العنب إذا غلّى واشتد عند الصّاحبين ( محمد وأبي يوسف ) ، وقذف بالزُّيد عند أبي حنيفة ، هو الخمر الذي يخرّم شرب قليلها وكثيرها . أما عصير غير العنب والتمر ، أو المطبوخ منهما بشرطه ، فليس بحرام لعبته ، ومن هنا فلا يخرّم إلا القُدْرُ الشُّكْرُ منه دون ما لم يصل به إلى حد الإسكار .

انظر : « المستقى » للبايجي ( 147/3 ، 148 ) ، « شرح الشريب » للعراقي ( 41/8 ، 42 ) ، « الجوهرة المنيرة » ( 147/2 ) ، « بدائع الصنائع » ( 115/5 ، 116 ) ، « در الحكام » ( 87/2 ) ، « الفتاوى الهندية » ( 413/5 ) ، « شرح معاني الآثار » ( 211/4 ، 212 ) ، « سبل السلام » ( 442/2 ) .

(2) قوله : ذهب ثلثاه : يعني بالطبخ وبقى ثلثه فهو حلال وإن اشتد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : يخرّم . قالوا : أما إن قصد بطبخه التلّوى فإنه لا يحل بالاتفاق . انظر : المصادر السابقة .

(3) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ... بل أبو حنيفة يخرّم القليل والكثير من أشربة أفرّ : وإن لم يسمّها خمرًا ، كنبذ التمر والزبيب النثي ، فإنه يخرّم عنده قلبه وكثيره إذا كان مُسَكِّراً ، وكذا عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه » فإنه يحرم عنده قلبه إذا كان كثيره يُسَكِّرُ . انظر : « الفتاوى الكبرى » ( 422/3 ) .

السباع<sup>(1)</sup> وكل ذى مخلب من الطير ، وتحريم اللحم حتى يحرمون الضب<sup>(2)</sup> والضبع ، والخيل تحرم عندهم فى أحد القولين ، ومالك يحرم تحريمًا جازمًا ما جاء فى القرآن ، فذوات الأنياب إما أن يحرمها تحريمًا دون ذلك ، وإما أن يكرهها فى المشهور .

وروى عنه كراهة ذوات المخالب ؛ والطير لا يحرم منها شيئًا ولا يكرهه وإن كان التحريم على مراتب ؛ والخيل يكرهها<sup>(3)</sup> ، وزويت الإباحة والتحريم أيضًا .

ومن تدبر الأحاديث الصحيحة فى هذا الباب علم أن أهل المدينة أتبع للسنّة ، فإن باب الأشرية قد ثبت فيه عن النبى ﷺ من الأحاديث ما يعلم من علمها أنها من أبلغ المتواترات ، بل قد صحّ عنه فى النهى عن الخليطين<sup>(4)</sup> والأوعية<sup>(5)</sup> ما لا يخفى على عالم بالسنّة .

(1) قالوا : المراد به ما يتقوى به ويصطاد على غيره ويصطاد ويعذو بطبعه غالبًا كالأسد والفهد والعقر ونحو ذلك ، وذعب مالك إلى حمل النهى عن « أكل كل ذى ناب من السبع » على الكراهة كما قال ابن القصار والأبهري . واختار ابن عبد البر أنه بهى تحريم نهى أدب وإرشاد . انظر : « فتح البارى » ( 657/9 ) ، « عمدة القارى » ( 132/21 ) ، « التمهيد » ( 140/1 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 44/5 ) .

(2) الضب : هو ذؤبة تشبه الجردون لكنه أكبر منه ، انظر : « تحفة الأحوذى » ( 402/5 ) ، « حياه الحيوان » للجاحظ ( 42/6 ) ، « عون المعبود » ( 189/10 ) .

(3) الخيل مكروهة عند مالك على مشهور المذهب ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعى : هى مباحة وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن .

انظر : « المتقى » لبياجى ( 133/3 ) ، « التاج والإكليل » ( 355/4 ) ، « مواهب الجليل » ( 235/3 ) ، « التمهيد » ( 128/10 ) ، « شرح سنن ابن ماجه » لنسبوسى ( 230/1 ) .

(4) معنى ابتداء الخليطين وشربهما كتمر وزبيب ، أو تمر ورطب ونحو ذلك . قال النووى : قال أصعبنا وغيرهم من العلماء : سبب الكراهة أن الإسكار يُسرّع إليه بسبب الخلقة قبل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكرًا ويكون مسكرًا ، ومنهنا ومنه المذهب الجمهور أن هذا النهى لكراهة التنزيه ولا يحرم ذلك ما لم يضر مسكرًا ، وقال بعض المالكية : هو حرام وإن لم يسكر ، قال الخطايب : وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث ، وهو غالب مذهب الشافعى وقال أبو حنيفة وأبو يوسف - فى رواية - لا كراهة فيه ، لأن ما حلّ مفردًا حلّ مخلوطًا وأنكر عليه الجمهور وقالوا : هذا منابتة للأحاديث الصحيحة . انظر : « التفصيل فى : « شرح النووى على مسلم » ( 154/13 ) ، « عون المعبود » ( 119/10 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 506/5 ) ، « عمدة القارى » ( 182/21 ) ، « فتح البارى » ( 67/10 ) ، « الاستذكار » ( 19/8 ) ، « التمهيد » ( 163/5 ) ، ( 164 ) .

(5) الأوعية : هى ما يحفظ فيها الشرى . والمعنى أنه ﷺ بهى عن الابتداء فى بعض الأوعية من الخشب ونحوها لأنه يُسرّع فيها الإسكار فربما شرب منها من لا يشعر بذلك ، ثم ثبتت الرخصة فى الابتداء فى كل وعاء مع النهى عن شرب كل مسكر . انظر : « فتح البارى » ( 135/1 ) ، « عون المعبود » ( 58/10 ) ، « عمدة القارى » ( 311/1 ) ، « شرح مسلم » ( 159/13 ) .

وأما الأطعمة فإنه وإن قيل : إن مالكاً خالف أحاديث صحيحة في التحريم<sup>(1)</sup> ففي ذلك خلاف ، والأحاديث الصحيحة التي خالفها من حرّم الضب<sup>(2)</sup> وغيره تقاوم ذلك أو تربو عليه ، ثم إن هذه الأحاديث قليلة جداً بالنسبة إلى أحاديث الأشربة .  
وأيضاً فمالك مع في ذلك آثار عن السلف ، كابن عباس وعائشة وعبد الله بن عمر وغيرهم رضى الله عنهم مع ما تأوله من ظاهر القرآن ، ومبيح الأشربة ليس معه لا نص ولا قياس ، بل قوله مخالف للنص والقياس .  
وأيضاً فتحريم جنس الخمر أشد من تحريم اللحوم الخبيثة ، فإنها يجب اجتنابها مطلقاً ، ويجب على من شربها الحد ، ولا يجوز اقتناؤها .  
وأيضاً فمالك جوز إتلاف عينها اتباعاً لما جاء من السنة في ذلك ، ومنع من تخليلها ، وهذا كله فيه من اتباع السنة ما ليس في قول من خالفه من أهل الكوفة ، فلما كان تحريم الشارع للأشربة المسكرة أشد من تحريمه للأطعمة : كان القول الذي يتضمن موافقة الشارع أصح .



(1) يعنى تحريم أكل كل ذى مخلب من الطير ، حيث قال مالك في رواية : لا أعلم شيئاً من الطير يكره أكله واحتج بمجموع قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَمْرٌ لِي بِمَا أُنْفِى إِلَيَّ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ إِنَّ أُولَئِكَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [الأنعام : 145] وهذا عام فتحمله على عمومها إلا ما خصه اللبيل ، وقال ابن العربي : المشهور عن مالك الكراهة . انظر : « المدونة » ( 1 / 450 ) ، « المتقى » للباي ( 3 / 132 ) ، « فتح الباري » ( 9 / 657 ) ، « أحكام القرآن » للجصاص ( 3 / 28 ) ، « أحكام ابن العربي » ( 2 / 292 ) .  
(2) يقصد أبا حنيفة حيث لم ير أكله ، وقال : هو مكروه قال الباوي وغيره : وعلى إباحته أكثر العلماء وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، وأحاديث أكله بين يدي رسول الله ﷺ حجة على أبي حنيفة ؛ لأنه لو كان مكروهاً لنهى عنه ومنع الأكليين منه . انظر : « المتقى » ( 7 / 288 ) ، « المحلى » ( 6 / 113 ، 114 ) ، « شرح معاني الآثار » ( 4 / 197 ) ، « المغنى » ( 9 / 331 ) .

## إباحة بعض أهل المدينة للغناء

ومما يوضح هذا أن طائفة من أهل المدينة استحلّت الغناء حتى صار يحكى ذلك عن أهل المدينة ! وقد قال عيسى بن إسحاق الطباع<sup>(1)</sup> : سئل مالك عما يترخص فيه بعض أهل المدينة من الغناء<sup>(2)</sup> ؟ فقال : إنما يفعله عندنا الفساق<sup>(3)</sup> ، ومعلوم أن هذا أخف مما استحلّه من استحلّ الأشربة ؛ فإنه ليس في تحريم الغناء من النصوص المستفيضة عن النبي ﷺ ما في تحريم الأشربة المسكرة ؛ فعلم أن أهل المدينة أتبع للنسبة .

## مذهبهم في اختلاط النجاسة بالماء وسائر المائعات

ثم إن من أعظم المسائل مسألة اختلاط الحلال بالحرام لعينه ، كاختلاط النجاسات بالماء وسائر المائعات ؛ فأهل الكوفة يحرمون كل ماء أو مانع وقعت فيه نجاسة ، قليلاً كان أو كثيراً ، ثم يقدّرون ما لا تصل إليه النجاسة بما لا تصل إليه الحركة ؛ ويقدرونه بعشرة أذرع في عشرة أذرع .

ثم منهم من يقول : إن البشر إذا وقعت فيها النجاسة لم تطهر بل تُظم<sup>(4)</sup> . والفقهاء

(1) كذا في الأصل ، والصواب إسحاق بن عيسى بن نجيع أبو يعقوب المعروف بابن الطباع ، وكذا ذكره ابن تيمية على الصواب في « مجموع الفتاوى » ( 577/11 ) ، حافظ فقيه ، قال ابن الجوزي : سمع مالك بن أنس وشريكاً وروى عنه أحمد بن حنبل ، توفي سنة 215 هـ .

انظر : « المتكلم » ( 267/10 ) ، « شذرات الذهب » ( 34/2 ) ، « مرآة الجنان » ( 58/2 ) .

(2) قال شيخ الإسلام : وما ذكره السلمي والقشيري عن مالك وأهل المدينة - يعني في حلّ الغناء - فنلط ، وإنما وقعت الشبهة فيه لأن بعض أهل المدينة كان يحضر السماع إلا أن هذا ليس قول أئمتهم وفقهائهم ... « مجموع الفتاوى » ( 577/11 ) .

(3) ذكره القرطبي في « تفسيره » ( 55/14 ) ، وابن الحاج في « المدخل » ( 101/3 ) ، السفاريني في « غذاء الألباب » ( 153/1 ) ، وابن القيم في « إغاثة المفهّان » ( 229/1 ) ، وابن تيمية في « الاستقامة » ( 273/1 ) .

(4) ظم : البتر إذا ملأها بالتراب حتى تسوى بالأرض ، وقد ذكر ذلك عن بشر العريسي المبتدع الجهيم وكان في الفقه على ملهيب أبي حنيفة وعلمه ينتجس الأرحام والجذران ، ولا يخفى ما فيه من التشدد والتعسير . انظر : « المغرب » ص 294 ، « المصباح المنير » ص 378 ، « المبسوط » ( 57/1 ) ، « بدائع الصنائع » ( 75/1 ) ، « النجاة » ( 98/1 ) ، ( 99 ) .

منهم من يقول تنزح ، إما دلاء مُقدَّرة منها<sup>(1)</sup> ، وإما جميعها على ما قد عرف ، لأجل قولهم : ينجس الماء والمائع بوقوع النجاسة فيه .

وأهل المدينة : بعكس ذلك ، فلا ينجس الماء عندهم إلا إذا تغير ؛ لكن لهم في قليل الماء هل يتنجس بقليل النجاسة ؟ قولان<sup>(2)</sup> ، ومذهب أحمد قريب من ذلك . وكذلك الشافعي ؛ لكن هذان يقدران القليل بما دون القلتين<sup>(3)</sup> دون مالك ، وعن مالك في الأطعمة خلاف<sup>(4)</sup> ، وكذلك في مذهب أحمد<sup>(5)</sup> نزاع في سائر المائعات . ومعلوم أن هذا أشبه بالكتاب والسنة ، فإن اسم الماء باقٍ ، والاسم الذي له أبيح قبل

(1) قالوا : ينزح في القارة عشرون دلوًا أو ثلاثون ، والدجاج ونحوه أربعون أو خمسون وفي الآدمي ونحوه ماء البئر كله ، وفي المذهب الحنفي قول آخر يوافق مذهب أهل المدينة قال محمد بن الحسن : اتفق رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الماء الجاري ، إلا أنا تركنا القياس واتبعنا الآثار .  
انظر : « العناية شرح الهداية » ( 99/1 ) ، « بدائع الصنائع » ( 75/1 ) ، « المبسوط » ( 58/1 ) ، « البحر الرائق » ( 123/1 - 125 ) .

(2) ذكر البلجي وغيره ما مفاده : إذا كان الماء كثيرًا فهو طاهر على الإطلاق ، وإن كان قليلاً فلاذی رواه أهل المدينة عن مالك أنه طاهر مطهرٌ ما لم تغيره النجاسة على مشهور المذهب ، وابن القاسم يطلق عليه اسم النجاسة في روايته ومع ذلك يرى على من توضحاً به الإعادة في الوقت دون غيره ، وهذا يعود إلى القول الأول الذي حكاه أهل المدينة عنه ، ويبقى الخلاف في العبارة . انظر : « المتقى » ( 56/1 ) ، « الفواكه الدواني » ( 125/1 ) ، « كفاية الطالب مع حاشية العدوى » ( 161/1 ) .

(3) القلتين : القُلَّةُ : إنباء للمرب كالجزء الكبيرة ، والجمع قِلَالٌ ، وسميت قِلَالًا ، لأنها تُقَلُّ أي ترفع إذا مُلئت ، وقدر الشافعي القُلَّتَين بخمسة قرب ، وأصحابه : بخمسمائة رطل ، وزن كل قِرْية مائة رطل . انظر : « المصباح المنير » ص 514 ، « المغرب » ص 392 ، 393 ، « الأم » للشافعي ( 18/1 ) ، « أسنى المطالب » ( 14/1 ) ، « حاشيتا فليوبى وعميرة » ( 26/1 ، 27 ) .

(4) مشهور المذهب عند أكثر المالكية أن الطعام المائع يتنجس بالنجاسة القليلة إذا وقعت فيه ولو كان الطعام كثيرًا كالزبيب والجُبِّ وسواء حصل فيه تغير أم لا ، وحكى المازري عن بعضهم أنه إذا لم يتغير الطعام لم يتنجس قال الخطيب : وهو في غاية الشذوذ ووقع في أول العنينة ما يؤيد ما حكاه المازري . انظر : « مواهب الجليل » ( 109/1 ) ، « شرح الخرش » ( 94/1 ) ، « حاشية الدسوقي » ( 58/1 ، 59 ) .

(5) مشهور مذهب أحمد أنه لا يعنى من يسير النجاسة في الأطعمة وغيرها ، إلا في الجامد من الطعام قال ابن عقيل : هو الذي إذا فتح وعاءه لم تبيل أجزاءه ، كالسمن الجامد قال ابن مفلح : خالف شيخنا [ بقصد ابن تيمية ] وغيره وذكره نوآفي المذهب ، قال المرادوي : واختاره صاحب « النظم » و « مجمع البحرين » وقال : الأولى العفو عنه في ثياب والأطعمة لمعظم المشقة . ولا يشك عاقل في عموم البلوى به خصوصاً في الطواحين ومعاصر السكر والزيت .

انظر : التفتصيل في : « الإنصاف » ( 334/1 ) ، « الفروع » لابن مفلح ( 259/1 ) ، « شرح متهى الإيرادات » للبهوتي ( 110/1 ) ، « كشف القناع » ( 189/1 ) ، « مطالب أولى النهى » للرحياني ( 239/1 ) .

الوقوف باق ، وقد دلت ستة رسول الله ﷺ في بئر بُضاعة<sup>(1)</sup> وغيره على أنه لا يتنجس ؛ ولم يعارض ذلك إلا حديث ليس بصريح في محل النزاع فيه ، وهو حديث « النهى عن البول في الماء الدائم »<sup>(2)</sup> ، فإنه قد يخص البول بالحكم : وخص بعضهم أن يبال فيه دون أن يجري إليه البول . وقد يخص ذلك بالماء القليل .

وقد يقال : النهى عن البول لا يستلزم التجنيس ، بل قد ينتهي عنه لأن ذلك يفضي إلى التجنيس إذا كثر ؛ يقرر ذلك أنه لا تنازع بين المسلمين أن النهى عن البول في الماء الدائم لا يعم جميع المياه ، بل ماء البحر مستثنى بالنص والإجماع . وكذلك المصانع الكبار التي لا يمكن نزحها ، ولا يتحرك أحد طرفيها بتحرك الطرف الآخر لا ينجسه البول بالاتفاق ، والحديث الصحيح الصريح لا يعارضه حديث في هذا الإجمال والاحتمال .

وكذلك تنجس الماء المستعمل<sup>(3)</sup> ونحوه : مذهب أهل المدينة ومن وافقهم في طهارته ثابت بالأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ كحديث « صب وضوءه على جابر »<sup>(4)</sup> وقوله : « المؤمن لا ينجس »<sup>(5)</sup> وأمثال ذلك .

وكذلك بول العصي الذي لم يطعم ، مذهب بعض أهل المدينة ومن وافقهم لهم فيه أحاديث صحيحة<sup>(6)</sup> عن النبي ﷺ لا يعارضها شيء .

(1) بُضَاعَة : قيل : هو اسم لصاحب البئر ، وقيل : اسم لموضعها وهي دار بني ساعدة بالمدينة وقد روى فيها من حديث أبي سعيد الخدري أنه قيل لرسول الله ﷺ : « أتوضأ من بئر بُضاعة ؟ » وهي بئر يطرح فيها التين فقال ﷺ : « الماء طهور لا ينجسه شيء » . رواه أبو داود ( 67 ) ، والترمذي ( 66 ) ، والنسائي ( 174/1 ) وصححه أحمد وابن معين وابن حزم كما في « تلخيص الحبير » ( 13/1 ) .

انظر : « عون المبرود » ( 88/1 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 169/1 ) .

(2) لفظه : « لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه » رواه البخاري ( 236 ) ، ومسلم ( 282 ) من حديث أبي هريرة .

(3) الماء المستعمل : يعني كالمستعمل في الأوضيئة والغسلات المسنونة والمنسوبة ، وكذا الماء المستعمل في إزالة الحدث ، والذي نقله سند وابن شماس وابن العجايب من المالكية كراهة الماء المستعمل في الحدث مع وجود غيره ، وأطلق ابن بشر وابن عسك وغيرهما كراهة الوضوء بالماء المستعمل . وهو ظاهر « المدونة » . انظر : « مواهب الجليل » ( 69/1 ) ، « شرح الخروشي » ( 74/1 ، 75 ) ، « الشرح الكبير مع النسوي » ( 41/1 ، 42 ) ، « الشرح الصغير » ( 37/1 ) .

(4) رواه البخاري ( 191 ) ، ومسلم ( 1616 ) عن جابر رضي الله عنه .

(5) رواه البخاري ( 281 ) ، ومسلم ( 371 ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(6) منها ما جاء « عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أتى بعصى يقال عليه قدما بماء فأتبعه بوله [ وفي رواية : فأتبعه إياه ] ولم يغسله » رواه البخاري ( 5994 ) ، ومسلم ( 286 ) .

## مذهب أهل المدينة منتخماً للتيسير

وكذلك مذهب مالك وأهل المدينة في أعيان النجاسات الظاهرة في العبادات أشبه شيء بالأحاديث الصحيحة وسيرة الصحابة .

ثم إنهم لا يقولون بنجاسة البول والروث مما يؤكل لحمه<sup>(1)</sup> ، وعلى ذلك يضع عشرة حجة من النص والإجماع القديم والاعتبار ذكرناها في غير هذا الموضع<sup>(2)</sup> ؛ وليس مع المنجس إلا لفظ يظن عمومته وليس بعام ، أو قياس يظن مساواة الفرع فيه للأصل وليس كذلك .

ولما كانت النجاسات من الخبائث المحرمة لأعيانها ، ومذهبهم في ذلك أخذ من مذهب الكوفيين كما في الأطعمة : كان ما ينجسونه أولئك أعظم .

وإذا قيل له : خالف حديث الولوغ<sup>(3)</sup> ونحوه في النجاسات ، فهو كما يقال : إنه خالف حديث سباع الطير<sup>(4)</sup> ونحوه ، ولا ريب أن هذا أقل مخالفة للنصوص ممن ينجس روث ما يؤكل لحمه وبوله أو بعض ذلك<sup>(5)</sup> ؛ أو يكره سؤر الهرة .

(1) نص على ذلك مالك في « المدونة » فقال : ولا بأس ببول ما يؤكل لحمه مثل البعير والشاة والبقر ، وأجاز أن يشرب بوله للتداوي . انظر : « المدونة » ( 1 / 128 ) ، « التاج والإكليل » ( 1 / 168 ) .

(2) انظر : تفصيل ذلك في « الفتاوى الكبرى » ( 1 / 238 ، 239 ، 386 ) .

(3) يقصد قوله ﷺ : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليقره ثم ليغسله سبع مرات » . رواه البخاري ( 170 ) ، ومسلم ( 279 ) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولغ الكلب ولو غا إذا شرب بطرف لسانه ، قال ابن عبد البر : مذهب مالك أن الكلب طاهر ، وأن الإناء يغسل منه سبعا على سبيل العبادة لا النجاسة ، ولا يهرق شيء مما ولغ فيه غير الماء ، وقاله الشافعي وأصحابه : الكلب نجس وعزاه النووي إلى الجمهور . وإنما وردت العبادة في غسل نجاسته سبعا تمبذاً ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : الكلب نجس ويغسل الإناء من ولوغه مرتين أو ثلاثاً كسائر النجاسات .

انظر : « الاستذكار » ( 1 / 207 ) ، « الأوسط » لابن المنذر ( 1 / 305 ) ، « المدونة الكبرى » ( 1 / 5 ) ط : دار صادر ، « شرح معاني الآثار » ( 1 / 23 ) ، « شرح مسلم » ( 3 / 184 ) .

(4) يعني نهيه ﷺ « من كل ذي مخلب من الطير » .

(5) بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر عند أحمد ، وهو قول عطاء والنخعي والثوري ومالك ومحمد وزفر من أصحاب أبي حنيفة ، وعند أبي حنيفة : أن ما يؤكل لحمه مما يطير في الهواء كالحمام ، والمصفر ، ونحوهما فخرأوها طاهر ، وأما غيرها مما لا يطير كالذجاج والبط ونحوهما فخرأوها نجس ، وعند الشافعي أنه نجس مطلقاً .

انظر : « المغنى » ( 1 / 414 ) ، « بلاتع الصنائع » ( 1 / 62 ) ، « تبين الحقائق » ( 1 / 27 ) ، « الجوهرة المنيرة » ( 1 / 38 ) ، « المجموع » ( 2 / 566 ) ، « الإنصاف » ( 1 / 339 ) .



وقد ذهب بعض الناس إلى أن جميع الأرواث والأبوال طاهرة إلا بول الإنسى وعذرنه<sup>(1)</sup> ، وليس هذا القول بأبعد فى الحجة من قول من ينجس الذى يذهب إليه أهل المدينة ، من أهل الكوفة ومن وافقهم .

ومن تدبر مذهب أهل المدينة وكان عالماً بسنة رسول الله ﷺ تبين له قطعاً أن مذهب أهل المدينة المنتظم للتيسير فى هذا الباب أشبه بسنة رسول الله ﷺ من المذهب المنتظم للتعسير .

وقد قال ﷺ فى الحديث الصحيح لما بال الأعرابى فى المسجد وأمرهم بالصب على بوله . قال : « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين »<sup>(2)</sup> وهذا مذهب أهل المدينة وأهل الحديث ، ومن خالفهم يقول : إنه يغسل ولا يجزئ الصب<sup>(3)</sup> ؛ وروى فى ذلك حديثاً مرسلًا<sup>(4)</sup> لا يصح .

(1) هذا قول فى ملعب أحمد ، والصحيح الذى عليه جمهور المنعِب وأهل العلم : أن بول ما لا يؤكل لحمه ورؤيته نجس قال المرادوى : وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعزاه ابن تيمية إلى جمهور العلماء . انظر : « الإنصاف » للمرادوى ( 340/1 ) ، « الفروع » لابن مفلح ( 246/1 ) ، « الفتاوى الكبرى » لابن تيمية ( 237/1 ) .

(2) رواه البخارى ( 217 ) ، وأبو داود ( 380 ) ، والترمذى ( 147 ) ، والنسائى ( 48/1 ) عن أبى هريرة رضي الله عنه .

(3) قال ابن دقيق العيد : وفى الحديث دليل على تطهير الأرض النجسة بالمكاثرة بالماء ، وأنه يكفي بإفاضة الماء ، ولا يشترط نقل التراب من المكان بعد ذلك خلافاً للمعتبة . قال العيني : إذا كانت الأرض رطوبة صب الماء عليها حتى يستغل فيها ، ولم يبق على وجهها أثر النجاسة ، وإن كانت الأرض صلبة فيجفف مكان البول ، ويصب عليها الماء . انظر : « نغمة الأحوفى » ( 391/1 ) ، « عمدة القارى » ( 125/3 ، 126 ) ، « تبين الحقائق » ( 71/1 ) ، « إحكام الأحكام » لابن دقيق ( 122/1 ) .

(4) عن عبد الله بن معقل : وفيه : أن النبى ﷺ قال : « خنوا ما بال عليه من التراب فالتوه وأمرقوا على مكانه ماء » عند أبى داود ( 381 ) ، والدارقطنى ( 132/1 ) ، والبيهقى ( 428/2 ) ، وقال تيمناً لأبى داود : هو مرسل ، ابن معقل لم يدرك النبى ﷺ ، وفى رواية مستندة عن ابن مسعود « فأمر بمكانه فاحتفر وصب عليه ثلث من ماء » رواه الدارقطنى ( 131/1 ) ، وأبو يعلى ( 310/6 ) ، قال ابن حجر : فيه سمعان بن مالك وليس بالقوى ، وقال أبو حاتم وأحمد : هذا حديث منكر .

انظر : « تلخيص الحبير » ( 37/1 ) ، « نصب الرأية » ( 211/1 ) ، « التحقيق » ( 78/1 ) لابن الجوزى .

## فصل

### مذهبهم في حكم المحرم لكسبه

وأما النوع الثاني من المحرمات وهو المحرم لكسبه ؛ كالمأخوذ ظلمًا بأنواع الغصب من السرقة والخيانة والقهر ؛ وكالمأخوذ بالربا والميسر ، وكالمأخوذ عوضًا عن عين أو نفع محرم ، كثمر الخمر والدم والخنزير والأصنام ومهر البغي وحلوان الكاهن<sup>(١)</sup> وأمثال ذلك ، فمذهب أهل المدينة في ذلك من أعدل المذاهب ؛ فإن تحريم الظلم وما يستلزم الظلم أشد من تحريم النوع الأول ، فإن الله حرم الخبائث من المطاعم إذ هي تغذى تغذية خبيثة توجب للإنسان الظلم ، كما إذا اغتذى من الخنزير والدم والسباع ، فإن المغتذى شبيه بالمغتذى به ، فيصير في نفسه من البغي والعدوان بحسب ما اغتذى منه .

وباحتها للمضطر لأن مصلحة بقاء النفس مقدم على دفع هذه المفسدة ، مع أن ذلك عارض لا يؤثر فيه مع الحاجة الشديدة أثرًا يضر .  
وأما الظلم فمحرم قليله وكثيره ، وحرمة تعالى على نفسه وجعله محرماً على عباده .

وحرّم الربا لأنه متضمن للظلم ؛ فإنه أخذ فضل بلا مقابل له ، وتحريم الربا أشد من تحريم الميسر الذي هو القمار ، لأن المُرَابي قد أخذ فضلاً محققاً من محتاج ، وأما المقامر فقد يحصل له فضل ، وقد لا يحصل له ، وقد يقرر هذا هذا ، وقد يكون بالعكس .



---

(١) حلوان الكاهن : ما يعطاه من الأجر على كهنته ، والحلوان في أصل اللغة : العطية والرشوة قاله ابن عبد البر . في « التمهيد » ( 399 / 8 ) ، « الاستذكار » ( 429 / 6 ) ، وانظر : « فتح الباري » ( 427 / 4 ) .

## مذهبهم في البيوع المنهى عنها

وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر<sup>(1)</sup> ، وعن بيع الملامسة والمنازمة<sup>(2)</sup> ، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها<sup>(3)</sup> ، وبيع جبل الخَبَلَة<sup>(4)</sup> ، ونحو ذلك مما فيه نوع مقامرة ، وأرخص في ذلك فيما تدعو الحاجة إليه ويدخل تبعاً لغيره ، كما أرخص في ابتياعها بعد بدو صلاحها بمقاة إلى كمال الصلاح ؛ وإن كان بعض أجزائها لم يخلق ، وكما أرخص في ابتياع النخل المؤبر<sup>(5)</sup> مع جديده إذا اشترطه المبتاع وهو لم يبدِ صلاحه وهذا جاتز بإجماع المسلمين ؛ وكذلك سائر الشجر الذي فيه ثمر ظاهر ، وجعل البائع ثمرة النخل المؤبر إذا لم يشترطها المشتري ؛ فتكون الشجرة للمشتري ، والبائع يتنفع بها بإبقاء ثمره عليها إلى حين الجذاذ<sup>(6)</sup> .

وقد ثبت في الصحيح أنه أمر بوضع الجوانح<sup>(7)</sup> وقال : « إن بعت من أخيك ثمرة

- (1) رواه مسلم ( 1513 ) وأبو داود ( 3376 ) ، والترمذي ( 1230 ) من حديث أبي هريرة ؓ وبيع الغرر : أى المجهول ، ويلتحق به الطير في الهواء والمعدوم والمجهول والعبد الأبق ونحو ذلك .  
انظر : « فتح الباري » ( 357/4 ) ، « شرح مسلم » ( 156/10 ) .
- (2) من حديث أبي هريرة عند مالك ( 666/2 ) ، والبخاري ( 559 ) ، ومسلم ( 1511 ) .  
اللامسة : أن يلمس بيده ولا ينشره ولا يقلبه ، فإذا منعه وجب البيع . والمنازمة : هو أن يطرح كل واحد منهما ثوبه إلى صاحبه قبل أن يلقه وينظر إليه على غير تأمل منهما ونحو ذلك فسر مالك في « الموطأ » وغيره . انظر : « التمهيد » ( 9/13 ) ، « فتح الباري » ( 359/4 ) ، « شرح مسلم » ( 155/10 ) .
- (3) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما عند البخاري ( 2082 ) ، ومسلم ( 1534 ) .
- (4) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، عند البخاري ( 2036 ) ، ومسلم ( 1514 ) ، ومالك ( 1333 ) ، وبيع جبل الخَبَلَة : قيل معناه : بيع الأجنة في بطون الأمهات ، قال أهل اللغة : والخَبَلَة هنا جمع حابل . انظر : « فتح الباري » ( 102/1 ) ، « تنوير الموهوك » ( 70/1 ) ، « التمهيد » ( 313/13 ) .
- (5) أثبت : النخل أثراً وتابيراً : لغخته وأصلحته ، إذا أتى بشماريخه فتوضع فيه .  
انظر : « المصباح المنير » ص 1 ، « المغرب » ص 17 ، « شرح حلود ابن عرفة » ص 286 .
- (6) الجذاذ : أى القطع والحصاد .
- (7) صحيح : رواه مسلم ( 1554 ) ، وابن حبان ( 5031 ) ، والطحاوي في « معاني الآثار » عن جابر ؓ

( 34/4 ) . والجوانح : جمع جاتحة ، وهى الآفة المستأصلة تعيب الثمار ونحوها بعد الزهو فهلكها بأن يترك البائع ثمن ما تلف . قال الخطابي : وأمره ﷺ بوضع الجوانح عند أكثر الفقهاء أمر نذوب واستحباب من طريق المعروف والإحسان ، لا على سبيل الوجوب والإلزام . وقاله أحمد وأبو حنيفة وجماعة من أصحاب الحديث : وضع الجاتحة لازم للبائع إذا باع الثمر فأصابته الآفة فهلكت .

فأصابها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ من مال أخيك شيئاً ، بم يأخذ أحدكم مال أخيه  
بغير حق ؟ <sup>(1)</sup> .

ومذهب مالك وأهل المدينة فى هذا الباب أشبه بالسنة والعدل من مذهب من  
خالفهم من أهل الكوفة وغيرهم ، وذلك أن مخالفهم جعل البيع إذا وقع على موجود  
جاز ، سواء كان قد بدا صلاحه أو لم يكن قد بدا صلاحه <sup>(2)</sup> ، وجعل موجب كل عقد  
قبض المبيع عقبه ، ولم يجز تأخير القبض ؛ فقال : إنه إذا اشترى الثمر بادياً صلاحه  
أو غير بادٍ صلاحه جاز ؛ وموجب العقد القطع فى الحال ، لا يسوغ له تأخير الثمر  
إلى تكمل صلاحه ؛ ولا يجوز له أن يشترطه .

وجعلوا ذلك القبض قبضاً نافلاً للضمان إلى المشتري دون البائع ، وطرّدوا ذلك  
فقالوا : إذا باع عيئاً مؤجرة لم يصح لتأخير التسليم .  
وقالوا : إذا استثنى منفعة المبيع ؛ كظهر البعير وسكنى الدار لم يجز ، وذلك كله  
فرع على ذلك القياس .

وأهل المدينة وأهل الحديث خالفوهم فى ذلك كله واتبعوا التصوص الصحيحة  
وهو موافقة القياس الصحيح العادل ، فإن قول القائل : العقد موجب القبض عقبه ،  
يقال له : موجب العقد إما أن يتلقّى من الشارع ، أو من قصد العاقد ، والشارع ليس  
فى كلامه ما يقتضى أن هذا بوجب موجب العقد مطلقاً .

وأما المتعاقدان فهما تحت ما تراضيا به ويعقدان العقد عليه ؛ فتارة يعقدان على أن  
يتقابضا عقبه ، وتارة على أن يتأخر القبض كما فى الثمر ، فإن العقد المطلق يقتضى  
الحلول ؛ ولهما تأجيله إذا كان لهما فى التأجيل مصلحة فكذلك الأعيان .  
فإذا كانت العين المباعة فيها منفعة للبائع أو غيره ، كالشجر الذى ثمره ظاهر ،

= انظر : « عون المعبود » ( 163 / 9 ) ، « الشهيد » ( 195 / 2 ) ، « فتح الباري » ( 399 / 4 ) .

(1) صحيح : رواه أبو داود ( 3470 ) ، والنسائي ( 255 / 7 ) ، وابن ماجه ( 2219 ) ، وكذا الحاكم  
( 42 / 2 ) ، وابن حبان ( 5034 ) ، وصححه من حديث جابر رضي الله عنه .

(2) انظر : تفصيل المذهب الحنفى فى ذلك عند البابرتى فى « العناية شرح الهداية » ( 287 / 6 ) ، « بدائع  
الصنائع » ( 173 / 5 ، 174 ) ، الزيلعى فى « تبين الحقائق » ( 12 / 4 ) .

وكالعين الموجودة ، وكالعين التى استثنى البائع نفمها مدة ، لم يكن موجب هذا العقد أن يقتضى المشتري ما ليس له ، وما لم يملكه إذا كان له أن يبيع بعض العين دون بعض كان له أن يبيعها دون منفعتها .

ثم سواء قيل : إن المشتري يقبض العين ، أو قيل : لا يقبضها بحال لا يضر ذلك ، فإن القبض فى البيع ليس هو من تمام العقد كما هو فى الرهن ، بل الملك يحصل قبل القبض للمشتري تابعاً ، ويكون نماء المبيع له بلا نزاع وإن كان فى يد البائع ، ولكن أثر القبض إما فى الضمان وإما فى جواز التصرف .

وقد ثبت عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « مضت السنة أن ما أدركته الصفة حياً<sup>(1)</sup> مجموعاً فهو من ضمان المشتري »<sup>(2)</sup> .

## مذهبهم فى تعليق الضمان بالتمكين من القبض

ولهذا ذهب إلى ذلك أهل المدينة وأهل الحديث : فإن تعليق الضمان بالتمكين من القبض أحسن من تعليقه بنفس القبض ، وبهذا جاءت السنة ، وفى شمار التى أصابها جائحة لم يتمكن المشتري من الجذاذ وكان معذوراً ، فإذا تلفت كانت من ضمان البائع ، ولهذا التى تلفت بعد تفریطه فى القبض كانت من ضمانه ؛ والعبد والدابة التى تمكن من قبضها تكون من ضمانه<sup>(3)</sup> على حديث على وابن عمر<sup>(4)</sup> .

(1) الصفة حياً : أى ما كان عند العقد غير ميت ولم يتغير عن حاله فهو للمشتري .

(2) فى المصادر : من مال المتباع ، أو فهو من المتباع . رواه الدارقطنى ( 53/3 ) ، والطحاوى فى معانى الآثار ( 16/4 ) ، وذكره البخارى مملّفاً ( بغير سند ) فى « صحيحه » ( 751/2 ) .

(3) ذكر للباجى وابن حجر : أن ما ليس فيه حق توفية كالعبد الحاضر وكالمبيع من المكمل والموزون ونحو ذلك فإن ضمانه بنفس العقد من المشتري وهو قول مالك ، خلافاً لأبى حنيفة والشافعى فى قولهما : إن ضمانه من البائع قبل قبض المشتري ، وأن العقد ينسخ بطلفه . قال ابن حجر : وتابع مالك أحمد وإسحاق وأبو ثور ، وذهب جمع من السلف منهم طائوس والحكم وإبراهيم النخعى : فى رجل اشترى متاعاً فهلك فى يدى البائع قبل أن يقبضه قالوا : إن كان قال له خذ متاعك فلم يأخذه فهو فى يدى البائع من مال المشتري ، [ معنى ضمانه عليه ] ، وإن قال البائع : لا أدفعه لك حتى تأتى بالشئ فهو مال البائع . انظر : تفصيل المقام فى : « المتقى » للباجى ( 248/4 ) ، « المدونة » ( 161/3 ) ، « فتح البارى » ( 352/4 ) ، « عيون المجالس » لعبد الوهاب البغدادى ( 1494/3 ) ، « بدائع الصنائع » ( 239/5 ) ، « مصنف ابن أبى شيبة » ( 25/5 ، 26 ) .

(4) انظر : « شرح معانى الآثار » للطحاوى ( 16/4 ) ، مع مصنف ابن أبى شيبة ( 25/5 ) .

ومن جعل التصرف تابعا للضمان فقد غلط ، فإنهم متفقون على أن منافع الإجارة إذا تلفت قبل تمكن المستأجر من استيفائها كانت من ضمان المؤجر ، ومع هذا للمستأجر أن يؤجرها بمثل الأجرة ، وإنما تنازعا في إيجارها بأكثر من الأجرة لئلا يكون ذلك ربحا فيما لا يضمن ؛ والصحيح جواز ذلك لأنها مضمونة على المستأجر ، فإنها إذا تلفت مع تمكنه من الاستيفاء كانت من ضمانه ، ولكن إذا تلفت قبل تمكنه من الاستيفاء لم تكن من ضمانه .

وهذا هو الأصل أيضا ، فقد ثبت في « الصحيح » عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه قال : « كنا نبتاع الطعام جزأنا<sup>(1)</sup> على عهد رسول الله ﷺ ؛ فنهى أن يبيعه حتى ننقله إلى رحلتنا »<sup>(2)</sup> .

وابن عمر هو القائل : مضت السنة أن ما أدركته الصفقة حيا مجموعا فهو من ضمان المشتري ، فتبين أن مثل هذا الطعام مضمون على المشتري ولا يبيعه حتى ينقله ، وغلة الثمار والمنافع له أن يتصرف فيها ، ولو تلفت قبل التمكن من قبضها كانت من ضمان المؤجر والبائع ، والمنافع لا يمكن التصرف فيها إلا بعد استيفائها ، وكذلك الثمار لا تباع على الأشجار بعد الجذاذ بخلاف الطعام المنقول .

والسنة في هذا الباب فرقت بين القادر على القبض وغير القادر في الضمان والتصرف ، فأهل المدينة أتبع للسنة في هذا الحكم كله ؛ وقولهم أعدل من قول من يخالف السنة .

ونظائر هذا كثير ، مثل بيع الأعيان الغائبة : من الفقهاء من جوز بيعها مطلقا وإن لم

(1) جزأنا : قال النووي : الجزأف بكسر الجيم وضمها وفتحها ، والكسر أنصح وأشهر وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير . انظر : « شرح مسلم » ( 169/10 ) .

(2) متفق عليه : رواه البخاري ( 2017 ) ، ومسلم ( 1527 ) ، واللفظ له من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

توصف ، ومنهم من منع بيعها مع الوصف ، ومالك جوز بيعها مع الصفة دون غيرها<sup>(1)</sup> ، وهذا أعدل .

### مذهبهم في العقود ومرجعهم فيها إلى العرف

والمعقود ، من الناس من أوجب فيها الألفاظ وتعاقب الإيجاب والقبول ونحو ذلك ، وأهل المدينة جعلوا المرجع في العقود إلى عرف الناس وعاداتهم ، فما عدّه الناس بيعاً فهو بيع ، وما عدوه إجارة فهو إجارة ، وما عدوه هبة فهو هبة ، وهذا أشبه بالكتاب والسنة وأعدل .

فإن الأسماء منها ما له حد في اللغة : كالشمس والقمر ، ومنها ما له حد في الشرع : كالصلاة والحج . ومنها ما ليس له حد لا في اللغة ولا في الشرع ، بل يرجع إلى العرف ، كالقبض .

ومعلوم أن اسم البيع والإجارة والهبة في هذا الباب لم يحدها الشارع ولا لها حد في اللغة ، بل يتنوع ذلك بحسب عادات الناس وعرفهم ؛ فما عدوه بيعاً فهو بيع ، وما عدوه هبة فهو هبة وما عدوه إجارة فهو إجارة .



---

(1) وقد شرطوا لذلك شروطاً ثلاثة وهي : ألا يكون قريباً جداً بحيث تبيح رؤيته من غير مشقة ، فإنه عدول عن اليقين إلى توقع الغرر ، وألا يكون بعيداً جداً لئلا تقع تغيّره قبل التسليم أو يتعذر تسليمه . وأن يصفه بصفاته التي تتعلق الأغراض بها وهي شروط التسليم ليكون مقصود المالية حاصلًا .  
انظر : « الفروق » للفراني ( 247 / 3 ) ، « المدونة » ( 259 / 3 ، 260 ) ، « المتقى » للباي ( 54 / 5 ) ، « شرح ميارة على تحفة المحاكم » ( 290 / 1 ) ، « حاشية القسوطي » ( 26 / 3 ) .

## مذهبهم في حكم الغرر اليسير في البيع

ومن هذا الباب أن مالكا يجوز بيع المغيب في الأرض كالجزر واللفت وبيع المقائي<sup>(1)</sup> جملة ، كما يجوز هو والجمهور بيع الباقياء ونحوه<sup>(2)</sup> في قشره ، ولا ريب أن هذا هو الذي عليه عمل المسلمين من زمن نبيهم ﷺ وإلى هذا التاريخ ، ولا تقوم مصلحة الناس بدون هذا ، وما يظن أن هذا نوع غرر فمثله جائز في غيره من البيوع لأنه يسير والحاجة داعية إليه ، وكل واحد من هذين يبيح ذلك فكيف إذا اجتماعا ؟ وكذلك ما يُجوزُ مالك<sup>(3)</sup> من منفعة الشجر تبعاً للأرض ، مثل أن يكرى أرضاً أو داراً فيها شجرة أو شجرتان ؛ هو أشبه بالأصول من قول من منع ذلك . وقد يجوز ذلك طائفة من أصحاب أحمد بن حنبل<sup>(4)</sup> مطلقاً . وجوزوا ضمان الحديقة<sup>(5)</sup> التي فيها أرض وشجر<sup>(6)</sup> كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(1) المقائي : القاء . هو اسم لما يسميه الناس الخيار والعجور والفقوس ، الواحدة منه : قئاة .

انظر : « المصباح المنير » ص 490 ، « المغرب » ص 147 .

(2) تُلَوِّزُ وجوز في قشره وكقصح في سنبله ويذر كئان في جوزة قالوا : ولا يصح بيعه جُزْأً (بلا كيل) ، لعدم

الرؤية ويصح كيلاً ، وأما شراء ما ذُكِرَ مع قشره فيجوز جُزْأً ولو باقياً في شجره لم يقطع إذا بدا صلاحه .

انظر : « الفواكه الدواني » ( 2/93 ) ، « الناج والإكيل » ( 6/115 ) ، « شرح الخروشي » ( 5/184 ) .

(3) قال مالك : إذا اشترى رجل أرضاً وفيها شجر ، فالشجر تبع للأرض ، فهي للمشتري إلا أن يقول البائع

أبيعك الأرض بغير شجر . انظر : « المدونة » ( 4/241 ) ، « مواهب الجليل » ( 4/495 ) .

(4) قالوا : وإن باع أرضاً بحقوقها ، دخل فزاسها وبتاؤها في البيع بلا نزاع ، وإن لم يكن بحقوقها ، فعلى

وجهين : أحدهما : يَدْخُلُ . قال في الإنصاف : وهو المذهب جزم به في « الوجيز » وقدمه في « المحرر »

و « الفروع » و « لزوعابيين » . والوجه الثاني : لا يَدْخُلُ وللبائع بقیة . انظر : « الإنصاف » ( 5/56 ) ،

« الفروع » ( 4/69 ) ، « شرح منتهى الإرادات » ( 2/80 ) ، « كشف القناع » ( 3/275 ، 276 ) .

(5) يعني ضمان البساتين حولاً كاملاً أو أكثر لمن يستقيها ويحدها حتى تُثمر ، قال ابن تيمية : فظن بعض

العلماء أن هذا من باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها فحرموه ، وإنما هذا من باب الإجارة كإجارة الأرض .

انظر : « الفتاوى الكبرى » ( 5/104 ، 105 ) ، مع المصادر السابقة .

(6) أجاز بعض أصحاب أحمد ضمان البساتين مع الأرض المؤجرة : إذ لا يمكن إفراؤها إحداهما عن

الأخرى ، واختاره ابن عقيل ، وجوز بعضهم ضمان الأشجار مطلقاً مع الأرض وبدونها ، واختاره شيخ

الإسلام ابن تيمية ، قال ابن القيم : وأفراد فيه مَصْنَعًا ، ففي مذهب أحمد ثلاثة أقوال ، وجوز مالك ذلك تبعاً

للأرض في قدر الثلث . انظر : تفصيل المسألة في : « إعلام الموقعين » لابن القيم ( 2/10 - 12 ) ،

« الفروع » لابن مفلح ( 4/416 ، 417 ) ، « مجموع الفتاوى » ( 30/225 ) .



لما قبل الحديقة من أسيد بن الحضير رضي الله عنه ثلثا ، وقضى بما تسلفه ديناً<sup>(1)</sup> كان عليه ؛  
وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

## تشدهم في تحريم الربا وذرائعه

وهذا يتبين بذكر الربا ، فإن تحريم الربا أشد من تحريم القمار ، لأنه ظلم محقق  
والله سبحانه وتعالى لما جعل خلقه نوعين غنياً وفقيراً أوجب على الأغنياء  
الزكاة حقاً للفقراء ، ومنع الأغنياء عن الربا الذي يضر الفقراء ، وقال  
تعالى : ﴿ يَسْحَقُ اللَّهُ أَرْيَا وَيَبْرِي<sup>(2)</sup> أَلَصَدَقْتُ ﴾ [ البقرة : 276 ] . وقال  
تعالى : ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبَا لِّبُرُؤٍ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيؤُا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن ذَّكْوَرٍ  
تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْضِعُونَ<sup>(3)</sup> ﴾ [ الروم : 39 ] فالظالمون يمنعون الزكاة  
ويأكلون الربا .

وأما القمار فكل من المتقارمين قد يقمر الآخر ؛ وقد يكون المقمور هو الغنى أو  
يكونان متساويين في الغنى والفقر ؛ فهو أكل مال بالباطل فحرمه الله ، لكن ليس فيه  
من ظلم المحتاج وضرره ما في الربا ، ومعلوم أن ظلم المحتاج أعظم من ظلم غير  
المحتاج .

ومعلوم أن أهل المدينة حرموا الربا ومنعوا التحيل على استحلاله ، وسدوا  
الذريعة المفضية إليه ، فأين هذا ممن يسوغ الاحتيال على أخذه ؟ بل يدل الناس على  
ذلك .

(1) ذكره ابن تيمية وعزاه إلى حرب الكرماني صاحب الإمام أحمد في « مسائله » ، وأبو زهرة اللخمي ،  
وكذا ابن مفلح كما في « مجموع الفتاوى » ( 225 / 30 ) ، وروى ابن أبي شيبة في « مصنفه » ( 14 / 5 ) عن  
سميد مولى عمر رضي الله عنه : أن أسيد بن حضير رضي الله عنه مات وعليه دين فباع عمر رضي الله عنه أرضه مستين .  
(2) يُزْبِي : من ربا الشيء يربو وأرباه أى كثره ونشأ وزاده . انظر : « تفسير ابن كثير »  
( 330 / 1 ) .

(3) الْمُضْضِعُونَ : أى يضاعف لهم الثواب فينطون بالحسنة عشر أمثالها ، فالْمُضْضِف : ذو الأضعاف من  
الحسنات . انظر : « تفسير البغوي » ( 485 / 3 ) .

وهذا يظهر بذكر مثل ربا الفضل<sup>(1)</sup> وربا النسا<sup>(2)</sup> .

أما ربا الفضل فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة واتفق جمهور الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة<sup>(3)</sup> على أنه لا يباع الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب بجنسه إلا مثلاً بمثل ؛ إذ الزيادة على المثل أكل مال بالباطل وظلم ، فإذا أراد المدين أن يبيع مائة دينار مكسور وزنه مائة وعشرون ديناراً ، يسوغ له مبيع الحيل أن يضيف إلى ذلك رغيف خبز أو منديلاً يوضع فيه مائة دينار ، ونحو ذلك مما يسهل على كل مُزِبِّ فعله : لم يكن لتحريم الربا فائدة ولا فيه حكمة ، ولا يشاء مُزِبُّ أن يبيع نوعاً من هذا بأكثر منه من جنسه إلا أمكنه أن يَصُمَّ إلى القليل ما لا قدر له من هذه الأمور . وكذلك إذا سُوِّغَ لهما أن يتواطأ على أن يبيعه إياه بعرض لا قصد المشتري فيه ، ثم يبتاعه منه بالثمن الكثير ، أمكن طالب الربا أن يفعل ذلك .

### إبطال الحيل

ومعلوم أن من هو دون الرسول ﷺ إذا حُرِّم شيئاً لما فيه من الفساد وأذن أن يفعل بطريق لا فائدة فيه لكان هذا عيباً وسفهاً ، فإن الفساد باقٍ ، ولكن زادهم غشاً ، وإن كان فيه كلفة فقد كلفهم ما لا فائدة فيه . فكيف يظن هذا بالرسول ﷺ ؟ بل معلوم أن الملوك لو نهوا عما نهى عنه النبي ﷺ واحتال المُنْهَى على ما نُهي عنه بمثل هذه

(1) ربا الفضل : هو بيع النقد بالنقد أو الطعام بالطعام مع الزيادة ، قال النووي : والمعنى تحريم التفاضل في الجنس الواحد من أموال الربا إذا بيع بفضه ببعض كبيع درهم بدرهمين نقداً أو صاع قمح بصاعين ، وسُمِّي ربا الفضل لفضل أحد العوضين على الآخر وإطلاق التفاضل على الفضل من باب المجاز ، فإن الفضل في أحد الجانبين دون الآخر . انظر : « المجموع شرح المذهب » للنووي ( 506/10 ) .

(2) ربا النسا أو النسية : هو الزيادة في الدين نظير الأجل ، أو الزيادة فيه ، وسُمِّي هذا النوع من الربا ربا النسية من أنشأه الدين : أخرته ، لأن الزيادة فيه مقابل الأجل ، وسُمِّي هذا النوع ربا القرآن ، لأنه حُرِّم به ، وربا الجاهلية ، لأن تعاملهم كان من خلاله . انظر : « الموسوعة الفقهية » ( 57/22 ، 58 ) .

(3) بل حكى ابن قدامة والنووي اتعقاد الإجماع على تحريم النوعين ، ووجوب إنباس رضى الله عنهما عن قوله في ربا الفضل إلى قول جمهور الصحابة في تحريمه . انظر : « المجموع » للنووي ( 506 ، 505/10 ) ، « المغنى » ( 25/4 ) ، « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد ( 143/2 ) ، « نيل الأوطار » ( 226/5 ) .

الطريق لعدوّه لأعباً مستهزئاً بأوامرهم ؛ وقد عذب الله أهل الجنة<sup>(1)</sup> الذين احتالوا على ألا يتصدقوا ؛ وعذب الله القرية التي كلفت حاضرة البحر<sup>(2)</sup> لما استحلوا المحرم بالحيلة<sup>(3)</sup> بأن مسخهم فردة وختازير . وعن النبي ﷺ أنه قال : « لا تركبوا ما ارتكبت اليهود ؛ فتستحلوا ما حرم الله بأدنى الحيل »<sup>(4)</sup> .

وقد بسطنا الكلام على « قاعدة إبطال الحيل وسد اللرائع »<sup>(5)</sup> في كتاب كبير مفرد ؛ وقررنا فيه مذهب أهل المدينة بالكتاب والسنة وإجماع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار .

(1) يعني أهل الحديقة أو البستان الذين ذكرهم الله في سورة القلم بقوله ﴿ إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَالْبَلَاةِ أَخَذَهَا لَدُنْهَا يُصْرَفُ عَنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ ﴾ [ القلم : 17 ] .

قال المفسرون : هم قوم من أهل الصلاة كانت لأبيهم هذه الجنة فكان يأخذ منها قوت سنة ويتصدق بالباقي ، وكان ينادى الفقراء وقت الصرم [ الحصاد ] فكان يترك لهم ما أخطأ المنجل وما أخطأ القطاف ، وما بنى على البساط تحت النخل ، فكان يجنح للفقراء شيء كثير فلما مات أبوهم كرهوا أن يفعلوا ذلك ، فحلفوا فيما بينهم لينجذن ثمرها ليلاً لئلا يعلم بهم فقير ولا سائل ليتوفر ثمرها عليهم ولا يتصدقوا منه بشيء . انظر : « تفسير أبي السعود » ( 14/9 ) ، « تفسير ابن كثير » ( 407/4 ) ، « تفسير البقوي » ( 380/4 ) .

(2) هي التي أشار إليها تعالى بقوله : ﴿ وَصَلَّاهُمْ مِنَ الْمَرْيَةِ إِلَى حَكَاةٍ حَاضِرَةِ الْيَمْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ كَانَتْهُمْ يَمِينُهُمْ يَوْمَ كَيْبَتِهِمْ شَرْمًا وَيَوْمَ لَا يَسْبُوتُ لَا قَاتِبَهُمْ هَكَذَاكَ تَلَوْهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [ الأعراف : 163 ] .

(3) قال المفسرون : فاحتالوا لصيدها وحفروا الحفائر وشقوا الجداول فكانت الحيتان تدخلها يوم السبت فيصيدونها يوم الأحد ، فلم ينتفعوا بهذه الحيلة الباطلة في التخلص من الإثم والوفور في غيب الله وعذابه . قال العلماء : ويستفاد من الآية فحجب الحيل التي يراد بها التخلص من حدود الله ومحظوراته ، وإن كان يتوكل ظاهرة الالتئام وحقيقة الاعتناء قال شيخ الإسلام : ولهذا والله أعلم مسخهم الله فردة ، لأن صورة الفرد فيها شبه من صورة الإنسان وفي بعض ما يذكّر من أوصافه شبه منه وهو مخالف له في الحد والحقيقة ، فلما صنخ أولئك المعتدون دين الله بحيث لم يتسكروا إلا بما يشبه الدين في بعض ظاهره دون حقيقته مسخهم الله فردة يشبهونهم في بعض ظاهريهم دون الحقيقة جزاءً وفاقاً . انظر : « الفتاوى الكبرى » ( 24/6 ) ، « إعلام الموقعين » ( 208/3 ، 209 ) ، « فتح القدير » للشوكاني ( 96/1 ) ، « تفسير القرطبي » ( 305/7 ، 307 ) .

(4) عزاء ابن كثير والسيوطي إلى الإمام أبي عبد الله بن بطه المكي في كتابه « إبطال الحيل » وقال ابن كثير : إنسانه جيد . وقال ابن القيم : سنده حسن ، وكذا ابن تيمية . انظر : « تفسير ابن كثير » ( 150/1 ، 342/2 ) ، « الدر المنثور » ( 592/3 ) ، « حاشية ابن القيم على أبي داود » ( 244/9 ) ، « مجموع الفتاوى » ( 29/29 ) .

(5) وهو مطبوع ضمن « الفتاوى الكبرى » لابن تيمية تحت عنوان : « إقامة الدليل على إبطال التحليل » ( ج 6 / ص 5 حتى ص 320 ) طبعة دار الريان .

## مذهبهم في تحريم الوسائل والحيل الموصلة إلى الربا

وكذلك ربا النساء فإن أهل ثقيف الذين نزل فيهم القرآن : أن الرجل كان يأتي إلى الغريم عند حلول الأجل فيقول : أنقضى أم تربى ؟ فإن لم يقضه وإلا زاده المدين في المال ، وزاده الطالب في الأجل ، فيضاعف المال في المدة لأجل التأخير ، وهذا هو الربا الذي لا يُشكُّ فيه باتفاق سلف الأمة ، وفيه نزل القرآن ، والظلم والضرر فيه ظاهر .

والله سبحانه وتعالى أحل البيع وأحل التجارة وحرم الربا ، فالمبتاع يبتاع ما يستنفع به كطعام ولباس ومسكن ومركب وغير ذلك ، والتاجر يشتري ما يريد أن يبيعه ليربح فيه . وأما أخذ الربا فإنما مقصوده أن يأخذ دراهم بدراهم إلى أجل فيلزم الأخذ أكثر مما أخذ بلا فائدة حصلت له ، لم يبع ولم يتجر ، والمريء آكل مال بالباطل بظلمه ، ولم ينفع الناس لا بتجارة ولا غيرها ، بل ينفق دراهمه بزيادة بلا منفعة حصلت له ولا للناس .

فإذا كان هذا مقصودهما فبأي شيء توصلوا إليه حصل الفساد والظلم ، مثل إن تواطأ على أن يبيعه ثم يبتاعه ، فهذه بيعتان فيبيعة .

وفى « السنن » عن النبي ﷺ أنه قال : « من باع بيعتين فيبيعة فله أوكسهما<sup>(1)</sup> ،

(1) أوكسهما : أى انتقصهما قال الخطايب : تفسير ما نُهِن عنه من بيعتين فيبيعة أن يقول بعثك هذا الثوب نقداً بعشرة أو نسيئة [ معنى إلى أجل ] بخمسة عشر ، فهذا لا يجوز لأنه لا يدري أيهما الثمن الذى يختاره فيقع به العقد ، وإذا جهل الثمن بطل البيع ، ونحو ذلك من الشافعى ، ونقل ابن الرفعة عن القاضى : أن المسألة مفروضة على أنه قيل على الإبهام ، أما لو قال : قبلت بألف نقداً ، أو بألفين بالنسيئة صح ذلك .

وذكر الخطايب صورة أخرى تقع تحت هذا النهى : مثل أن يقول : بعثك هذا العبد بعشرين ديناراً على أن تبعه جاريته بعشرة دنانير ، وهذا فاسد : لأنه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط عليه أن يبيعه جاريته بعشرة دنانير ، وذلك لا يلزمه ، وإذا لم يلزمه ذلك سقط بعض الثمن ، فإذا سقط بعض صار الباقي مجهولاً . قال الخطايب : وعقد البيعتين فيبيعة واحدة على هاتين الصورتين المذكورتين فاسد عند أكثر الفقهاء . انظر : « عون المعبود » ( 9/238 ، 239 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 4/357 ، 358 ) ، « التمهيد » ( 24/390 ) .

أو الربا<sup>(1)</sup>، مثل أن يدخل بينهما محللاً يتباع منه أحدهما ما لا غرض له فيه ليبيعه آكل الربا لموكله في الربا ، ثم الموكل يردّه إلى المحلل بما نقص من الثمن .

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه : « لئن آكل الربا وموكله وشاهدته وكتبته »<sup>(2)</sup> . « ولئن المُحَلَّل والمُحَلَّل له »<sup>(3)</sup> . ومثل أن يضمّا إلى الربا نوع قرض .

وقد ثبت عن النبي ﷺ : « لا يحلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ »<sup>(4)</sup> ، ولا شرطان في بيع ، ولا رِبْحٌ ما لم يُضْمَنَ<sup>(5)</sup> ، ولا يَبِيعُ ما ليس عندك »<sup>(6)</sup> .

(1) حسن : رواه أبو داود ( 3461 ) ، وابن حبان ( 4974 ) ، والحاكم ( 52/2 ) ، والبيهقي ( 343/5 ) ، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(2) صحيح : رواه مسلم ( 1598 ) ، وأبو داود ( 3333 ) ، والترمذي ( 1206 ) ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(3) حديث صحيح مروي عن جمع من الصحابة : رواه أبو داود ( 2076 ) ، والترمذي ( 1119 ، 1120 ) ، والنسائي ( 149/6 ) ، وابن ماجه ( 1934 ) ، والحاكم ( 217/2 ) ، وصححه ، وكذا ابن القطان وابن دقيق العيد وابن السكن كما في « تلخيص الحبير » ( 170/3 ) .

المُحَلَّل : يعنى الذى تزوج مطلقة غيره ثلاثاً بقصد أن يطلقها بعد الوطء ليحلل للمطلقة نكاحها ( والمُحَلَّل له ) : أى الزوج الأول وهو المطلق ثلاثاً .

انظر : « عون المعبود » ( 62/6 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 221/4 ) ، « حاشية السندى على النسائي » ( 150/6 ) .

(4) سلف وبيع : قال الخطائى : وذلك مثل أن يقول أبيعك هذا العبد بخمسين ديناراً على أن تسلفنى ألف درهم ، وذلك فاسد لأنه يقرضه على أن يحاييه [ أى يسامحه ] فى الثمن ، فيدخل الثمن فى حد الجهالة ولأن كل قرض جزئ مفعلة فهو ربا .

انظر : « عون المعبود » ( 292/9 ) ، « حاشية السندى على النسائي » ( 289/7 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 391/4 ) .

(5) ربح ما لم يضمّن : يريد به الربح الحاصل من بيع ما اشتراه قبل أن يقبضه ويتقل من ضمان البائع إلى ضمانه ، قالوا : مثل أن يشتري متاعاً ويبيعه إلى آخر قبل قبضه من البائع ، فهذا البيع باطل وربيحه لا يجوز ، لأن المبيع فى ضمان البائع الأول ، وليس فى ضمان المشتري منه لعدم القبض . انظر : « عون المعبود » ( 293/9 ) ، مع المصادر السابقة .

(6) صحيح : رواه أبو داود ( 3504 ) ، والترمذي ( 1234 ) ، والنسائي ( 288/7 ) ، وأحمد ( 178/2 ) ، والحاكم ( 21/2 ) ، وصححه ، وكذا الذهبي واليعنى فى « عمدة القارى » ( 226/4 ) ، من حديث عبد الله ابن عمرو رضى الله عنهما .

ثم إن النبي ﷺ « نهى عن المزانية<sup>(1)</sup> والمحاقة<sup>(2)</sup> »<sup>(3)</sup> ، وهو اشتراء الثمر والحب بخرص<sup>(4)</sup> .

وكما نهى عن : « بيع الصبرة من الطعام لا يعلم كيلها بالطعام »<sup>(5)</sup> المسمى<sup>(6)</sup> ، لأن الجهل بالتساوى فيما يشترط فيه التساوى ، كالعلم بالتفاضل ، والخرص لا يعرف مقدار المكال ، إنما هو حزر وحس ، وهذا متفق عليه بين الأئمة .

### التقويم يقوم مقام المثل عند تعذره

ثم إنه قد ثبت عنه أنه « أرخص فى المرايا<sup>(7)</sup> يتاعها أهلها بخرصها تمرًا »<sup>(8)</sup> ، فيجوز ابتياع الربوى هنا بخرصه . وأقام الخرص عند الحاجة مقام الكيل ، وهذا من

(1) المزانية : بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً وبيع العنب بالزبيب كيلاً ، وبيع الزرع بالحنطة كيلاً ، وقال مالك : المزانية : كل شيء من الجزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره . قال ابن عبد البر : نظر مالك إلى معنى المزانية لغةً وهى المدافعة كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ويدخل فيها القمار والمخاطرة .

انظر : « فتح البارى » ( 384/4 ) ، « عون المعبود » ( 154/9 ) ، « للمتهيد » ( 307/13 ) .

(2) المحاقلة : مأخوذة من الحقل وهو الحرث وموضع الزرع : قال التوى : وأجمعوا على تحريم بيع الحنطة [ القمح ] فى سبيلها بحنطة صافية وهى المحاقلة .

انظر : « شرح مسلم » ( 189/10 ) ، « اللبىاج على مسلم » للسبولى ( 151/4 ) ، « غريب الحديث » لأبى عبيد ( 230/1 ) ، « غريب الحديث » لابن الجوزى ( 229/1 ) .

(3) متفق عليه : رواه البخارى ( 2074 ) ، ومسلم ( 1546 ) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

(4) بخرص : أهل الخرص الظن فيما لا يقين فيه ، ومنه غرُصُ النخل : تقدير ما فيه من الثمر بظن لا بإحاطة . انظر : « اللسان » ( 21/7 ) ، « مختار الصحاح » ( 196/1 ) .

(5) فى المصادر : لا يعلم ميكلها بالكيل المسمى من الثمر .

(6) صحيح : رواه مسلم ( 1530 ) ، والنسائى ( 269/7 ) ، والبيهقى ( 291/5 ) عن جابر رضى الله عنه .

(7) المرايا : جمع العربية ، وهى أن يبيع الرطب أو العنب على الشجر بخرصه من الثمر أو الزبيب على أن يكون ذلك خمسة أوسق فما دون . « بخرصها » : بما يحزر من مقلدها .

قال سفيان : المرايا : نخل كانت تؤفب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من الثمر ، وينحو ذلك قال مالك والأوزاعى وأحمد وإسحاق وزادوا .. عاماً أو عامين .

انظر : « فتح البارى » ( 392/4 ) ، « عمدة القارى » ( 291/11 ) ، « شرح مسلم » ( 183/10 ) ، « تحفة الأحوذى » ( 437/4 ) .

(8) متفق عليه : رواه البخارى ( 2080 ) ، ومسلم ( 1539 ) ، عن زيد بن ثابت رضى الله عنه .

تمام محاسن الشريعة ، كما أنه فى العلم بالزكاة وفى المقاسمة أقام الخرص مقام الكيل ، فكان يحرص الثمار على أهلها يحصى الزكاة ، وكان عبد الله بن رواحة رضي الله عنه يقاسم أهل خيبر خرصاً بأمر النبى صلى الله عليه وسلم <sup>(1)</sup> .

ومعلوم أنه إذا أمكن التقدير بالكيل فعل ، فإذا لم يمكن كان الخرص قائماً مقامه للحاجة ، كسائر الأبدال فى المعلوم والعلامة ، فإن القياس يقوم مقام النص عند عدمه ، والتقويم يقوم مقام المثل وعدم الثمن المسمى عند تعذر المثل والثمن المسمى .

ومن هذا الباب القافة <sup>(2)</sup> التى هى استدلال بالشبه على النسب إذا تعذر الاستدلال بالقرائن <sup>(3)</sup> ، إذ الولد يشبه والده فى الخرص ، والقافة والتقويم إبدال فى العلم كالقياس مع النص . وكذلك العدل فى العمل ، فإن الشريعة مبناها على العدل ، كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [ الحديد : 25 ] . ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [ البقرة : 286 ] .

## مذهبهم فى مثلية القصاص

والله قد شرع القصاص فى النفوس والأموال والأعراض بحسب الإمكان ، فقال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [ البقرة : 178 ] الآية . وقال تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالْغَنِيِّ ﴾ [ المائدة : 45 ] الآية . وقال تعالى :

(1) صحيح : رواه أبو داود ( 3410 ) ، وابن ماجه ( 1820 ) ، والطبرانى فى « الكبير » ( 380/11 ) ، والبيهقى ( 114/6 ) ، عن ابن عباس رضى الله عنهما .

(2) القائف : الذى يعرف الآثار ، يُقَالُ قَفَّتْ أَوْ قَفَرَتْ أثره إذا اتبعت ، والقائف : الذى يتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه . انظر : « اللسان » ( 293/9 ) ، « عرب الحديث » للخطابى ( 1/700 ) .

(3) قال الإمام ابن القيم : والحكم بالقافة قد ذلت عليها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل خلفائه الراشدين والصحابه من بعدهم منهم : عمر وعلى وأبو موسى الأشعري وابن عباس رضى الله عنهم أجمعين ، ولا يخالف لهم من الصحابة ، ومن التابعين : سعيد بن المسيب وعطاء ، ومن تابعى التابعين : الوليد بن سعد ومالك وأصحابه ، ومن بعدهم : الشافعى وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وبالحجلة فهذا قول جمهور الأمة . انظر : « الطرق الحكيمة » لابن القيم ص 195 ، « زاد المماد » ( 129/3 ) .

﴿ وَحَرِّكُوا سِنِينَ سِنَتَهُ مِثْلَهَا ﴾ [الشورى : 40] الآية . وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعَدَّتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : 194] الآية . وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل : 126] الآية .

فإذا قتل الرجل من يكافئه عمداً عدواناً كان عليه القود<sup>(1)</sup> . ثم يجوز أن يفعل به مثل ما فعل ، كما يقوله أهل المدينة ومن وافقهم ، كالشافعي وأحمد في إحدى الروايتين<sup>(2)</sup> بحسب الإمكان ؛ إذا لم يكن تحريره بحق الله ، كما إذا رضع رأسه ، كما « رضع النبي ﷺ رأس اليهودي الذي رضع<sup>(3)</sup> رأس الجارية »<sup>(4)</sup> ، كان ذلك أتم في العدل ممن قتله بالسيف في عنقه ؛ وإذا تعدر القصاص عُذِلَ إلى الدية وكانت الدية بدلاً لتعذر المثل .

وإذا أُلْتُف له مالا ، كما لو تلفت تحت يده العارية : فعليه مثله إن كان له مثل ، وإن تعذر المثل كانت القيمة - وهي الدراهم والدنانير - بدلاً عند تعذر المثل ؛ ولهذا كان من أوجب المثل في كل شيء بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة . أقرب إلى العدل ممن أوجب القيمة من غير المثل . وفي هذا كانت قصة داود وسليمان عليهما السلام . وقد بسطنا الكلام على هذه الأبواب كلها في غير هذا الموضع ، وإنما المقصود هنا التنبيه .

وحينئذ فتجوز العرايا أن تباع بخرصها لأجل الحاجة عند تعذر بيعها بالكيل موافق

(1) القود : القصاص ، وأفاد الأمير القائل بالقتيل قتله به قوداً .

انظر : « المصباح المنير » ص 519 ، « طلبة الطلبة » ص 163 .

(2) ذهب بعض الفقهاء أنه لا يستوفى في القصاص إلا بالسيف في الفتى وبه قال طهارة ، والثوري ، وأبو يوسف ، ومحمد صاحب أبي حنيفة ، وهو رواية عند أحمد ، وذهب أحمد في رواية أخرى : أنه يُقْتَل به كما قُتِل ، فإن قُتِلَ أطراف رجل ثم قتله ، فَيُؤْتَى به مثل ذلك وهذا ملهب عمر بن عبد العزيز ، ومالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأبي ثور ورجعه ابن قدامة . انظر : « المعنى » ( 240/8 ) ، « شرح معاني الآثار » للطحاوي ( 179/3 - 181 ) ، « سبل السلام » ( 343/2 ) ، « نيل الأوطار » ( 25/7 ، 26 ) ، « مفني المحتاج » ( 282/5 ) ، « تبيين الحقائق » ( 106/6 ) ، « الاستذكار » ( 163/8 ) .

(3) رضع : رأسها أي شدخنها ودغها ، قال النووي : رضعه بين حجرين : إذا وضع رأسه على حجر ورمى بحجر آخر . انظر : « شرح مسلم » ( 158/11 ) ، « فتح الباري » ( 123/1 ، 200/12 ) .

(4) متفق عليه : رواه البخاري ( 4989 ) ، ومسلم ( 1672 ) عن أنس رضي الله عنه .



لأصول الشريعة مع ثبوت السُّنة الصحيحة فيه ، وهو مذهب أهل المدينة وأهل الحديث ، ومالك جوز الخرص في نظير ذلك للحاجة ، وهذا عين الفقه الصحيح .

### مذهب أهل المدينة ومن وافقهم في جزاء الصيد

ومذهب أهل المدينة ومن وافقهم كالشافعي وأحمد في جزاء الصيد<sup>(1)</sup> : إنه يضمن بالمثل في الصورة ، كما مضت بذلك السُّنة وأقضية الصحابة ؛ فإن في السنن أن النبي ﷺ « قضى في الضبع بكبش »<sup>(2)</sup> ، وقضت الصحابة في النعامة ببذنة وفي الظبي بشاة<sup>(3)</sup> ، وأمثال ذلك .

ومن خالفهم من أهل الكوفة إنما يوجب القيمة في جزاء الصيد وأنه يشتري بالقيمة الأنعام ، والقيمة مختلفة باختلاف الأوقات .



---

(1) جزاء الصيد : عقوبة من يصطاد في الحرم ، قال ابن عبد البر : « الاستذكار » ( 375/4 ) ، وافق مالك والشافعي ومحمد بن الحسن على أن المثل المأمور به في جزاء الصيد هو الأشبه به من النعم في البلدان فقالوا : في الغزالة شاة ، وفي النعامة بذنة . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : الواجب في قتل الصيد قيمته سواء كان مما له مثل من النعم أو لم يكن وهو بالخيار بين أن يتصدق بقيمته وبين أن يصرف القيمة في النعم فيشتريه ويهديه .

(2) صحيح : رواه أبو داود ( 3801 ) ، وابن ماجه ( 3085 ) ، والدارمي ( 1941 ) ، وابن خزيمة ( 2646 ) ، وصححه ، وكذا ابن حبان ( 3964 ) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(3) انظر : هذه الآثار في : « مصنف ابن أبي شيبة » ( 302/3 ) ، « مصنف عبد الرزاق » ( 398/4 ) ، « الموطأ » ( 415/1 ) ، « سنن البيهقي » ( 182/5 ) .

## فصل

### مذهب مالك في المشاركات من أصح المذاهب

ولما كان المحرم نوعين : نوع لعينه ونوع لكسبه ؛ فالكسب الذي هو معاملة الناس نوعان : معاوضة ومشاركة .

فالمبايعة والمؤاجرة ونحو ذلك هي المعاوضة .

وأما المشاركة فمثل مشاركة العنان<sup>(1)</sup> وغيرها من المشاركات .

ومذهب مالك في المشاركات من أصح المذاهب وأعدلها ، فإنه يُجَوِّزُ شركة العنان والأبدان وغيرها ، ويُجَوِّزُ المضاربة والمزارة والمساواة .

والشافعي لا يُجَوِّزُ من الشركة إلا ما كان تبعاً لشركة الملك ، فإن الشركة نوعان : شركة في الأملاك ، وشركة في العقود : فأما شركة الأملاك : كاشتراك الورثة في الميراث فهذا لا يحتاج إلى عقد ؛ ولكن إذا اشترك اثنان في عقد فمذهب الشافعي أن الشركة لا تحصل بعقد ، ولا تحصل القسمة بعقد<sup>(2)</sup> .

وأحمد تحصل الشركة عنده بالعقد ، والقسمة بالعقد ؛ فيجوز شركة العنان مع اختلاف المالين وعدم الاختلاط<sup>(3)</sup> ، وإذا نحاسب الشريكان عنده من غير إفراز كان ذلك قسمة ، حتى لو خسر المال بعد ذلك لم تجبر الوضعية<sup>(4)</sup> بالربح .

(1) مشاركة العنان : أو شركة عَنَان : بفتح العين وكسرهما واختاره عياض مأخوذة من عنان الذابة ، أى أن كل واحد من الشريكين شرط على صاحبه أن لا يستبد بفعل شيء في الشركة إلا بإذن شريكه ومعرفته ، فكانه أخذ بغيّاته أى بناهضته ألا يفعل فعلاً إلا بإذنه . انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 326 ، « المصباح المنير » ص 443 ، « شرح الخرش » ( 49/6 ) ، « مواهب الجليل » ( 134/5 ) ، « كشاف القناع » للبهوتي ( 496/3 ) .  
(2) انظر : الشركات وأنواعها وأحكامها عند الشافعية في « أسنى المطالب » ( 254/2 ، 256 - 258 ) ، « حاشيتي قلوبى وعميرة » ( 416/2 ، 417 ) ، « حاشية الجيرمي على المنهج » ( 40/3 ) .

(3) قاله الحنابلة : شركة العنان وهي أن يشترك اثنان بماليهما . يعنى : سؤلة كل واحد من جنس أو جنسين . ومن شرط صحة الشركة : أن يكون المالان معلومين . وإن اشتركا في مختلط بينهما شأنهما صحَّ إن قِيلَا فأنهما لكل واحد منهما ، ومن شرط صحتها : حضور المالين . انظر : « الإنصاف » ( 408/5 ) ، « كشاف القناع » ( 497/3 ، 498 ) .

(4) وَضِعَ : في تجارته خسر ولم يَرْبَحْ ، والوضعية : المخسران . انظر : « طلبة الطلبة » ص 149 ، « المغرب » ص 488 .

والشافعي لا يجوز شركة الأبدان<sup>(1)</sup> ولا الوجوه<sup>(2)</sup> ولا الشركة بدون خلط المالكين ولا أن يشترط لأحدهما ربحاً زائداً على نصيب الآخر من ماله ؛ إذ لا تأثير عنده للعقد ؛ وجوز المضاربة<sup>(3)</sup> وبعض المساقاة<sup>(4)</sup> والمزارة<sup>(5)</sup> تبعاً لأجل الحاجة لا لوفق القياس .

وأما أبو حنيفة نفسه فلا يجوز مساقاة ولا مزارة ، لأنه رأى ذلك من باب المؤاجرة ، والمؤاجرة لا بد فيها من العلم بالأجرة .

ومالك في هذا الباب أوسع منهما ، حيث جاز المساقاة على جميع الثمار ، مع تجويز الأنواع من المشاركات التي هي شركة العنان والأبدان ؛ لكنه لم يجز المزارة على الأرض البيضاء<sup>(6)</sup> موافقة للكوفيين<sup>(7)</sup> .

(1) شركة الأبدان : هو أن يشترك محترفان على أن كسبهما بينهما متساوياً أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة أو اختلافها . انظر : « شرح البهجة » ( 170/3 ) ، « حاشيتي قليوبي وعميرة » ( 416/2 ) ، « معنى المحتاج » ( 223/3 ) .

(2) شركة الوجوه : من الوجاعة أي العظمة والضدادة لا من الوجه ، واصطلاحاً : أن يشتركا ( ليكون بينهما ) بتساو أو تفاوت ( ربح ما يشتركان به ) بموَجَل أو حال ويكون الشِّتَاءُ لهما فإذا باعا كان الفضل من الأمان الشِّتَاءُ بها بينهما ، أو يشتركا وجبة لا مال له وخايل له مال ليكون المال من هذا ، والعمل من هذا من غير تسليم للمال والزَّيْعُ بينهما قالوا : والكل باطل . انظر : « حاشية الجمل » ( 393/3 ) ، « نهاية المحتاج » للمصلي ( 5 ، 4/5 ) ، « أسنى المطالب » ( 256/2 ) .

(3) المضاربة أو القراض : أن يدفع إلى شخص مالا لينتج فيه والزَّيْعُ مشترك بينهما وله أركان ستة : صيغة ومالك ومال وعامل وزَعْلٌ وريخ . انظر : « حاشيتي قليوبي وعميرة » ( 53 ، 52/3 ) ، « شرح البهجة » ( 282/3 ) .

(4) المساقاة : مأخوذة من السَّقَى ، وحقيقتها أن يُعَامِلَ غيره على ثَخَلٍ ، أو شجر جنب ليتخذ بالثمن والثريّة على أن الثمرة لهما . انظر : « أسنى المطالب » ( 393/2 ) ، « شرح البهجة » ( 299/3 ، 300 ) ، « نهاية المحتاج » ( 244/5 ) .

(5) المزارة : هي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها ، والبلد من مالكتها . انظر : « شرح البهجة » ( 300/3 ) .

(6) الأرض البيضاء : أو قَبَائِضُ : قال خليل في « التوضيح » : عبارة عن الأرض الخالية عن الشجر ، وسواء كان البياض بين أصناف الشّراد ، أو منفرداً عن الشجر ، وصمى بياضاً ، لأن أرضه مشرقة في النهار بغضه الشمس ، فإذا استمرت بالشجر أو الزرع سمى سَوَاداً . انظر : « مواهب الجليل » ( 379/5 ) ، « شرح الخرشى » ( 231/6 ) .

(7) قال المالكية : البياض إذا كان منفرداً على حدة ، أو كان في أثناء التخل أو الزرع يجوز إدخاله في عقد المساقاة بشروط : الأول : أن يوافق الجزء في البياض الجزء المعمول في المساقاة في الشجر أو الزرع . الثاني : أن يذر البياض على العامل . الثالث : أن يكون كراه الأرض منفرداً تلك قيمة الثمرة فدون ، كما إذا كان يساوي مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد إسقاط ما اتفق عليها يساوي مائتين ، وإذا تخرم شرط من هذه الشروط فسد عقد المساقاة . انظر : « شرح الخرشى » ( 231/6 ) ، « الفواكه الدواني » ( 126/2 ، 127 ) ، « كفاية الطالب مع حاشية العدوي » ( 213/2 ، 214 ) ، « منح الجليل » ( 398/7 ، 399 ) .

وأما قدماء أهل المدينة هم وغيرهم من الصحابة والتابعين فكانوا يجوزون هذا كله وهو قول الليث ، وابن أبي ليلى ، وأبى يوسف ومحمد ، وفقهاء الحديث كأحمد ابن حنبل<sup>(1)</sup> وغيره .

والشبهة التي منعت أولئك المعاملة : أنهم ظنوا أن هذه المعاملة إجارة ، والإجارة لا بد فيها من العلم بقدر الأجرة ، ثم استثنوا من ذلك المضاربة لأجل الحاجة ، إذ الدراهم لا تؤجر .

والصواب : أن هذه المعاملات من نفس المشاركات ، لا من جنس المعاولات ، فإن المستأجر يقصد استيفاء العمل كما يقصد استيفاء عمل الخياط والطباخ ونحوهم .

وأما في هذا الباب فليس العمل هو المقصود ، بل هذا يبذل نفع بدنه وهذا يبذل نفع ماله ؛ ليشتركا فيما رزق الله من ربح ، فلما يغنمان جميعاً أو يغرمان جميعاً ، وعلى هذا عامل النبي ﷺ أهل خير أن يعمروها من أموالهم بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع .

### معنى نهيه ﷺ عن المزارعة

والذي نهى عنه النبي ﷺ من كراء المزارعة في حديث رافع بن خديج<sup>(2)</sup> وغيره متفق عليه ، كما ذكره الليث وغيره ، فإنه نهى أن يكرى بما تنبت الماذيانات<sup>(3)</sup> والجداول وشيء من التبن ؛ فربما غل هذا ولم يغل هذا ، فنهى أن يعين المالك زرع

(1) انظر : « المعنى » لابن قدامة ( 5 / 244 ) ، « شرح مسلم » للنووي ( 10 / 210 ) .

(2) لفظ الحديث : عن رافع بن خديج ﷺ قال : كنا أكثر أهل المدينة حقلاً وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول هذه القلعة لي وهذه لك فربما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه فنهاهم النبي ﷺ . رواه البخاري ( 2207 ) ، واللفظ له « ومسلم ( 1547 ) ، نحوه .

(3) الماذيانات : هي مسابيل المياه ، وقيل : ما ينبت على حافتي سيل الماء ، وقيل : ما ينبت حول السواقي ، وهي لفظة معربة .

انظر : « شرح مسلم » للنووي ( 10 / 198 ) ، « شرح السيوطي على النسائي » ( 7 / 31 ) .

بقعة بعينها<sup>(1)</sup> ، كما نهى فى المضاربة أن يعين العامل مقداراً من الربح وريح ثوب بعينه ؛ لأن ذلك يطل العدل فى المشاركة .

وأصل أهل المدينة فى هذا الباب أصح من أصل غيرهم الذى يوجب أجره ، المثل ؛ والأول هو الصواب ، فإن العقد لم يكن على عمل ؛ ولهذا لم يشترط العلم بالعمل ، وقد تكون أجره المثل أكثر من المال وريحه فإنما يستحق فى الفاسد نظير ما يستحق من الصحيح ، فإذا كان الواجب فى البيع والإجارة الصحيحة ثمنًا وأجره وجب فى الفاسد قسط من الربح كان الواجب فى الفاسد قسطاً من الربح ؛ وكذلك فى المساقاة والمزاعة وغيرهما .

وما يضعف فى هذا الباب من قول متأخرى أهل المدينة ، فقول الكوفيين فيه أضعف ، ويشبه أن يكون هذا كله من رأى المحدث الذى علم به من عابه من السلف ، وأما ما مضت به السنة والعمل فهو العدل .

ومن تدبر الأصول تبين له أن المساقاة والمزاعة والمضاربة أقرب إلى العدل من المؤاجرة ، فإن المؤاجرة مخاطرة ، والمستأجر قد يتفجع وقد لا يتفجع بخلاف المساقاة والمزاعة فإنهما يشتركان فى الغنم والغرم ، فليس فيها من المخاطرة من أحد الجانبين ما فى المؤاجرة .




---

(1) قال الخطائى : وقد غفل ابن عباس رضي الله عنه معنى خبر رافع وأنه ليس المراد به تحريم المزاعة بشرط ما يخرج من الأرض ، وإنما أراد أن يتناحوا أراضيهم وأن يرفق بعضهم ببعض ، أو حيل هذا الحديث على أن المنهى عنه هو المجهول دون المعلوم ، حيث كان من عادتهم أن يشترطوا فيها شروطاً فاسدة ، وأن يستنوا من الزرع ما على السواقي والجداول ويكون خاصاً لرب الأرض ، والمزاعة وحصة الشريك لا يجوز أن تكون مجهولة ، لأنه قد يسلم ما على السواقي والجداول ويهلك سائر الزرع فيبقى المزارع لا شيء له . بتصرف من « عمدة القارى » ( 182/12 ) ، وانظر : « الاستذكار » ( 61/7 ، 62 ) ، « شرح مسلم » ( 198/10 ، 210 ) ، « عون المعبود » ( 179/9 ) ، « شرح ابن ماجه » للسيوطى ( 177/1 ) .

## فصل

### أهل المدينة أعظم الناس كراهية للبدع

وأما العبادات فإن أصل الدين أنه لا حرام إلا ما حرّمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه الله ؛ فإن الله سبحانه - فى سورة الأنعام والأعراف - عاب على المشركين أنهم حرموا ما لم يحرمه الله ، وأنهم شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله ، كما قال ابن عباس رضى الله عنهما : إذا أردت أن تعرف جهل العرب فافقرا<sup>(1)</sup> من قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِثْلَ دَرَجَاتٍ مِنَ الْحَرِّثِ وَالْأَنْعَامِ ﴾ [ الأنعام : 136 ] الآية . وذلك أن الله ذمّ المشركين على ما ابتدعوه من تحريم الحرث والأنعام<sup>(2)</sup> ؛ وما ابتدعوه من الشرك ، وذمهم على احتجاجهم على بدعهم بالقدر . قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾ [ الأنعام : 148 ] الآية .

وفى « الصحيح » عن عياض بن جهم<sup>(3)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال : يقول الله تعالى : « إني خلقت عبادى حنفاء فاجتالتهم<sup>(3)</sup> الشياطين ، وحرّمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا »<sup>(4)</sup> .

(1) فى المصادر التى بين يديّ : لفظ الأثر ... فافقرا ما فوق الثلاثين ومائة « فى سورة الأنعام » قد حَرَّمَ الَّذِينَ قَسَمُوا آلَئِنَّهُمْ سَكَنًا بِمَكَّةَ لِيَنُفِرَ بِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [ الأنعام : 140 ] والأثر : رواه البخارى ( 3334 ) ، وعبد بن حميد وأبو الشيخ وابن مردويه كما فى « الدر المنثور » ( 366/3 ) ، وانظر : « تفسير ابن كثير » ( 182/2 ) ، « القرطبي » ( 383/6 ) ، « أحكام القرآن » للجصاص ( 175/4 ) .

(2) قال القاضى أبو بكر ابن العربى : وهذا الذى قال ابن عباس رضى الله عنهما صحيح ، فإنها - يعنى العرب فى الجاهلية - تصرفت بمقولها العاجزة فى تنوع الحلال والحرام سقاه بغير معرفة ولا عدل ، والذى تصرفت بالجهل فيه من اتخاذ الآلهة أعظم جهلاً وأكبر جرماً ، فإن الاعتداء على الله تعالى أعظم من الاعتداء على المخلوقات ، والدليل على وحدانيته تعالى أوضح من الدليل على التحريم والتحليل . بتصرف انظر : « تفسير القرطبي » ( 90/7 ) ، « أحكام القرآن » لابن العربى ( 276/2 ) .

(3) لاجتالتهم : أى استخفروهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه وجالوا معهم فى الباطل . انظر : « شرح مسلم » ( 197/17 ) .

(4) صحيح : رواه مسلم ( 2865 ) ، والنسائى فى « الكبرى » ( 26/5 ) ، وابن حبان ( 653 ) .

وذكر في سورة الأعراف ما حرموه وما شرعوه ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ﴾ [ الأعراف : 33 ] الآية . وقال : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾ [ الأعراف : 29 ] الآية . فبين لهم ما أمرهم به وما حرمه هو ، وقال ذمًا لهم ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ ﴾ [ الشورى : 21 ] الآية . وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود أنه ليس لأحد أن يحرم إلا ما جاءت الشريعة بتحريمه ، وإلا فالأصل عدم التحريم ؛ سواء في ذلك الأعيان والأفعال ، وليس له أن يُشَرِّع دينًا واجبًا أو مستحبًا ما لم يقم دليل شرعى على وجوبه واستحبابه .

إذا عُرِفَ هذا فأهل المدينة أعظم الناس اعتصامًا بهذا الأصل ، فإنهم أشد أهل المدائن الإسلامية كراهية للبدع ، وقد نبهنا على ما حرّمه غيرهم من الأعيان والمعاملات ، وهم لا يحرمونه .

وأما الدين فهم أشد أهل المدائن اتباعًا للعبادات الشرعية ، وأبعدهم عن العبادات البدعية .

### مذهبهم في التلفظ بالنية في العبادات

ونظائر هذا كثيرة ، منها أن طائفة من الكوفيين وغيرهم<sup>(1)</sup> استحَبوا للمتوضئ والمغتسل والمصلّي ونحوهم أن يتلفظوا بالنية في هذه العبادات .

وقالوا : إن التلفظ بها أقوى من مجرد قصدها بالقصد ، وإن كان التلفظ بها لم يوجب أحد من الأئمة . وأهل المدينة لم يستحبوا شيئًا من ذلك<sup>(2)</sup> ، وهذا هو

(1) مذهب الحنفية أن التلفظ بالنية مستحب لما فيه من استحضار القلب لاجتماع العزيمة ، وعند متأخري الشافعية : يُسَنُّ التلفظ بها . انظر : « درر الحكام » ( 162/1 ) ، « البحر الرائق » ( 1/290 - 292 ) ، « رد المحتار » ( 109/1 ) ، « شرح الهجعة » ( 105/1 ) ، « أسنى المطالب » ( 1/43 ) ، « مغنى المحتاج » ( 1/186 ) ، « حاشية الجعيري » ( 1/159 ) .

(2) قالوا : النية قصد المكلف الشيء المأمور به فمحلها القلب ، والذي يقع به الإجزاء أن ينوى بقلبه من غير نطق باللسان ، قال أبو الحسن : هو الأفضل على المعروف في المذهب ، إذ اللسان ليس محلًا للنية . انظر : « كفاية الطالب مع المدوى » ( 1/203 ) ، « الفواكه الدواني » ( 1/33 ) ، « شرح الخرشى » ( 1/129 ) .

الصواب . ولأصحاب أحمد وجهان<sup>(1)</sup> . وذلك أن هذه بدعة لم يفعلها رسول الله ﷺ ولا أصحابه<sup>(2)</sup> ؛ بل كان يفتح الصلاة بالتكبير . ولا يقول قبل التكبير شيئاً من هذه الألفاظ . وكذلك فى تعليمه للصحابة إنما علمهم الافتتاح بالتكبير ، فهذه بدعة فى الشرع ؛ وهى أيضاً غلط فى القصد ، فإن القصد إلى الفعل أمر ضرورى فى النفس ، فالتلفظ به من باب العبث ؛ كتلفظ الآكل بنية الأكل ، والشارب بنية الشرب ، والتامع بنية النكاح ، والمسافر بنية السفر ؛ وأمثال ذلك .

## تمسكهم بالصفات المشروعة فى العبادات

ومن ذلك « صفات العبادات » فإن مالكا وأهل المدينة لا يجوزون تغيير صفة العبادة المشروعة ، فلا يفتح الصلاة بغير التكبير المشروع<sup>(3)</sup> ؛ وهو قول : الله أكبر ، كما أن هذا التكبير هو المشروع فى الأذان والأعياد ؛ ولا يجوزون أن يقرأ القرآن بغير العربية<sup>(4)</sup> .

(1) أحدهما : لا يستحب التلفظ بالنية ، وهو المنصرص من أحمد وصوّه ابن تيمية ، والثانى : يستحب التلفظ بها سراً . قال المرداوى : وهو المذهب ، وقدمه فى « الفروع » وجزم به ابن عُيَيْنان ، وقال الزركشى : هو الأزلّى عند كثير من المتأخرين . انظر : « الإنباف » ( 142/1 ) « شرح منتهى الإرادات » ( 53/1 ) ، « كشف القناع » ( 87/1 ) كلاهما للبهوتى .

(2) انظر : « مجموع الفتاوى » ( 219/22 - 223 ، 105/26 ) .

(3) يشير إلى قول أبى حنيفة ومحمد : أنه يصح الشروع فى الصلاة بكل ذكر هو ثناء خالص لله بُرَاد به تعظيمه لا غير ، كأن يقول : الله اعظم ، أو الحمد لله ونحو ذلك سواء كان بحسن التكبير أو لا يحسن ، قال أبو يوسف : لا يصير شارحاً إلا بالألفاظ مشتقة من التكبير وهى ثلاثة : الله أكبر ، الله الأكبر ، الله الكبير . إلا إن كان لا يحسن التكبير . انظر : « بدائع الصنائع » ( 130/1 ) ، « البحر الرائق » ( 323/1 ) ، « المسبوط » ( 6/4 ) ، « درر الحكام » ( 66/1 ) ، « رد المحتار » ( 452/1 ، 453 ) .

(4) كان أبو حنيفة يثبت جواز القراءة بالفارسية فى الصلاة سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن ، وخالفه أصحابه محمد وأبو يوسف وقالوا : إن كان يحسن لا يجوز ، وإن كان لا يحسن يجوز ، ثم ذكر ابن النجيم والمعنى والزيملى وغيرهم أن أبا حنيفة رجع عن قوله إلى قول صاحبيه ، ويثد الجواز بالمعجز عند النطق بالعربية ، ونهب الشافعى وجماعه الأمة : إلى أنه لا يجوز ذلك أحسن العربية أو لم يحسن ، فإن عجز فإنه يسبح ويهلل ولا يقرأ بغير العربية . انظر من كتب الحنفية : « النائية » ( 284/1 ، 285 ) ، « البحر الرائق » ( 324/1 ، 325 ) ، « درر الحكام » ( 65/1 ) ، « بدائع الصنائع » ( 112/1 ) ، « تبين الحقائق » ( 110/1 ، 111 ) ، وانظر فى الرد عليهم : « المغنى » ( 277/1 ) ، « المجموع » ( 254/3 ، 255 ، 283/3 ) ، « الفتاوى الكبرى » لابن تيمية ( 572/6 ، 573 ) .



ولا يجوزون<sup>(1)</sup> أن يعدل عن المقصود المنصوص في الزكاة إلى ما يختار المالك من الأموال بالقيمة<sup>(2)</sup>.

وهم في مواقيت الصلاة أتبع للسنة من أهل الكوفة ، حيث يستحبون تقديم الفجر والعصر ، ويجعلون وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله ، وهو آخر وقت الظهر<sup>(3)</sup> ، ويجعلون وقت صلاة العشاء وصلاة المغرب مشتركاً للمعذور : كالحائض إذا طهرت ؛ والمجنون إذا أفاق ؛ ويجوزون الجمع للمسافر الذي جد به السير ، والمريض ، وفي المطر .

وهم في صلاة السفر معتدلون ؛ فإن من الفقهاء من يجعل الإتمام أفضل من القصر ؛ أو يجعل القصر أفضل<sup>(4)</sup> لكن لا يكره الإتمام ، بل يرى أنه الأظهر وأنه لا يقصر إلا أن ينوى القصر . ومنهم من يجعل الإتمام غير جائز ، وهم يرون أن

(1) ذهب جمهور العلماء من الشافعية والمالكية - على المعتد عندهم - والحنابلة في رواية - من المذهب - إلى أنه لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة ، وعند المالكية : لا يجوز إخراج ابن لبون مع وجود لبنة مخاض ، فلا يجوز لصاحب الماشية إخراجها ، ولا للساعي أخذه قال اللبجي : وهذا مشهور مذهب مالك ، قال ابن رشد : أما إن أكرهه الإمام على دفع القيمة فلا بأس .

انظر تفصيل المذاهب : « المجموع » ( 402/5 ، 403 ) ، « المغني » ( 301/2 ) ، « المستقى » لللبجي ( 127/2 ، 128 ) ، « التاج والإكليل » ( 86/3 ، 248 ) ، « مواهب الجليل » ( 258/2 ) .

(2) قال الحنفية : ويجوز دفع القيمة مكان المنصوص عليه في الزكاة وكذا في الكفارات وصنفة الفطر والمطر والنذر ، من وجبت عليه ذات سن في الدواب في الزكاة ، فيجوز أن يرفع قيمتها سواء وجدت عنده أم لا . انظر : « العناية » ( 192/2 ) ، « نيين الحقائق » ( 270/1 ، 271 ) ، « الجوهرة النيرة » ( 120/1 ) ، « البحر الرائق » ( 237/2 ) ، « مجمع الأنهر » ( 203/1 ) .

(3) انظر : تفصيل ذلك بأدلته في « المستقى شرح الموطأ » لللبجي ( 13/1 ، 14 ، 18 ) ، « المدونة » ( 156/1 ، 157 ) ، « مواهب الجليل » ( 389/1 ، 390 ) .

(4) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الأصل هو الإتمام وأن القصر رخصة ، ومشهور مذهب الشافعية : أن القصر أفضل من الإتمام ، إذا بلغ المسافر ثلاثة أيام افتداء برسول الله ﷺ ، إلا الصلح الذي يسافر في البحر بأمله ، ومن لا يزال مسافراً بلا وطن ، فالإتمام له أفضل خروجاً من الخلاف ، وعند الحنابلة : القصر أفضل ، وعند الحنفية يجب القصر ، ومشهور مذهب مالك أن القصر سنة قال القرطبي : وعليه جمهور أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف . انظر : « تفسير القرطبي » ( 352/5 ) ، « الإنصاف » ( 321/2 ) ، « المبدع » ( 108/2 ) ، « المغني » ( 56/2 ) ، « الشرح الكبير » للدردير ( 366/1 ) ، « بداية المجتهد » ( 120/1 ) ، « المجموع » ( 219/4 ، 220 ) ، « البدو المختار » ( 124/1 ) .

السنة هي القصر ، وإذا رُزِعَ<sup>(1)</sup> كُره له ذلك ، ويجعلون القصر سنة راتبة ، والجمع رخصة عارضة . ولا ريب أن هذا القول أشبه الأقوال بالسنة .

وكذلك في « السنن الراتبة » يجعلون الوتر ركعة واحدة وإن كان قبلها شفع . وهذا أصح من قول الكوفيين<sup>(2)</sup> الذين يقولون : لا وتر إلا كالمغرب ، مع أن تجويز كليهما أصح<sup>(3)</sup> ، لكن الفصل أفضل من الوصل ، فقولهم أرجح من قول الكوفيين مطلقاً ، ولا يرون للجمعة قبلها سنة راتبة خلافاً لمن خالفهم من الكوفيين<sup>(4)</sup> .

ومالك لا يؤثّر مع الفرائض شيئاً ، وبعض العراقيين وثّق أشياء بأحاديث ضعيفة ، فقول مالك أقرب إلى السنة .

### مذهبهم في الجمع والقصر للحاج

وأهل المدينة يرون الجمع والقصر للحاج بعرفة ومزدلفة ، والقصر بمنى ؛ سواء كان من أهل مكة أو غيرهم<sup>(5)</sup> . ولا ريب أن هذا هو الذي مضت به سنة رسول الله ﷺ

(1) رُزِعَ : يَمْنَى أَلَمْ ، قال ابن تيمية : فمن نقل عن النبي ﷺ أنه رُزِعَ في السفر الظهر أو العصر أو العشاء فهذا غلط ، فإن هذا لم يَثْبُتْ عنه أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف . انظر : « مجموع الفتاوى » ( 290/22 ) .  
(2) عند الحنفية : الوتر ثلاث ركعات لا يُسَلِّمُ إلا في آخرهن ، وذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وأكثر أهل العلم إلى أنه يوتر بركعة واحدة ، غير أن الاختيار عند أكثر هؤلاء أن يصلي ركعتين ، ويُسَلِّمُ منهما ، ثم يوتر بركعة ، فإن أفرد الركعة جاز عند الشافعي وأحمد وإسحاق وكرهه مالك .  
انظر : « سنن الترمذي » ( 319/2 ) ، « شرح السنة » للبغوي ( 48/3 ، 49 ) ، « حلية العلماء » للشاشي ( 119/2 ) ، « المبسوط » للسرخسي ( 164/1 ) ، « بدائع الصنائع » ( 271/1 ) .

(3) وهذا الذي اختاره غير واحد من المحققين من أهل العلم منهم البغوي وابن خزيمة وابن رشد حيث قالوا : ظاهر الأحاديث يقتضي التخيير في صفة الوتر من الواحدة إلى التسع ، وغيره مما رُوِيَ من فعل رسول الله ﷺ . انظر تفصيل المسألة بألفها في كتابي : « ليل الصالحين » ص 56 - 59 طبعة دار الفضيلة ، « صحيح ابن خزيمة » ( 140/2 ) ، « بداية المجتهد » لابن رشد ( 146/1 ) .

(4) حيث يجعلون سنة الجمعة أربعاً قبلها وأربعاً بعدها . انظر : « درر الحكام » ( 141/1 ) ، « الجوهرة المنيرة » ( 92/1 ) ، « البحر الرائق » ( 153/2 ) .

(5) قال ابن قدامة : قصر الصلاة ، لا يجوز لأهل مكة ، وهذا رأى عطاء ومجاهد والزهري وابن جريج ، والشافعي ، وأصحابه الرأي وابن المنذر ، وقال القاسم بن محمد ، وسالم ، ومالك ، والأوزاعي : لهم القصر ؛ لأن لهم الجمع ، فكان لهم القصر كغيرهم . « المنى » ( 207/3 ) .

بلا ريب . وهذا القول أحد الأقوال في مذهب الشافعي وأحمد ومن قال : إنه لا يجوز القصر إلا لمن كان منهم على مسافة القصر ، فقله مخالف للثنية وأضعف منه : قول من يقول : لا يجوز الجمع إلا لمن كان على مسافة القصر<sup>(1)</sup> . وقد عُلِمَ أن للجمع أسبابا غير السفر الطويل ؛ ولهذا كان قول من يقول : إنه يجوز الجمع في السفر القصير كما يجوز في الطويل أقوى من قول من لا يجوزه إلا في الطويل لا في القصير .

وظن من قال هذه الأقوال من أهل العراق وغيرهم أن النبي ﷺ صلى بمنى ثم قال : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر »<sup>(2)</sup> وهذا باطل عن النبي ﷺ باتفاق أهل الحديث ؛ وإنما الذي في « السنن » أنه قال ذلك لما صلى في مكة في غزوة الفتح<sup>(3)</sup> ، وكذلك قد نقلوا هذا عن عمر رضي الله عنه<sup>(4)</sup> .

ويروى أن الرشيد لما حجَّ أمر أبا يوسف أن يصلي بالناس ، فلما سلَّم قال : يا أهل مكة : أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر ، فقال له بعض المكيبين : أقول لنا هذا ومن عندنا خرجت السنة ؟ وقال : هذا من فقهك تكلم وأنت في الصلاة .

وهذا المكي وافق أبا يوسف على ظنه إنهم لا يقصرون لكن من قلة فقهه تكلم وتكلم الناسي والجاهل بتحريم الكلام لا يبطل صلاته عند مالك والشافعي ؛ وأحمد

(1) قال النووي : وأما الجمع ، فمن كان سفره طويلاً جمع ، ومن كان قصيراً كالمكث ، ففي جواز جمعه قولان مشهوران في الجمع في السفر القصر الأصح : الجديد أنه لا يجوز ، والقديم جوازه . وبهذا الوجه قطع أبو حامد الأسفرائيني والقاضي أبو الطيب وابن العثيمين وآخرون . أما المالكية : فيجوز عندهم الجمع في طويل السفر وقصيره ؛ قال القاضي عبد الوهاب : « لأن الصحابة ذكروا أن ذلك كان فعلاً في السفر ، ولم يفتدوا » . انظر : « المجموع » ( 115/8 ، 116 ) ، « الإشراف على نكت مسائل الخلاف » ( 1/315 ) .

(2) ضحيف : رواه أبو داود ( 1229 ) ، وابن أبي شيبة ( 1/336 ) ، وأحمد ( 431/4 ) ، والبيهقي ( 157/3 ) ، وفي سننه على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف .

(3) حيث أقام عام الفتح على حرب هوازن مدة اختلفت الأحاديث في تحديدها .

انظر : « تلخيص الحبير » ( 2/46 ) .

(4) رواه مالك في « الموطأ » ( 346 ) ، وعبد الرزاق في « مصنفه » ( 540/2 ) ، وابن أبي شيبة ( 1/336 ) ،

بسنن صحيح .

فى إحدى الروایتین ، ویبطلها عند أبى حنیفة<sup>(1)</sup> . ولو كان المکى عالماً بالسنة لقال : لیست هذه السنة ، بل قد صَلَّى ﷺ بمئى رکعتین ، وأبو بکر وعمر<sup>(2)</sup> ، وكذلك صلوا بعرفة ومزدلفة رکعتین<sup>(3)</sup> ، ولم یأمروا من خلفهم من المکیین بإتمام الصلاة فیها ، كما هو مذهب أهل المدينة .

## موافقتهم للسنة والآثار فى

### صلاة الکسوف والاستسقاء والعید

ومن ذلك « صلاة الکسوف » فإنه قد تواترت السنن فیها عن النبى ﷺ بأنه « صلاها بركوعین فى كل رکعة »<sup>(4)</sup> ، واتبع أهل المدينة هذه السنة ، وخفيت على أهل الکوفة<sup>(5)</sup> حیث منعوا ذلك .

وكذلك « صلاة الاستسقاء » فإنه قد ثبت فى الحديث الصحیح عن النبى ﷺ أنه

(1) قال الحنفیة : إذا تكلم ناسياً أو عامداً مغفلتاً أو قاصداً أعاد الصلاة ، وقال الشافعیة : إذا كان سیراً لا تبطل صلاته بخیر خلاف ، وإن كان كثيراً قال النورى : فوجهان أصحهما : تبطل صلاته باتفاق الأصحاب ، وعند الحنابلة : لا یبطلها كلام الجاهل فى أقوى الوجهین ورجحه ابن قدامة . وعند المالکیة : تبطل الصلاة لمن تكلم عمداً لغیر إصلاح صلاته أو جهلاً ، وأما من تكلم ناسياً لم تفسد صلاته .  
انظر : « المبسوط » للسرخسی ( 170 / 1 ) ، « بدائع الصنائع » ( 233 / 1 ) ، « العنایة » ( 395 / 1 ، 396 ) ، « المجموع » ( 10 / 4 ، 11 ) ، « المغنی » ( 391 / 1 ) ، « الفروع » ( 488 / 1 ، 489 ) ، « عیون المجالس » للقاضى عبدالوهاب ( 323 / 1 ) ، « كفاية الطالب مع حاشية المدوى » ( 401 / 1 ) ، « الفرائد الدوائى » ( 268 / 1 ) ، « مراهب الجلیل » ( 100 / 1 ) .

(2) صحیح : رواه البخارى ( 1032 ) ، ومسلم ( 694 ) عن ابن عمر رضی الله عنهما .  
(3) رواه البخارى ( 1591 ) ، وأبو داود ( 1933 ) ، الطحاوى فى « معانى الآثار » ( 212 / 2 ) عن ابن عمر رضی الله عنهما .

(4) انظر : صحیح البخارى ( 1004 ) ، ومسلم ( 907 ) ، وأحمد ( 351 / 6 ) عن ابن عباس رضی الله عنهما وغيره من الصحابة .

(5) قالوا : صلاة كسوف الشمس عندنا ركعتان كسائر الصلوات ، كل ركعة بركوع وسجدة ، وقال الشافعی ومالك وأحمد : كل ركعة بركوعین وسجودین .

انظر : « المبسوط » ( 74 / 2 ) ، « بدائع الصنائع » ( 280 / 1 ) ، « نبیین الحقائق » ( 228 / 1 ، 229 ) ، « المغنی » ( 143 / 2 ) ، « المجموع » ( 52 / 5 ، 53 ) .

صَلَّى صِلَاةَ الْاِسْتِسْقَاءِ<sup>(1)</sup> ، وأهل المدينة يرون أن يصلى للاستسقاء ، وخفيت هذه السنة<sup>(2)</sup> على من أنكر صلاة الاستسقاء من أهل العراق<sup>(3)</sup> .

ومن ذلك تكبيرات العيد الزوائد<sup>(4)</sup> ؛ فإن غالب الشُّنن والآثار<sup>(5)</sup> توافق مذهب أهل المدينة في الأولى سبع بتكبيرات الافتتاح والإحرام ، وفي الثانية خمس .

### مذهبهم فيما تَذَرُّكُ به الصلاة

ومن ذلك أن الصلاة هل تدرِّك بركعة أو بأقل من ركعة ؟ فمذهب مالك أنها إنما تدرِّك بركعة<sup>(6)</sup> . وهذا هو الذى صرح عن النبى ﷺ حيث قال : « من أدرك ركعة من

(1) في حديث عُبَاد بن تميم عن حمه قال : « خرج النبى ﷺ إلى المصلى فاستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين » رَوَاهُ الْيَحْيَى ( 980 ) ، وَمُسْلِم ( 894 ) ، وَأَبُو دَاوُد ( 1161 ) .

(2) قَالَ الْحَنَفِيَّةُ : وَلَا صَلَاةَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ إِنَّمَا فِيهَا الدَّعَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبَى يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : يَصَلَّى فِيهَا رَكْعَتَيْنِ بِجَمَاعَةٍ كَصَلَاةِ الْعِيدِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَكْبِيرَاتُ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ ، وَهُوَ رِوَايَةُ بَشْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ . انْظُرْ : « الْمَبْسُوط » ( 76/2 ، 77 ) ، « الْعَيْنَةُ » ( 91/2 ، 92 ) ، « الْجَوْهَرَةُ الْمُتَيَّرَةُ » ( 96/1 ) ، « مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ » ( 139/1 ) .

(3) قَالَ لَيْسَ قَدْلَمَةُ وَغَيْرُهُ : قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تُشْنُ صَلَاةُ الْاِسْتِسْقَاءِ ، وَلَا الْخُرُوجُ لَهَا ، قُلْنَا : وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ خَرَجَ وَصَلَّى ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ دَعَائِهِ ﷺ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ لَا يَمَارِضُ مَا رَوَاهُ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ الدَّعَاءُ بِغَيْرِ صَلَاةٍ ، وَقَدْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَمْرَيْنِ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْظَرِ : وَبِهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَالَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ ، وَخَالَفَهُ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَوَافَقَا سَائِرَ الْعُلَمَاءِ ، وَالسُّنَّةُ يَسْتَفْنِي بِهَا عَنْ كُلِّ قَوْلٍ . انْظُرْ : « الْمَغْنَى » ( 149/2 ) ، « الْمَجْمُوع » ( 94/5 ) .

(4) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : ثَلَاثُ تَكْبِيرَاتٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، وَغَضِبَ مَالِكُ وَالزُّهْرِيُّ وَفَقَّاهُ الْمَدِينَةُ الْمُبِيعَةُ ، وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبَى سَمِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَابْنُ عَمْرٍو قَالُوا : يَكْبِرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : يَكْبِرُ سَبْعًا فِي الْأُولَى سِوَى تَكْبِيرَةِ الْاِتِّتَاحِ . انْظُرْ : « الْمَبْسُوط » ( 38/2 ) ، « الْعَيْنَةُ » ( 74/2 ) ، « نَبِيْنُ الْحَقَائِقِ » ( 225/1 ) ، « نَهَايَةُ الْمَحْتَاجِ » ( 387/2 ) ، « حَاشِيَةُ الْجَمَلِ » ( 94/2 ) ، « مُوَابِتُ الْجَلِيلِ » ( 191/2 ) ، « مُوَابِتُ مَالِكِ » ( 180/1 - 434 ) .

(5) رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ : « أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَكْبِرُ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ » مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهَاشِمَةَ ، وَصَمْرُو بْنِ عَوْفٍ الْعَمَرِيُّ . انْظُرْ : « مَسْنَدُ التِّرْمِذِيِّ » ( 416/2 - 536 ) ، « مَسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ » ( 368/1 - 1149 ، 1151 ) ، « مَسْنَدُ ابْنِ مَاجَهَ » ( 407/1 ) ، « مَسْنَدُ أَحْمَدَ » ( 70/6 ) ، « صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ » ( 346/2 ) .

(6) ذَكَرَ الْبَاهِجِيُّ أَنَّ الْإِدْرَاكَ نَوْهَانُ : إِدْرَاكَ فِي الْوَقْتِ ، وَإِدْرَاكَ فِي الْجَمَاعَةِ ، وَالْإِدْرَاكَ فِي الْوَقْتِ : لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِدْرَاكَ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ بِقِرَاءَتِهَا وَرُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا ، فَهَذَا أَقْلُ مَا يَكُونُ بِهِ نَفَرًا لِحُكْمِ الْوَقْتِ حِكَاةً =

الصلاة فقد أدرك الصلاة»<sup>(1)</sup> .

وقال : « من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك » ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر »<sup>(2)</sup> فمالك يقول في الجمعة والجماعة : إنما تدرّك بركعة . وكذلك إدراك الصلاة في آخر الوقت . وكذلك إدراك الوقت ؛ كالحائض إذا طهرت والمجنون إذا أفاق قبل خروج الوقت .

وأبو حنيفة يعلق الإدراك في الجميع بمقدار التكبيرة ، حتى في الجمعة يقول : إذا أدرك منها مقدار تكبيرة فقد أدركها<sup>(3)</sup> . والشافعي وأحمد يوافقان مالكاً في الجمعة<sup>(4)</sup> ، ويختلف قولهما في غيرها ، والأكثر من أصحابهما يوافقون أبا حنيفة في الباقي<sup>(5)</sup> . ومعلوم أن قول من وافق مالكاً في الجميع أصحّ نصّاً وقياساً .

### ★ ★ ★

« القاضي عبد الوهاب . وأما إدراك صلاة الإمام : فهو أن يكبر لإحرامه قائماً ثم يمكن يديه من ركبتيه راکعاً قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع قاله ابن القاسم عن مالك ، لأن الإمام يحمل عنه القراءة والقيام لها ولا يحمل عنه تكبيرة الإحرام ولا القيام بسببها . مُلْتَحِصاً من : « المتقى » للباجي ( 20/1 ) ، وانظر : « التاج والإكليل » ( 397/2 ) ، « مواهب الجليل » ( 408/1 ) .

(1) متفق عليه : رواه البخاري ( 555 ) ، ومسلم ( 607 ) ، ومالك في « الموطأ » ( 15 ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(2) متفق عليه : رواه البخاري ( 554 ) ، ومسلم ( 608 ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(3) قال الحنفية : إن كان أدركه في التشهد أو في سجود السهو بنى عليها الجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إن أدرك معه أكثر الركعة ثمانية بنى عليها الجمعة ، وإن أدرك أقلها بنى عليها ظهراً . انظر : « العناية » ( 66/2 ) ، « البحر الرائق » ( 81/2 ) .

(4) انظر نصوص المذهبين في : « الأم » ( 236/1 ) ، « أسنى المطالب » ( 232/1 ) ، « المجموع » ( 432/4 ) ، « شرح البهجة » ( 407/1 ) ، من كتب الشافعية ، « الفروع » ( 132/2 ) ، « الإنصاف » ( 381/2 ) ، « شرح منتهى الإرادات » ( 314/1 ) من كتب الحنابلة .

(5) ذكر ابن قدامة ما مفاده : هل تدرّك الصلاة بإدراك ما دون ركعة ؟ قال : فيه روايتان : إحداها : لا يدرّكها بأقل من ذلك ، وهو ظاهر كلام الخرقي ، وجعله النووي نهى الشافعي وجمهور أصحابه ، ومذهب مالك لظاهر الخبر . والثانية : يدرّكها بإدراك جزء منها ، وهو رواية عن أحمد ، وهذا مذهب أبي حنيفة وللشافعي قولان كالْمذهبين . انظر : « المنى » ( 228/1 ) ، « المجموع » ( 112/4 ) .

وقد احتج بعضهم على مالك بقوله ﷺ في الحديث الصحيح : « من أدرك سجدة من الصلاة »<sup>(1)</sup> وليس في هذا حجة ، لأن المراد بالسجدة الركعة ، كما قال ابن عمر رضي الله عنهما : خَفِظْتُ عن رسول الله ﷺ « سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعدها »<sup>(2)</sup> ونظائرها متعددة .

## مذهبهم في الإمام إذا صلى ناسيًا لطهارته

ومن ذلك أن مذهب أهل المدينة أن الإمام إذا صلى ناسيًا لجنابته وحده ثم علم أعاد هو ولم يعد المأموم ، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين كعمر وعثمان رضي الله عنهم ، وعند أبي حنيفة يعيد الجميع ، وقد ذُكر ذلك رواية عن أحمد ، والمنصوص المشهور عنه كقول مالك ، وهو مذهب الشافعي وغيره<sup>(3)</sup> ؛ ومما يؤيد ذلك أن هذه القصة جرت لأبي يوسف ، فإن الخليفة استخلفه في صلاة الجمعة فصلى بالناس ، ثم ذكر أنه كان محدثًا ، فأعاد ولم يأمر الناس بالإعادة ، فقبل له في ذلك فقال : ربما ضاق علينا الشيء فأخذنا بقول إخواننا المدنيين<sup>(4)</sup> ، مع أن صلاة الجمعة فيها خلاف كثير ، لكون الإمامة شرطًا فيها .

## مذهبهم في الائتنام بالمخالف في الفروع

وطرد مالك هذا الأصل أيضًا في سائر خطأ الإمام ، فإذا صلى الإمام باجتهاده فترك ما يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يكون الإمام لا يرى وجوب قراءة البسملة أو لا يرى

- 
- (1) الحديث بلفظ : « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته » وفي رواية فقد أدركها [ ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته ] وفي رواية فقد أدرك أو أدركها ] ، رواه البخاري ( 531 ) ، وأحمد ( 474/2 ) ، والنسائي ( 273/1 ) ، من حديث أبي هريرة ، وهو عند مسلم من حديث عائشة ( 609 ) ، وهو عند مسلم من أبي هريرة ( 608 ) بلفظ « من أدرك ركعة . . » .
- (2) متفق عليه : رواه البخاري ( 1119 ) ، ومسلم ( 729 ) .
- (3) والمعتمد عند المعتزلة والشافعية صحة صلاة المأموم إذا لم يعلم بحال إمامه .
- انظر : « المفتى » ( 10/2 ) ، « المجموع » ( 152/4 ) .
- (4) انظر : « مجموع الفتاوى » ( 364/20 ) .

الوضوء من الدم أو من القهقهة أو من مس النساء ، والمأموم يرى وجوب ذلك ، فمذهب مالك صحة صلاة المأموم <sup>(1)</sup> . وهذا أحد القولين عن أحمد <sup>(2)</sup> والشافعي ، والقول الآخر لا يصح كقول أبي حنيفة <sup>(3)</sup> .

ومذهب أهل المدينة هو الذي لا ريب في صحته ، فقد ثبت في « صحيح البخاري » عن النبي ﷺ أنه قال : « يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم » <sup>(4)</sup> . وهذا صريح في المسألة ، ولأن الإمام صلى بجتهاده فلا يحكم بطلان صلاته . ألا ترى أنه ينفذ حكمه إذا حكم بجتهاده ؟ فالإلتزام به أولى .

والمنازع بنى ذلك على أن المأموم يعتقد بطلان صلاة الإمام ، وهذا غلط ، فإن الإمام صلى بجتهاده أو تقليده ، وأنه إن كان مصيباً فله أجران ، وإن كان مخطئاً فله

(1) بل حكى المازري إجماع أهل المذهب على صحة الصلاة خلف المخالف في الفروع ، قال العنطاب : ويقوى عندي أن صلاة المالكي خلف الشافعي جائزة ، ولو رآه يفعل خلاف مذهبه . وينحو ذلك جزم القرأني وابن ناجي ، واشترط بعض المتأخرين في صحة الإلتزام بالمخالف ألا يسقط شيئاً من الأركان بل كان يأتي بها ، وإن كان الإمام مثلاً يقول بعدم وجوبها ، والمأموم يقول بوجوبها . وذكر نحوه العدوي وقال : هو خلاف المتمد ، والمتمد على ما قاله الفروع وهو أن ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ولا تصرف فيه المخالفة ، وما كان شرطاً في صحة الإقتداء ، فالعبرة فيه بمذهب المأموم ، فيصح اقتداء للمالكي الذي يوجب ذلك بمن لا يوجه ولا يتدلك ، ومن يوجب مسح جميع الرأس بمن يكتفي بمسح بعضه . انظر : « الفواكه الدواني » ( 1/ 204 ) ، « حاشية العدوي على كفاية الطالب » ( 1/ 299 ) ، « مواهب الجليل » ( 2/ 14 ) ، « شرح الخرش » ( 2/ 31 ، 32 ) ، « حاشية الدسوقي » ( 1/ 333 ) ، « منح الجليل » ( 1/ 369 ) .

(2) بل هو المتمد عنده قال ابن قدامة : وأما المخالفون في الفروع كأصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فالصلاة خلفهم صحيحة غير مكررة نص عليه أحمد ؛ لأن الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم لم يزل بعضهم يأثم ببعض ، مع اختلافهم في الفروع ، فكان ذلك إجماعاً ، فإن علم أنه يترك ركناً أو شرطاً يعتقد المأموم دون الإمام ، فظاهر كلام أحمد صحة الإلتزام به . يتصرف من « المغنى » ( 2/ 9 ) .

(3) قال الحنفية : الإقتداء بالمخالف في الفروع كالشافعي يجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المعتدي ، وذنب بعضهم إلى كرامة الإقتداء بالمخالف حيث أمكنه غيره ورفضه ابن عابدين وملا على الفاري وابن ظهيرة . انظر : « الدر المختار مع حاشية ابن عابدين » ( 1/ 562 ، 563 ) ، « البحر الرائق » ( 2/ 50 ، 51 ) ، « تبين الحقائق » ( 1/ 169 ، 170 ) .

(4) رواه البخاري ( 662 ) ، وأحمد ( 2/ 355 ) ، والبيهقي ( 2/ 396 ) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .



أجر واحد<sup>(1)</sup> ؛ وخطؤه مغفور له . فكيف يقال إنه يعتقد بطلان صلاته ؟

ثم من المعلوم بالتواتر عن سلف الأمة أن بعضهم ما زال يصلى خلف بعض ، مع وجود مثل ذلك ، فما زال الشافعى وأمثاله يصلون خلف أهل المدينة ، وهم لا يقرءون البسمة سراً ولا جهراً<sup>(2)</sup> .

ومن المأثور أن الرشيد احتجم فاستفتى مالكا فأفتاه بأنه لا وضوء عليه ، فصلّى خلفه أبو يوسف ؛ ومذهب أبى حنيفة وأحمد أن خروج النجاسة من غير السيلين ينقض الوضوء<sup>(3)</sup> ، ومذهب مالك والشافعى<sup>(4)</sup> أنه لا ينقض الوضوء ، فقل لأبى يوسف : أتصلى خلفه ؟ ! فقال سبحانه الله ! أمير المؤمنين !

فإن ترك الصلاة خلف الأئمة لمثل ذلك من شعائر أهل البدع كالرافضة والمعتزلة ؛ ولهذا لما سئل الإمام أحمد عن هذا فأفتى بوجوب الوضوء ، فقال له السائل : فإن كان الإمام لا يتوضأ أصلى خلفه ؟ فقال سبحانه الله ! ألا تصلى خلف سعيد بن المسيب ومالك بن أنس<sup>(5)</sup> ؟ !

ومالك يرى أن كلام الناسى والجاهل فى الصلاة لا يبطلها ، على حديث<sup>(6)</sup>

(1) وينحو ذلك رد ابن قدامة المقدسى على من منع الاعتناء بالمخالف فى الفروع .

انظر : كلامه فى « المغنى » ( 9/2 ) .

(2) والبسمة عند الشافعية : آية من الفاتحة ومن كل سورة إلا سورة براءة . انظر : « مغنى المحتاج » ( 354/1 ) ، « تحفة المحتاج » ( 36/1 ، 41 ) ، « نهاية المحتاج » ( 478/1 ، 479 ) .

(3) عند المعتزلة : إن كانت النجاسات الخارجة من غير السيلين غير الغائط والبول ، كالقمل والدم والقبح لم ينقض الوضوء إلا بكثيرها ، أما القليل منها : فلا ينقض ، ولما الحنفية فمنعهم : إذا سال الدم والقبح والمسدب عن رأس الجرح ، ينقض الوضوء ، لوجود الحدث ، وهو خروج النجس وانتقاله من الباطن إلى الظاهر ، وعند زفر : ينقض الوضوء إذا ظهر الدم على رأس الجرح ، سواء سال أو لم يسال ، وعند أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد : إذا لم يسال لم يكن حدثاً .

انظر : « الإنصاف » ( 196/1 ، 197 ) ، « شرح منتهى الإرادات » ( 69/1 ) ، « كشف القناع » ( 1/125 ) ، « بدائع الصنائع » ( 25/1 ) ، « البسوط » ( 76/1 ، 77 ) ، « تبيين الحقائق » ( 8/1 ) .

(4) انظر : « حاشية البجيرمى على الخطيب » ( 200/1 ) ، « المتقى للبايى » ( 53/1 ) ، « التاج والإكليل » ( 422/1 ) .

(5) ذكره ابن قدامة فى « المغنى » ( 9/2 ) ، وابن تيمية فى « الفتاوى الكبرى » ( 318/2 ) .

(6) وذلك حين انصرف رسول الله ﷺ من الظهر أو العصر من ركعتين فقال له ذو اليلدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ... رواه البخارى ( 468 ) ، ومسلم ( 573 ) عن أبى هريرة رضي الله عنه .

ذى اليمين<sup>(1)</sup> وحديث معاوية بن الحكم<sup>(2)</sup> لما شمت العاطس<sup>(3)</sup> . وحديث الأعرابي الذي قال فى الصلاة : « اللهم ارحمنى ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا »<sup>(4)</sup> ! وهذا قول الشافعى وأحمد فى إحدى الروایتين ، والرواية الأخرى كقول أبى حنيفة<sup>(5)</sup> .

قالوا : حديث ذى اليمين كان قبل تحريم الكلام ، وليس كذلك ؛ بل حديث ذى اليمين كان بعد خير ؛ إذ قد شهد أبو هريرة رضي الله عنه ؛ وإنما أسلم أبو هريرة عام خير<sup>(6)</sup> ، وتحريم الكلام كان قبل رجوع ابن مسعود رضي الله عنه من الحبشة ؛ وابن مسعود شهد بدرًا !

## مذهبهم فى الدعاء بغير الماثور فى الصلوات

ومذهب أهل المدينة فى الدعاء فى الصلاة والتبني بالقرآن والتسبيح وغير ذلك فيه من التوسع ما يوافق السُّنة بخلاف الكوفيين<sup>(7)</sup> ، فإنهم ضيقوا فى هذا الباب تضييقًا كثيرًا ، وجعلوا ذلك كله من الكلام المنهى عنه .

- (1) ذى اليمين : اسمه الخرياق بن عمرو السلمى ، صحابى جليل صلى مع النبى ﷺ حين سها ، سُمى بذى اليمين قيل : لعل فى يده أو لأنه كان يعمل بيديه جميعًا .
- انتظر : « فتح البارى » ( 100/3 ) ، « الإصابة » ( 420/2 ) ، « ثقات ابن حبان » ( 114/3 ) .
- (2) معاوية بن الحكم : السلمى ، كان يسكن بنى سليم ، قال البغوى : سكن المدينة ، وقال البخارى : له صحبة بعد فى أهل الحجاز . انتظر : « الإصابة » ( 148/6 ) ، « تهذيب الكمال » ( 170/28 ) .
- (3) يعنى أثناء صلاته خلف النبى ﷺ قال : فرماني القوم بأبصارهم ... إلى أن قال : فقال لى رسول الله ﷺ بعد أن صلى : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم ( 537 ) ، وأبو داود ( 930 ) ، والنسائى ( 14/3 ) .
- (4) صحيح : رواه البخارى ( 5664 ) ، وأبو داود ( 380 ) ، والنسائى ( 14/3 ) ، عن أبى هريرة رضي الله عنه .
- (5) سبق بيان هذه المسألة . (6) وينحو ذلك قال الإمام الباجى فى « المتقى » ( 175/1 ) .
- (7) قال السرخسى : حاصل المذهب [ الحنفى ] عندنا أنه إذا دعا فى صلاته بما فى القرآن أو بما شبه ما فى القرآن ، كان يسأل الله الرزق والمافية لم تفسد صلاته ، وإن دعا الله بما يشبه كلام الناس نحو قولهم : اللهم ألبسنى ثوبًا ، اللهم زوجنى فلانة تفسد صلاته ، وذهب أحمد ومالك والشافعى إلى أن المصلى يدعوا بما أحب من جائز شرعًا وعادة ، ويحرم بيمتنع شرعًا نحو : اللهم أعنى على قتل فلان عدوانًا أو الزنى ونحو ذلك ، وإن كان لا يبطل الصلاة . انتظر : « المبسوط » ( 198/1 ) ، « تبين الحقائق » ( 124/1 ) ، « بدائع الصنائع » ( 237/1 ) ، « منح الجليل » ( 267/1 ) ، « المنقى » ( 320/1 ) ، « المجموع » ( 15/4 ) .

## مذهبهم فيما يُنتَقَضُ به الوضوء

ومن ذلك فى الطهارة أن مالكاً رأى الوضوء من مس الذكر ولمس النساء لشهوة دون القهقهة فى الصلاة ولمس النساء لغبر شهوة ؛ ودون الخارج النادر<sup>(1)</sup> من السيلين والخارج النجس من غيرهما . وأبو حنيفة وآها من القهقهة والخارج النجس من السيلين مطلقاً ، ولا يراها من مس الذكر .

ومعلوم أن أحاديث نقض الوضوء من مس الذكر<sup>(2)</sup> أثبت وأعرف من أحاديث القهقهة . فإنه لم يرو أحد منها فى السُنن شيئاً ، وهى مراسيل ضعيفة عند أهل الحديث ؛ ولهذا لم يذهب إلى وجوب الوضوء من القهقهة أحد من علماء الحديث ؛ لعلمهم بأنه لم يثبت فيها شيء .

والوضوء من مس الذكر فيه طريقان :

منهم من يجعله تعبداً لا يعقل معناه ؛ فلا يكون بعيداً عن الأصول كالوضوء من القهقهة فى الصلاة .

ومنهم من لا يجعله تعبداً ، فهو حينئذ أظهر وأقوى .

## مذهبهم فى لمس المرأة

وأما لمس النساء ففيه ثلاثة أقوال مشهورة : قول أبى حنيفة : لا وضوء منه بحال وقول مالك وأهل المدينة - وهو المشهور عن أحمد - أنه إن كان بشهوة نقض

(1) الخارج من السيلين نوعان : الأول : معتاد : كالبول والغائط والمني والمذى والودى والريح وهذا ينقض إجماعاً كما حكاه ابن المنذر وغيره وقال : ودم الاستحاضة ينقض الطهارة فى قول عامة أهل العلم .  
الثانى : نادر : كالدود والحصى والشعر . قال ابن قدامة : فهذا ينقض الوضوء أيضاً . وبهذا قال الثوري والشافعي وأهل الرأي [ الحنفية ] . وكان عطاء وابن المبارك والأوزاعي يرون الوضوء من الدود يخرج من الدبر ، ولم يوجب مالك الوضوء من هذا الضرب لأنه نادر .

انظر : « المغنى » ( 111/1 ) ، « المجموع » ( 6/2 ، 7 ) ، « المدونة » ( 120/1 ) .

(2) انظر : هذه الأحاديث مفصلة فى « تنقيح التحقيق » لابن عبد الهادي ( 148/1 ) ، « التحقيق فى أحاديث الخلاف » ( 176/1 ) ، « تلخيص الحبير » ( 123/1 ) ، « نصب الرأية » ( 54/1 ) .

الوضوء وإلا فلا ، وقول الشافعي يتوضأ منه بكل حال<sup>(1)</sup> .

ولا ريب أن قول أبي حنيفة وقول مالك هما القولان المشهوران في السلف ، وأما إيجاب الوضوء من لمس النساء بغير شهوة فقول شاذ ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة ؛ ولا في أثر عند أحد من سلف الأمة ، ولا هو موافق لأصل الشريعة ، فإن اللبس العارى عن شهوة لا يؤثر لا في الإحرام ولا في الاعتكاف كما يؤثر فيهما اللبس مع الشهوة ، ولا يكره لصائم ، ولا يوجب مصاهرة ، ولا يؤثر في شيء من العبادات وغيرها من الأحكام ، فمن جعله مفسداً للطهارة فقد خالف الأصول .  
وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [ النساء : 43 ، والمائدة : 6 ] إن أريد به الجماع فقط كما قاله عمر وغيره<sup>(2)</sup> ؛ فمعلوم أن قوله : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ ﴾ في الوضوء كقوله في الاعتكاف : ﴿ وَلَا تَبْتَئِرُوا ﴾<sup>(3)</sup> وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ [ البقرة : 187 ]

---

(1) انظر : مذاهب العلماء في المسألة : في « المدونة » ( 1/ 121 ) ، « الناج والأكليل » ( 1/ 429 ) ، « مواهب الجليل » ( 1/ 296 ) ، « المجموع » ( 2/ 27 ) ، « الفروع » ( 1/ 181 ، 182 ) ، « الإصناف » ( 1/ 211 ) .

(2) قال البغوي : اختلفوا في معنى اللبس والعلامة فقال قوم : هو المجامعة ، وهو قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة وكفى باللمس عن الجماع ، لأنه لا يحصل إلا به [ ورجحه الطبري والقرطبي والشوكاني ] .

وقال قوم : هو النقاء البشريين سواء كان بجماع أو غير جماع ، وهو قول ابن مسعود ، وابن عمر ، والشمي والنخعي ، واختلف الفقهاء في حكم هذه الآية ، فذهب جماعة إلى أنه إن أفشى الرجل بشيء من يده إلى شيء من بدن المرأة ولا حائل بينهما ينتقض وضوءهما وهو قول ابن مسعود ، وابن عمر رضي الله عنهما ، وبه قال الزهري والأوزاعي والثناخي ، وقال مالك ، والليث بن سعد وأحمد وإسحاق : إن كان بشهوة تنقض وإلا لم ينتقض ، وقال قوم ، لا ينتقض الرضء باللمس بحال وهو قول ابن عباس وبه قال الحسن والثوري ، وقال أبو حنيفة : لا ينتقض إلا إذا أحدث الانتشار ( الانتصاب ) ، وأما لو لمس امرأة من محارمه كالأم والابنة ، أو لمس أجنبية صغيرة فأصح القولين أنه لا ينتقض الوضوء ، لأنها ليست بمحل للشهوة كما لو لمس رجلاً . تبصر من « تفسير البغوي » ( 1/ 433 ) ، وانظر آراء الصحابة ومن بعدهم في : « الدر المنثور » ( 2/ 550 ، 551 ) ، « تفسير الطبري » ( 5/ 102 - 105 ) ، « تفسير القرطبي » ( 5/ 224 ) ، « فتح القدير » للشوكاني ( 1/ 470 ) ، « أحكام الجصاص » ( 3/ 4 ) .

(3) تباشروهن : المباشرة هنا بمعنى الجماع ، قال ابن عباس وقتادة والربيع ، ومجاهد : كان الرجل إذا اعتكف فخرج من المسجد جامع زوجته فنهاهم الله عن ذلك . انظر : « الدر المنثور » ( 1/ 485 ) ، « تفسير ابن كثير » ( 1/ 225 ) ، « تفسير البغوي » ( 1/ 159 ) ، « تفسير الطبري » ( 2/ 180 ) .

والمباشرة بغير شهوة لا تؤثر هناك ؛ فكذلك هنا . وكذلك قوله : ﴿ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُمْ ﴾ [ الأحزاب : 49 ] .

هذا مع أننا نعلم أنه ما زال الرجال يمسون النساء بغير شهوة ، فلو كان الوضوء من ذلك واجباً لأمر به رسول الله ﷺ المسلمين ، ولكن ذلك مما يُثَقَّلُ ويُثَرَّرُ .

## مذهبهم في غسل المنى

وهذا كما أنه احتجَّ من احتجَّ على مالك<sup>(1)</sup> في مسألة المنى أن الناس لا يزالون يحتلمون في المنام فتصيب الجنابة أبدانهم وثيابهم ، فلو كان الغسل واجباً لكان النبي ﷺ يأمر به ، مع أنه لم يأمر أحداً من المسلمين بغسل ما أصابه من منى لا في بدنه ولا في ثيابه ، وقد أمر الحائض أن تغسل دم الحيض من ثوبها ومعلوم أن إصابة الجنابة ثياب الناس أكثر من إصابة دم الحيض ثياب النساء ، فكيف يبين هذا للحائض ويترك بيان ذلك الحكم العام ؟ مع أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وما ثبت عنه في « الصحيح » من أن عائشة « كانت تغسل المنى من ثوبه »<sup>(2)</sup> لا يدل على الوجوب ، وثبت عنها أيضاً في « الصحيح » « أنها كانت تفرِّكه »<sup>(3)</sup> فكيف وقد

(1) في المنى ثلاثة أقوال : أحدها : أن المنى طاهر ، يستحب غسله من البدن والثوب وللأحاديث الصحيحة ، ولأن فيه خروجاً من خلاف العلماء في نجاسته ، وهو مذهب الشافعية ، قال النووي : والمنى طاهر عندنا ، وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء وإسحاق وأبو ثور ، ودلود الظاهري ، وابن المنذر ، وهو أصح الروايتين عن أحمد [ وجعله ابن قدامة مشهور المذهب ] وحكاها العبدى عن سعد بن أبي وقاص وعائشة رضي الله عنهما وبه قال ابن حزم .

الثاني : أنه نجس كالبول ، فيجب غسله وطباً وبابئاً من البدن والثوب . قال ابن تيمية : وهذا قول مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، وطائفة .

ثالثها : إنه نجس بجزئ فرك يابجه ، وهذا قول أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد . انظر : « المجموع » ( 573/2 ) ، « المغنى » ( 416/1 ) ، « الفتاوى الكبرى » لابن تيمية ( 407/1 ، 408 ) ، « المحلى » ( 134/1 ، 135 ) ، « تبين الحقائق » ( 72/1 ) ، « الأم » ( 73/1 ) ، « شرح معاني الآثار » ( 48/1 ، 49 ) .

(2) رواه البخاري ( 228 ) ، ومسلم ( 289 ) ، وفيه أنه ﷺ : « كان يغسل المنى ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه » .

(3) صحيح : رواه مسلم ( 288 ) ، وأبو داود ( 371 ) ، والترمذي ( 116 ) ، والنسائي ( 156/1 ) .

ثبت هذا أيضاً أن الغسل يكون لقذارته ، كما قال سعد بن أبي وقاص وابن عباس رضي الله عنهم : أمطه عنك ولو بإذخرة<sup>(1)</sup> ، فإنما هو بمنزلة المخاط والبصاق<sup>(2)</sup> .  
فإن كانت هذه الحجة مستقيمة فمثلها يقال في الوضوء من لمس النساء بغير شهوة ولمسهن لشهوة في التوضي منه اجتهد وتنازع قديم ، وأما لمسهن بغير شهوة فكما ترى .

## مذهبهم في الاغتسال من الجنابة

وكذلك الاغتسال من الجنابة ، فمذهب مالك وأحد القولين من مذهب أحمد بل هو المأثور عنه اتباع السنة فيه ، فإن من نقل غسل النبي ﷺ كعائشة وميمونة لم ينقل أنه غسل بدنه كله ثلاثاً ، بل ذكر أنه بعد الوضوء وتخليل أصول الشعر حثاً حثية على شق رأسه وأنه أفاض الماء بعد ذلك على سائر بدنه<sup>(3)</sup> .

والذين استحوا الثلاث إنما ذكروه قياساً على الوضوء ؛ والسنة قد فرقت بينهما .  
وقد ثبت أن النبي ﷺ « كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع »<sup>(4)</sup> ، وهو أربعة أمداد ، ومعلوم أنه لو كان السنة في الغسل الثلاث لم يكفه ذلك ، فإن سائر الأعضاء فوق أعضاء الوضوء أكثر من أربع مرات .

(1) الإذخرة : حشيشة طيبة الرائحة يسفك بها البيوت فوق الخشب . « اللسان » ( 302/4 ) .

(2) رواه الشافعي في « مسنده » ص 345 ، والدارقطني ( 125/1 ) ، وابن أبي شيبة ( 83/1 ) ، وذكره الترمذي ( 201/1 ) ، وقال البيهقي في « السنن » ( 418/2 ) : هذا صحيح عن ابن عباس ، وذكره ابن عبد البر في « الاستذكار » ( 287/1 ) عن سعد بن أبي وقاص .

(3) فقي الأحاديث : أنه ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيده ، ثم يفيض الماء على جلده كله . وفي الحديث أن عائشة رضي الله عنها لما سئلت عن غسل النبي فذهبت بإناء نحواً من صاع فاغتسلت منه . انظر : صحيح البخاري ( 245 ، 246 ، 248 ، 254 ) ، ومسلم ( 316 ، 317 ، 318 ، 320 ) .

(4) متفق عليه : رواه البخاري ( 198 ) ، ومسلم ( 325 ) عن أنس رضي الله عنه .  
وللصاع الشرعي أو البغدادي : 4 أمداد أو 5,5 رطل أو 2,75 لتر ، أو 2175 جراماً ، المد :  $\frac{1}{3}$  رطل أو 675 جراماً ، أو 0,688 لتر . انظر : « اللغة الإسلامية » د . وهبة الزحيلي ( 75/1 ) .

## مذهبهم في التيمم للصلوات

ومن ذلك التيمم ، منهم من يقول : لا يجب أن يتيمم لكل صلاة ، كقول أبي حنيفة ، ومنهم من يقول : بل يتيمم لكل صلاة كقول الشافعي<sup>(1)</sup> ، ومذهب مالك يتيمم لوقت كل صلاة . وهذا أعدل الأقوال : وهو يشبه الآثار المأثورة عن الصحابة والمأثورة في المستحاضة ؛ ولهذا كان ذلك هو المشهور فيهما عند فقهاء الحديث .

## مذهبهم في تزكية المال المختلط

ومن ذلك أن أهل المدينة يوجبون الزكاة في مال الخليطين<sup>(2)</sup> ، كمال المالك الواحد ، ويعملون في الإبل إذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون<sup>(3)</sup> ؛ وفي كل خمسين جقة<sup>(4)</sup> . وهذا موافق لكتاب النبي ﷺ في الصدقة ، الذي أخرجه البخاري « من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه » ، وعامة كتب النبي ﷺ كالتى كانت عند آل عمر بن الخطاب وآل علي بن أبي طالب وغيرهما توافق هذا .

(1) مذهب الشافعي أن التيمم له أن يصلّى الفرض الواحد وما يشاء من التوافل قبلها أو بعدها ، وعند المالكية : يجوز أن يجمع بين فريضة ونافلة إن قدم الفريضة بتيمم واحد ، ولا يجمع به بين فرضين أو فائتين ، فإن فعل فإنه يصح لواحد منهما ، ويقضى الآخر . انظر : « شرح البيهقي » ( 1 / 203 ) ، « أسنى المطالب » ( 1 / 90 ) ، « مغنى المحتاج » ( 1 / 269 ) ، « نهاية المحتاج » ( 1 / 310 ) ، « مواهب الجليل » ( 1 / 339 ) ، « المتقى » للباجي ( 1 / 109 ، 110 ) .

(2) مال الخليطين : أو زكاة الخلطة : قال ابن مرة : هي اجتماع بضائى نزع نغم [ بمعنى بقر أو غنم أو إبل ] مالكين فأكثر فيما يوجب تزكيتهما على ملك واحد . فإن كان لواحد أربعون شاة وخليطه مثلهما ، فإن الساعى يأخذ واحدة على كل واحد من الخليطين نصفها . انظر : « الفواكه الدواني » ( 1 / 344 ) مع « إرشاح المعاني على رسالة القيرواني » ص 97 لمقيدته : ط : دار الفضيلة ، « كفاية الطالب مع المدوى » ( 1 / 504 ) . (3) بنت لبون : هي ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة ، وسميت بذلك ؛ لأن أمها ذات لبن . انظر : « الفواكه الدواني » ( 1 / 341 ) .

(4) جقة : هي التى استحققت أن يُحتمل عليها ويطرقها النمل ، وهي ما أكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . انظر : « رسالة القيرواني » ص 95 : طبعة دار الفضيلة بتحقيقى .

(5) صحيح : رواه البخاري ( 1386 ) ، وأبو داود ( 1567 ) ، والترمذي ( 621 ) عن ابن عمر رضى الله عنهما .

ومن خالفهم من الكوفيين يستأنف الفريضة<sup>(1)</sup> بعد ذلك ؛ ولا يحصل للخلطة تأثير ومعهم آثار الاستئناف<sup>(2)</sup> ، لكن لا تقاوم هذا ؛ وإن كان ثابتاً فهو منسوخ كما نسخ ما روى في البقر أنها تزكى بالغنم .

## مذهبهم في زكاة الوقص

ومذهب أهل المدينة أن لا وقص<sup>(3)</sup> إلا في الماشية ففي التقدين<sup>(4)</sup> ما زاد فبحسبه كما روى ذلك في الآثار . وأبو حنيفة يجعل الوقص تابعاً للنصاب ، ففي التقدين عنده لا زكاة في الوقص كما في الماشية .

وأما المعشرات<sup>(5)</sup> فعنده لا وقص ولا نصاب بل يجب العشر في كل قليل وكثير في

(1) ذهب الحنفية إلى أن الفريضة تستأنف إذا زادت الإبل على مائة وعشرين فلا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمساً فيكون فيها شاة وحقتان ، وفي العشر شاتان وحقتان ، وفي خمسة عشر ثلاث شياه وحقتان .

وقال الشافعي : إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ، فإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنا لبون . انظر : « بدائع الصنائع » ( 27 / 2 ) ، « تبين الحقائق » ( 260 / 1 ، 261 ) ، « العناية » ( 176 / 2 ، 177 ) ، « المعنى » ( 234 / 2 ، 235 ) ، « الاستذكار » ( 183 / 3 ) .

(2) يقصد حديث قيس بن سعد أنه قال لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم رحمهم الله : أخرج لي كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم فأخرج كتاباً في ورقة وفيه « إذا زادت الإبل على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة » هكذا ذكره السرخسي في « المبسوط » ( 152 / 2 ) ، رواه أبو داود في « المراسيل » ، والبيهقي ( 94 / 4 ) ، والطحاوي في « معاني الآثار » ( 375 / 4 ) . وقال البيهقي وابن الجوزي وهبة الله الطبري : مرسل متفعل . انظر : « تنقيح التحقيق » لابن عبد الهادي ( 172 / 2 ) ، « التحقيق » لابن الجوزي ( 26 / 2 ) ، « الدارية » ( 251 / 1 ) ، « نصب الراية » ( 343 / 2 ) .

(3) الوقص : أو الأوقاص : ما بين ألفييتين ، فالزكاة تتعلق بالنصاب دون الوقص مثل أن يكون عنده ثلاثون من الإبل ، فالزكاة تتعلق بخمسة وعشرين ، دون الخمسة الزائدة عليها .

انظر : « المعنى » ( 238 / 2 ) ، « المصباح المنير » ص 667 ، « المغرب » ص 492 .

(4) التقدين : الذهب والفضة ، وقد ذهب جمهور العلماء . ومعهم محمد وأبو يوسف إلى أنه لا وقص في الذهب والفضة ، فلو كان عنده ( 210 ) دراهم ففي المائتين خمسة دراهم ، وفي الزائد بحسابه ، وهو في المثال ربع درهم ، وذهب أبو حنيفة إلى أن الزائد على النصاب عفو لا شيء فيه حتى يبلغ خمس نصاب ، فإذا بلغ الزائد على النصاب في الفضة أربعين درهماً فيكون فيها درهم ، ثم لا شيء في الزائد حتى يبلغ أربعين درهماً ، وكذا يقال في الذهب . انظر : « تبين الحقائق » ( 278 / 1 ) ، « فتح القدير » لابن الهمام ( 209 / 2 ) ، « المعنى » ( 320 / 2 ) .

(5) المعشرات : يعني زكاة الزروع التي يجب فيها العشر أو نصفه ، التي قال فيها ﷺ : « فيما سقت السماء العشر » . . . . رواه البخاري ( 1412 ) . انظر : « أسنى المطالب » ( 338 / 1 ) .



الخضراوات ؛ لكن أصحابه وافقا أهل المدينة لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق<sup>(1)</sup> صدقة . وليس فيما دون خمس فود<sup>(2)</sup> صدقة »<sup>(3)</sup> . وربما ثبت عنه من ترك أخذ الصدقة من الخضراوات ، مع ما رُوِيَ عنه : « ليس في الخضراوات صدقة »<sup>(4)</sup> .

## مذهبهم في الرُّكاز

ومذهب أهل المدينة أن الرُّكاز الذي قال عنه ﷺ : « وفي الرُّكاز<sup>(5)</sup> الخمس »<sup>(6)</sup> لا يدخل المعدن ، بل المعدن تجب فيه الزكاة كما أخذت من معادن بلال بن الحارث ، كما ذكر ذلك مالك في « موطئه »<sup>(7)</sup> ، فإن « الموطأ » لمن تدبره وتدبر

(1) الوسق : ستون صاعًا بصاع رسول الله ﷺ ، والخمسة أوسق تصاب الزكاة = 300 صاع أو 653 كجم على رأى الجمهور . انظر : « الفقه الإسلامى » د . وهبة الزحيلي ( 1/76 ) ، « المغرب » ص 486 ، « المصباح المنير » ص 660 .

(2) الفُودُ : من الإبل من الثلاث إلى العشر وعزاه الشوكاني إلى الأكثرين ، وقيل : من الثنيتين إلى التسع من الإثاث دون الذُّكُور . انظر : « المصباح المنير » ص 211 ، « المغرب » ص 177 ، « نيل الأوطار » ( 4/150 ) .

(3) صحيح : رواه البخارى ( 1413 ) ، ومسلم ( 979 ) عن أبى سعيد الخدرى ﷺ .

(4) ضعيف : رواه الترمذى ( 638 ) ، والطبرانى فى « الأوسط » ( 6/100 ) ، واليزار فى « مسنده » ( 3/156 ) ، والأحاديث الواردة فى هذا المعنى ضعيفة كما جزم بذلك الترمذى وابن الجوزى ، وابن عبد الهادى ، وابن حجر . انظر : « تنقيح التحقيق » ( 2/197 ) ، « نصب الراية » ( 2/388 ) ، « النارية » ( 1/263 ) ، « سنن الترمذى » ( 3/30 ) .

(5) الرُّكاز : لغة : المَرْكُوزُ من المَرْكُزِ أى : الإثبات ، وهو المنفون فى الأرض إذا خفى وفى الاصطلاح : ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الرُّكاز هو ما دفنه أهل الجاهلية ، ويطلق على كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه ، وخضعه للشافعية بالذهب والفضة دون غيرهما من الأموال . وأما الرُّكاز عند الحنفية فيطلق على المعادن التى جعلها الله فى الأرض ، والكنوز من دفن الأعميين . انظر : « طلبة الطلبة » ص 20 ، « المغرب » ص 196 ، « المصباح المنير » ص 237 ، « شرح حلود ابن عرفة » ص 76 ، « صحيح البخارى » ( 2/545 ) .

(6) متفق عليه : رواه البخارى ( 1428 ) ، ومسلم ( 1710 ) عن أبى هريرة ﷺ .

(7) رواه مالك فى « الموطأ » ( 584 ) ، وفيه زيادة « لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة » ، وكذا رواه أبو دارد ( 3061 ) ، والبيهقى ( 4/152 ) ونقل عن الشافعى قوله : هذا لا يشته أهل الحديث ، ورواه أبو داود ( 3062 ) ، وأحمد ( 1/306 ) ، والحاكم ( 1/561 ) ، وصححه ، وليس فيه هذه الزيادة . انظر : « التلخيص » ( 2/181 ) ، « التهيد » ( 3/237 ) ، « شرح الزرقانى » ( 2/138 ) .

تراجعه وما فيه من الآثار وترتيبه ، علم قول من خالفها من أهل العراق ، فقصد بذلك الترتيب والآثار بيان السنة والرد على من خالفها ، ومن كان بمذهب أهل المدينة والعراق أعلم ، كان أعلم بمقدار الموطأ ؛ ولهذا كان يقول : كتاب جمعته في كذا وكذا سنة تأخذونه في كذا وكذا يوماً . كيف تفقهون ما فيه ؟ أو كلاماً يشبه هذا . ومن خالف ذلك من أهل العراق يجعلون الركاز اسماً يتناول المعادن ودفن الجاهلية .

## مذهبهم في طواف القارن

وكذلك أمور المناسك ، فإن أهل المدينة لا يرون للقارن<sup>(1)</sup> أن يطوفه إلا طوافاً واحداً ولا يسعى إلا سعيًا واحدًا ، ومعلوم أن الأحاديث الصحيحة<sup>(2)</sup> عن النبي ﷺ كلها توافق هذا القول .

ومن صار من الكوفيين إلى أن يطوف أولاً ، ثم يسعى للعمرة ، ثم يطوف ثانياً ويسعى للحج فتمسك بآثار منقولة عن علي وابن مسعود<sup>(3)</sup> رضى الله عنهما ؛ وهذا إن صبح لا يعارض السنة الصحيحة .

(1) القارن : والقرآن : هو الإحرام بيته الحج والعمرة ، فإذا جمع بينهما فهو قارن . انظر : « المغرب » ص 381 ، « المصباح المنير » ص 500 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 106 .

(2) يقصد ما روي عن ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعاً ومرفوقاً : « من أهل بالحج والعمرة أجزاء لهما طواف واحد ... » رواه مرفوعاً ، الترمذى ( 948 ) ، وابن ماجه ( 2975 ) ، وأحمد ( 67/2 ) ، والدارمي ( 1844 ) ، وابن خزيمة ( 2745 ) ، وصححه وكذا الترمذى وابن حبان ( 3916 ) ، ورواه مرفوعاً عن ابن عمر مسلم ( 1230 ) ، وابن أبي شيبة ( 381/3 ) ، والطحاوى ( 197/2 ) ، وصححه وقفه ، وفي الباب أحاديث وآثار عن جابر ، وعائشة ، وعلى وسعيد بن جبير ، وطاؤوس رضى الله عنهم تؤكد هذا المعنى تراجع في « سنن البيهقي » ( 105/5 ) ، وسنن الدارقطني ( 259/2 ، 260 ) ، وصحيح ابن خزيمة ( 224/4 ، 225 ) ، وسنن الترمذى ( 283/3 ) ، ومصنف ابن أبي شيبة ( 292/3 ) .

(3) روي عن علي وابن مسعود رضى الله عنهما قالاً في القارن : يطوف طوافين . رواه ابن أبي شيبة ( 292/3 ) ، والطحاوى في « معاني الآثار » ( 205/2 ) ، والدارقطني ( 265/2 ) ، روي نحوه عن إبراهيم التخمي ، والشعبي ، وأبي جعفر ، والحقم ، وحفاد ، قال الترمذى - بعد أن ذكر حديث جابر في إثبات الطواف الواحد - : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم قالوا : القارن يطوف طوافاً واحداً ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : يطوف طوافين ويسمى سعين ، وهو قول الثوري وأهل الكوفة . كذا في سنن الترمذى ( 283/3 ) .

## مذهبهم في المفاضلة بين أنواع الإحرام

فإن قيل : فأبو حنيفة يرى القرآن أفضل<sup>(1)</sup> ، ومالك يرى الأفراد أفضل<sup>(2)</sup> ، وعلماء الحديث لا يرتابون أن النبي ﷺ كان قارناً<sup>(3)</sup> ؛ كما هو مبسوط في غير هذا الموضع .  
قيل : هذه المسائل كثر نزاع الناس فيها ؛ واضطرب عليهم ما نقل فيها ؛ وما من طائفة إلا وقد قالت فيها قولاً مرجوحاً .

والتحقيق الثابت بالأحاديث الصحيحة : أن النبي ﷺ لما حج بأصحابه أمرهم أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة ، إلا من ساق الهدى ، وكان النبي ﷺ قد ساق الهدى فلما لم يحلل توقفوا ، فقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة »<sup>(4)</sup> وكان النبي ﷺ قد جمع بين العمرة والحج .

فالذي تدل عليه السنة أن من لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ، وأن من ساق الهدى فالقران أفضل له ، هذا إذا جمع بينهما في سفرة واحدة .

وأما إذا سافر للحج سفرة وللعمرة سفرة فالأفراد أفضل له ، وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة اتفقوا على أن الأفراد أفضل إذا سافر لكل منهما سفرة .

والقرآن الذي فعله رسول الله ﷺ كان بطواف واحد ويسعى واحد ، لم يقرن بطوافين ومعيين كما يظنه من يظنه من أصحاب أبي حنيفة ؛ كما أنه لم يفرد الحج كما يظنه من ظنه من أصحاب الشافعي ومالك ، ولا اعتمر بعد الحج لا هو ولا أحد من

(1) قال للكاساني : أفضل أنواع ما يحرم به في ظاهر الرواية عند أصحابنا القرآن ، ثم التمتع ، ثم الأفراد ، ورؤي عن أبي حنيفة أن الأفراد أفضل من التمتع .

انظر : « بدائع الصنائع » ( 174/2 ) ، « تبين الحقائق » ( 42/2 ) ، « المبسوط » ( 27/4 ) .

(2) انظر تقرير ذلك في : « مواهب الجليل » ( 49/3 ) ، « الفواكه الدواني » ( 1/369 ، 370 ) ، « كفاية الطالب مع حاشية العدوى » ( 1/555 ) .

(3) وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه غالب الأحاديث في هذا الباب . انظرها مفصلة في : « طرح التريب » للرماني ( 17/5 ) ، « نيل الأوطار » ( 367/4 ، 368 ) ، « الفتاوى الكبرى » ( 382/5 ، 383 ) ، « المغني » ( 122/3 ، 123 ) ، « المجموع » ( 143/7 ) .

(4) صحيح : رواه مسلم ( 1218 ) ، وأبو داود ( 1905 ) ، والنسائي ( 143/5 ) ، عن جابر رضي الله عنه .

أصحابه ؛ إلا عائشة رضى الله عنها لأجل عمرتها التى حاضت فيها ، مع أنه قد صحَّ أنه اعتمر أربع عُمرٍ : إحداهن فى حجة الوداع<sup>(1)</sup> ، ولم يحل النبى ﷺ من إحرامه كما ظنه بعض أصحاب أحمد .

## مذهبهم فى قضاء المحصر

ومذهبهم إن المحصر<sup>(2)</sup> لا قضاء عليه<sup>(3)</sup> .

وهذا أصح من قول الكوفيين ، فإن النبى ﷺ وأصحابه صُدُّوا عن العمرة عام الحديبية : ثم من العام القابل اعتمر النبى ﷺ وطائفة<sup>(4)</sup> ممن معه لم يعتمروا ، وجميع أهل الحديبية كانوا أكثر من ألف وأربعمائة وهم الذين بايعوا تحت الشجرة ؛ ومنهم من مات قبل عمرة القضية<sup>(5)</sup> .



(1) صحيح : رواه البخارى ( 1685 ، 1688 ، 4007 ) ، ومسلم ( 1253 ) عن أنس ؓ .

(2) المُحَصَّرُ : الممنوع عن الوصول إلى مكة للحج أو العمرة ، والإحصار المنع والجبر .  
انظر : « طلبة الطلبة » ص 35 ، « المغرب » ص 118 ، « المصباح المنير » ص 138 .

(3) اتفق الفقهاء على أنه يجب على المُحَصَّرِ قضاء النسك الذى أُخْبِرَ عنه إذا كان واجبا كحجة الإسلام ، والحج والعمرة المذكورين عند جميعهم ، وكعمرة الإسلام عند الشافعية والحنابلة ، ولا يسقط هذا الوجوب عنه بسبب الإحصار ، أما من أُخْبِرَ عن نسك التطوع ، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب عليه القضاء ، ونهبت الحنفية إلى أنه يجب عليه قضاء النفل الذى أحصر عنه ، وقد رُوِيَ عن مجاهد وعكرمة والشعبي ، وعدم القضاء هو الذى عليه مالك والشافعى ، وأحمد فى الصحيح من المذهب .

انظر : « المغنى » ( 3 / 173 ) ، « تحفة المحتاج » ( 4 / 211 ) ، « مجمع الأنهر » ( 1 / 306 ) .

(4) انظر : « صحيح مسلم » ( 1253 ) ، « سنن أبى داود » ( 1993 ) ، « البداية والنهاية » ( 4 / 226 ) ، « سنن البيهقى » ( 5 / 218 ) .

(5) عمرة القضية : هى العمرة التى دخل فيها رسول الله ﷺ مكة وكانت بعد التقاضى والصلح بين المسلمين والمشركين فى الحديبية ، وسميت بهذا الاسم ؛ لأنها كانت بدلا وقصاصا عن عمرة الحديبية التى صدَّ المشركون فيها رسول الله ﷺ وأصحابه عن البيت . انظر : « الدرر فى المفايز والسير » لابن عبد البر ص 129 ، « جيون الأثر » لابن سيد الناس ( 158 / 2 ) ، 159 .

## مذهبهم في الإحرام قبل الميقات

ومذهبهم أنه لا يستحب لأحد بل يكره أن يحرم قبل الميقات<sup>(1)</sup> المكانى<sup>(2)</sup> ؛ والكوفيون يستحبون الإحرام قبله .

وقول أهل المدينة<sup>(3)</sup> الموافق لسنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين ، فإن النبي ﷺ اعتمر قبل حجة الوداع عمرة الحديبية وعمرة القضية ، وكلاهما أحرم فيهما من ذى الحليفة<sup>(4)</sup> ؛ واعتمر عام حنين من الجعرانة<sup>(5)</sup> ؛ ثم حجة الوداع وأحرم فيها من ذى الحليفة ولم يحرم من المدينة قط ، ولم يكن رسول الله ﷺ ليدأوم على ترك الأفضل ؛ وخلفاؤه كعمر وعثمان<sup>(6)</sup> رضى الله عنهما نهوا عن الإحرام قبل الميقات .

(1) الميقات : الوقت ، والجمع موافيت ، وقد استعير الوقت للمكان ، ومنه موافيت المعج لمواضع الإحرام ، قال المصنفى : الموافيت : المواضع التى لا يجاوزها مريد مكة إلا شحراً .  
انظر : « المصباح المنير » ص 667 ، « المغرب » ص 491 ، « رد المحتار » ( 474/2 ) .

(2) قال العلماء : إن التقدم بالإحرام على الموافيت المكانية جازئ بالإجماع ، وإنما حددت لمنع مجاوزتها بغير إحرام . لكن اختلف هل الأفضل التقدم عليها ، أو الإحرام منها ؟ : فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يكره له الإحرام قبل الميقات . وذهب الحنفية إلى أن تقديم الإحرام على الميقات المكانى أفضل ، إذا أمن على نفسه مخالفة أحكام الإحرام . انظر : « المذهب مع شرحه المجموع » ( 205/7 ، 206 ) ، « بدائع الصنائع » ( 164/2 ) ، « البحر الرائق » ( 342/2 ) ، « تحفة المحتاج » ( 47/4 ) ، « نهاية المحتاج » ( 362/3 ، 363 ) ، « سيل السلام » ( 617/1 ) .

(3) كره مالك أن يُحرم أحد قبل أن يأتى ميقاته ، قال الباقى : وهو رواية العراقيين عنه ، واعتمده خليل بقوله : « وَكَرِهَ قَبْلَهُ تَمَكُّتَهُ » .

انظر : « المستقى » ( 205/2 ) ، « مواهب الجليل » ( 18/3 ) ، « منح الجليل » ( 223/2 ) .

(4) ذى الحليفة : ماء من مياه بنى نجشم ، ثم سُمى به الموضع وهو ميقات أهل المدينة ، وتعرف الآن بأبيار على ، موضع شمال مكة على بعد 460 كم منها .

انظر : « المصباح المنير » ص 146 ، « ألفه المالكي » د . وهبة الزحيلي ( 282/1 ) .

(5) الجعرانة : موضع بين مكة والطائف ، على بعد سبعة أميال من مكة . نزلها النبي ﷺ لما قُسم غنائم هوازن ، وأحرم منها بعمرة . انظر : « معجم البلدان » ( 142/2 ) ، « معجم ما استمعتم » ( 384/1 ) ، « المصباح المنير » ص 102 .

(6) روى ابن أبى شبة فى « مصنفه » ( 196/4 ) كراهة ذلك عن عثمان وأبى ذر وعمر رضى الله عنهم أجمعين .

وقد مثل مالك عن رجل أحرم قبل الميقات ، فقال : أخاف عليه من الفتنة ؛ فقال : قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [ النور : 63 ] فقال السائل : وأى فتنة فى ذلك ؟ وإنما هى زيادة امتثال فى طاعة الله تعالى ؛ قال : وأى فتنة أعظم من أن تظن أنك خصصت بفعل لم يفعله <sup>(1)</sup> رسول الله ﷺ أو كما قال <sup>(2)</sup> .

وكان يقول : لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها <sup>(3)</sup> ؛ أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد بجدل هذا <sup>(4)</sup> ؟

### مذهبهم فيمن وطئ قبل التحلل الأول وبعده

ومذهب أهل المدينة إن وطئ بعد التعريف <sup>(5)</sup> قبل التحلل فسد حججه ؛ ومن وطئ بعد التحلل الأول <sup>(6)</sup> فعليه عمرة <sup>(7)</sup> ، وهذا هو المأثور عن الصحابة ؛ دون

(1) وفى رواية قال : « وأى فتنة أعظم من أن ترى اختيارك لنفسك خيراً من اختيار الله تعالى واختيار رسول الله ﷺ » .

(2) أثر مشهور عن مالك : ذكره أبو شامة المقدسى فى « الباعث » ص 21 بسنده ، وابن تيمية فى « شرح العمدة » ( 364/2 ) ، « الفتاوى الكبرى » ( 87/2 ) ، وابن مفلح فى « الآداب الشرعية » ( 199/3 ، 200 ) ، والمحطاب فى « مواهب الجليل » ( 40/3 ) ، وابن عبد الهادى فى « تنقيح التعليق » ( 423/2 ) .

(3) ذكره ابن تيمية فى « اقتضاء الصراط المستقيم » ص 367 ، « مجموع الفتاوى » ( 27/384 ، 396 ) ، وابن القيم فى « إغاثة اللهفان » ( 200/1 ) ، وابن عبد الهادى فى « تنقيح التعليق » ( 442/3 ) .

(4) رواه البيهقى فى « شعب الإيمان » ( 354/6 ) ، وللإلكائى فى « اعتقاد أهل السنة » ( 144/1 ) ، وذكره الذهبى فى « سير النبلاء » ( 99/8 ) ، « تذكرة الحفاظ » ( 208/1 ) ، وابن عبد الهادى فى « تنقيح أحاديث التعليق » ( 442/3 ) .

(5) التعريف : عزّوا تعريفاً وقفوا بعرفات . انظر : « المغرب » ص 312 .

(6) التحلل الأول : يحصل برمي جمرة العقبة أو بخروج وقت أدائها .

انظر : « مواهب الجليل » ( 126/3 ) .

(7) قال ابن القصار : وإن وطئ يوم النحر بعد الرمي قبل الإقاضة فالشهور عن مالك لا يفسد حجه وهو الصحيح ، وبه قال الشافعى ويلزمه عمرة وقضى . قال سَند فى الطرازى : وهو مشهور مذهب مالك ، ورؤى عن ابن عباس وربيعة ، وقال أبو حنيفة : إنما عليه الهدى ، وهو فى « المزانية » عن ابن المسيب والقاسم وسالم وعطاء ، وعن ابن عباس أيضاً . انظر : تفصيل المسألة فى : « المدونة » ( 458/1 ) ، « المتقى » للبايى ( 4/3 ، 5 ) ، « مواهب الجليل » ( 90/3 ) ، « المجموع » ( 412/7 ) ، « التمهيد » ( 271/7 ، 272 ) ، « الاستذكار » ( 265/4 ) ، « المغنى » ( 254/3 ، 255 ) ، « شرح العمدة » ( 238/3 ) .

قول من قال : إن الوطء بعد التعريف لا يفسد<sup>(1)</sup> ؛ وقول من قال : إن الوطء بعد التحلل الأول لا يوجب إحراماً ثانياً .

واتبع مالك في ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما ؛ وذكره في « موطنه »<sup>(2)</sup> لكن لم يسم من نقله فيه عن ابن عباس<sup>(3)</sup> ، إذ الراوى له عكرمة لما بلغه فيه عن ابن عمر وسعد<sup>(4)</sup> رضي الله عنهم وإن كان الذي أئمه توثيق عكرمة<sup>(5)</sup> ولهذا روى له البخارى .

## الجواب عما خالفه مالك من الأحاديث الواردة في الحج

فإن قيل : قد خالف حديث ضباعة بنت الزبير رضي الله عنهما في اشتراطها التحلل إذا حبسها حابس<sup>(6)</sup> ؛ وحديث عائشة رضي الله عنها في تطيب رسول

(1) قال الحنفية : ووطء بعد وقوفه الغرض [ ببنى وقوفه بمعرفة ] لا يفسد ، وتجب به بنية . انظر : « درر الحكام » ( 246/1 ) ، « رد المحتار » ( 560/2 ) ، « البحر الرائق » ( 18/3 ) .

(2) انظر : « الموطأ » ( 384/1 ) ، 155 - 157 .

(3) بقصد رواية مالك بسنده إلى عكرمة مولى ابن عباس ؛ قال : لا أعلمه إلا عن عبد الله بن عباس ؛ أنه قال : « الذي يصيب أهله قبل أن يفيض ، يثمر ويهدى » ، « الموطأ » ( 156 ) ، وانظر : « المتقى » للباي ( 9/3 ، 10 ) ، « التمهيد » ( 27/2 ) ، « 272/7 » .

(4) لم أقف على هذه الرواية بعد بحث .

(5) عكرمة مولى ابن عباس أبو عبد الله ، قال ابن حبان : من أهل الحنف والأتقان ، وهو ممن كان يرجع إليه في علم القرآن والفقه والنسك توفي سنة 107 هـ . قال ابن عبد البر : عكرمة من أجلّة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه ، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه . انظر : « التمهيد » ( 27/2 ) ، « مشاهير علماء الأمصار » ص 82 ، « تذكرة الحفاظ » ( 95/1 ) .

(6) متفق عليه : رواه البخارى ( 4801 ) ، ومسلم ( 1207 ) ولنقله : « حتى واشترطى قولى : اللهم مُعَلِّ حَيْثُ حَبَسْتَنِي » والمعنى أن مكان تحللى من الإحرام ( حيث حبستى ) أى فى مكانى الذى فُتِّرت لى فيه الإحابة بعلّة المرض وعجزت عن الإتيان بالمناسل .

والحديث دليل على صحة الاشتراط فى الحج ، وبه قال أحمد وقشاشى ، وهو رأى عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وهنار ، وجمع من التابعين منهم : سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وعكرمة ، وعلقمة . وخالف أبو حنيفة ومالك ، وهو رأى ابن عمر من الصحابة ، وطاووس والزهرى وسعيد بن جبير من التابعين فذهبوا إلى عدم صحة الاشتراط عند الإحرام ، والصواب الأول ، وهو الذى تدل عليه الأحاديث . انظر : « المغنى » ( 126/3 ، 127 ) ، « المجموع » ( 300/8 ، 301 ) ، « طرح الشرب » ( 165/5 ) ، « سبل السلام » ( 661/1 ) ، « فتح البارى » ( 9/4 ) .

الله ﷻ قبل إحرامه وقبل طوافه بالبيت<sup>(1)</sup> ، وحديث ابن عباس رضى الله عنهما فى أنه ما زال يلبى حتى رمى جمرة العقبة<sup>(2)</sup> ، وغير ذلك ؟

قيل : إذا قيس هذا بما خالفه غيره من الكوفيين ونحوه كان ذلك أكثر ، مع أنه فى مثل هذه المسائل اتبع فيها آثاراً عن عمر بن الخطاب وابن عمر رضى الله عنهما وغيرهما ؛ وإن كان الصواب عند تنازع الصحابة الرد إلى سنة رسول الله ﷺ ، لكن من لم تبلغه بعض السنة فاتبع عمر وابن عمر ونحوهما كان أرجح ؛ فما خفى عنه<sup>(3)</sup> أكثر مما خفى عن أهل المدينة النبوية ، ولم يكن له سلف مثل سلف أهل المدينة .



(1) متفق عليه : رواه البخارى ( 1667 ) ، ومسلم ( 1189 ) عن عائشة رضى الله عنها . قال ابن عبد البر : وقد اختلف العلماء فى جواز الطيب للمحرم قبل الإحرام لما قد يبقى عليه بعد إحرامه ، فمن كرهه للمحرم قبل الإحرام : عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وبه قال عطاء ، وسالم ابن عبد الله ، وإليه ذهب مالك وأصحابه ومحمد بن الحسن . وقال مالك : ترك الطيب عند الإحرام أحب إلينا وذهب جماعة إلى أنه لا بأس بذلك منهم : سعد بن أبي وقاص ، وابن عباس وأبو سعيد الخدرى وعبد الله بن الزبير وعائشة وأم حبيبة من الصحابة ، وقال به من الفقهاء : أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداد . بتصرف من « الاستذكار » ( 29/4 - 32 ) ، « النبهة » ( 255/2 - 258 ) ، وانظر : « فتح البارى » ( 398/3 ) ، « عمدة القارى » ( 152/9 ) .

(2) متفق عليه : رواه البخارى ( 1601 ) ، ومسلم ( 1282 ) . قال الثورى : فى الحديث دليل على أنه يستديم التلبية حتى يشرع فى رمى جمرة العقبة غداة يوم النحر ، وهذا مذهب الشافعى وصفيان الثورى وأبى حنيفة وأبى ثور وجهاهير العلماء من الصحابة والتابعين ، وفقهاء الأمصار .

وقال الحسن : يلبى حتى يصلّى الصبح ثم يقطع ، وحكى عن على وابن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة قالوا : يلبى حتى تزول الشمس من يوم عرفة ، ولا يلبى بعد الشروع فى الوقوف . وقال أحمد وإسحاق : يلبى حتى يفرغ من رمى جمرة العقبة ، ودليل الشافعى والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده ولا حجة للآخرين فى مخالفتها فيتين اتباع السنة . بتصرف من « شرح مسلم » ( 27/9 ) ، وانظر : « عمدة القارى » ( 21/10 ) ، « فتح البارى » ( 533/3 ) .

(3) يقصد أبى حنيفة رحمه الله .



## مذهبهم في تحريم المدينة

ومن ذلك حرم المدينة النبوية ؛ فإن الأحاديث قد تواترت عن النبي ﷺ من غير وجه بإثبات حرمها<sup>(1)</sup> ، بل صَحَّ عنه أيضًا ؛ أنه جعل جزاء من غَضَدَ<sup>(2)</sup> بها شجرةً أن سَلَبَهُ<sup>(3)</sup> لواجده<sup>(4)</sup> .

ومذهب أهل المدينة ومن وافقهم كالشافعي وأحمد أنها حرام أيضًا<sup>(5)</sup> ، وإن كان لهم في جزاء الصيد نزاع<sup>(6)</sup> .

ومن خالف في ذلك من الكوفيين لم تبلغه هذه السنن ، ولكن بعض أتباعهم أخذ

(1) فقد روى غير واحد من الصحابة أن النبي ﷺ قال : « إن إبراهيم حَزَمَ مكة وحرثت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ... » . ونحوه من حديث عبد الله بن زيد ، وأنس ، ورافع بن خليج ، وأبي هريرة ، وعلى بن أبي طالب . انظر : « صحيح البخاري » ( 1771 ، 1774 ، 2022 ، 2732 ، 3856 ) ، « صحيح مسلم » ( 1360 ، 1362 ، 1363 ، 1372 ، 3921 ) .

(2) غَضَدَ : قطع .

(3) سَلَبَهُ ثوبه : أخذه سَلْبًا ، وفَسَلَبَ : هو كل ما على الإنسان من اللباس فهو سلب قاله الأزهرى . انظر : « المقرب » ص 230 ، « المصباح المنير » ص 284 .

(4) يعنى ما روى أن سعد بن أبي وقاص وجد عبيدًا من عبيد المدينة يقطعون من شجرها فأخذ متاعهم وقال يعنى لمواليهم : سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يقطع من شجر المدينة شيء . وقال : « من قطع منه شيئًا فلنن أخذه سلبه » . رواه أبو داود ( 2038 ) واللفظ له ، ونحوه عند مسلم ( 1364 ) ، وأحمد ( 168/1 ) ، والحاكم ( 666/1 ) وصححه .

(5) وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يَحْرُمُ ؛ لأنه لو كان محرَّمًا لَبَيَّته النبي ﷺ بيئاتًا عامًا ، ولوجب فيه الجزاء ، كصيد الحرم . انظر : « المجموع » ( 472/7 - 474 ) ، « المغنى » ( 171/3 ) ، « البحر الرائق » ( 43/3 ، 44 ) .

(6) قال ابن قدامة وغيره : فيه روايتان : إحداهما : لا جزاء فيه ، وهذا قول أكثر أهل العلم . وهو قول مالك والشافعي في الجديد ؛ لأنه موضحٌ يجوز دخوله بشرط إحرام ، فلم يجب فيه جزاء ، فلا شيء عليه سوى الاستغفار والتوبة .

والثانية : يجب فيه الجزاء ، فيسلب قاتل الصيد ، قال النووي : وهو قول الشافعي في القديم وهو المختار ترجيحًا ، لأن الأحاديث فيه صحيحة بلا معارض . انظر : « المغنى » ( 171/3 ، 172 ) ، « المجموع » ( 473/7 ) ، « نيل الأوطار » ( 40/5 ) .

يعارض ذلك بمثل حديث أبي عمير رضي الله عنه (1) وحديث الوحش (2) ، وهذه لو كانت تقاوم ذلك في الصحة لم يجز أن تعارض بها ، لكن تلك متواترات ، وحديث أبي عمير محمول على أن الصيد صيد خارج المدينة ثم أدخل إليها (3) ؛ وكذلك حديث الوحش إن صح .

وإن قدر أنهما متعارضان فكان مثل تحريم المدينة ، لأن أحاديث الحرم رواها أبو هريرة رضي الله عنه ونحوه ممن صحبته متأخرة . وأما دخول النبي صلى الله عليه وسلم عند أبي طلحة رضي الله عنه فكان من أوائل الهجرة ، أو إنه إذا تعارض نصان أحدهما ناقل عن الأصل ؛ والآخر ناف مبق لحكم الأصل كان الناقل أولى ، لأنه إذا قدم الناقل لم يلزم تعيين الحكم إلا مرة واحدة ، وإذا قدم المبقى تغير الحكم مرتين .

قلو قيل : إن حديث أبي عمير بعد أحاديث تحريم المدينة لكان قد حرمه ثم أحله ، وإذا قدر أنه كان قبل ذلك لم يلزم إلا كونه قد حرمه بعد التحليل ؛ وهذا لا ريب فيه والله أعلم .



(1) أبو عمير : أخ صغير لأبي ، حيث دخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له نفر ( طائر صغير ) يلعب به فكان يقول له : « يا أبا عمير ما فعل النغير » رواه البخاري ( 5850 ) ، ومسلم ( 2150 ) من حديث أنس رضي الله عنه .

واحتج به الطحاوي في إباحة صيد المدينة قال : فلم ينكر صيده ، ولا إسماعه . انظر : « شرح معاني الآثار » ( 195/4 ) ، « المبسوط » للسرخسي ( 105/4 ) ، « البحر الرائق » ( 44/3 ) .

(2) يقصد حديث عائشة قالت : « كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش [ تعني حيواناً برياً ] فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لعب واشتد ... » رواه أحمد ( 112/6 ) ، والطحاوي في « معاني الآثار » ( 195/4 ) ، وأبو يعلى ( 418/7 ) ، وإسحاق في « مسنده » ( 617/3 ) ، وقال العيني في « عمدة القاري » ( 230/10 ) : « سنده صحيح ، وقال الهيثمي في « المجمع » ( 4/9 ) : رجاله رجال الصحيح . قلت : وفيه مجاهد لم يصرح بالسماع من عائشة وقد قال : ابن معين وأبو حاتم وشعبة ويحيى بن سعيد : لم يسمع منها .

انظر : « تهذيب الكمال » ( 232/27 ) ، « جامع التحصيل » ( 273/1 ) .

(3) وقد أجاب بهذا الجواب ابن عبد البر ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي ، والنووي . انظر : « التمهيد » ( 314/6 ، 315 ) ، « الاستذكار » ( 236/8 ) ، « فتح الباري » ( 584/10 ) ، « شرح مسلم » ( 134/9 ) .

## فصل

### مذهبهم في نكاح المحلل والشغار

وأما المناكح فلا ريب أن مذهب أهل المدينة في بطلان نكاح المحلل ونكاح الشغار<sup>(1)</sup> أتبع للسنة ممن لم يبطل ذلك من أهل العراق ، فإنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه « لمن المُحَلَّل والمُحَلَّلُ له »<sup>(2)</sup> ، وثبت عن أصحابه ، كعمرو وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم أجمعين أنهم نهوا عن التحليل<sup>(3)</sup> ؛ لم يعرف عن أحد منهم الرخصة في ذلك . وهذا مرافق لأصول أهل المدينة .

فإن من أصولهم أن القصد في العقود معتبرة ، كما يجعلون الشرط المتقدم كالشرط المقارن ؛ ويجعلون الشرط العرفي كالشرط اللفظي .

ولأجل هذه الأصول أبطلوا نكاح المحلل ، وخلع اليمين الذي يفعل حيلة لفعل المحلوف عليه ، وأبطلوا الحيل التي يستحل بها الربا ، وأمثال ذلك .

ومن نازعهم في ذلك من الكوفيين ومن وافقهم ألفى النيات في هذه الأعمال ، وجعل القصد الحسن كالقصد السيئ ، وصوغ إظهار أعمال لا حقيقة لها ولا قصد بل

---

(1) الشغار : قيل : هو من شغل البلد إذا خلا لخلوه عن الصداق ، وعن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما : أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار . قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : يتكح ابنة الرجل ويتكحه ابنة بغير صداق ، ويتكح أخت الرجل ويتكحه أخته بغير صداق . رواه البخارى ( 6559 ) ، ومسلم ( 1415 ) ، والترمذى ( 1124 ) .

(2) صحيح : رواه أبو داود ( 2076 ) ، والترمذى ( 1119 ، 1120 ) ، وابن السانى ( 149/6 ، 147/8 ) ، وابن ماجه ( 1935 ) عن علي ، قال للترمذى : وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة ، وحقة بن عامر ، وابن عباس ، وصححه الترمذى ، وابن القطان وابن دقيق العيد .

انظر : « تلخيص الحبير » ( 170/3 ) ، « التحقيق » لابن الجوزى ( 278/2 ) .

(3) انظر : نصوص الصحابة والتابعين في تحريمه في « مصنف ابن أبي شيبة » ( 553 ، 552/3 ، 292/7 ) ، « مسند أبيهني » ( 209 ، 208/7 ) ، « مسند سعيد بن منصور » ( 49/2 ، 52 ) .

هى نوع من النفاق والمكر ، كما قال أيوب السخيتانى : يخادعون الله كما يخادعون الصبيان ، لو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون عليهم<sup>(1)</sup> .

والبخارى قد أورد فى « صحيحه » كتاباً فى الرد على أهل الحيل<sup>(2)</sup> ؛ وما زال سلف الأمة وأئمتها ينكرون على من فعل ذلك ، كما بسطناه فى الكتاب المفرد .

## مذاهب العلماء فى نكاح الشغار

ونكاح الشغار قد ثبت عن النبى ﷺ من غير وجه النهى عنه ؛ ولكن من صحيحه من الكوفيين رأى أنه لا محذور<sup>(3)</sup> فيه إلا عدم إعلام المهر ؛ والنكاح يصح بدون تسمية المهر ؛ ولهذا كان المبطلون له لهم مأخذان :

أحدهما : إن مأخذه جعل بضع كل واحدة مهر الأخرى ، فيلزم التشريك فى البضع ، كما يقول ذلك الشافعى وكثير من أصحاب أحمد .

وهؤلاء منهم طائفة يبطلونه إلا أن يسمى مهراً ، لأنه مع تسميته انتفى التشريك فى البضع .

ومنهم من لا يبطله إلا بقول : وبضع كل واحدة مهر للأخرى ، لكونه إذا لم يقل

---

(1) ذكره البخارى فى « صحيحه » ( 6/2554 ) ، وعزاه ابن حجر فى « الفتح » ( 11/336 ) إلى وكيع فى « مصنفه » ، وذكره المصنف فى « مجموع الفتاوى » ( 29/336 ، 33/39 ) ، وابن القيم فى « إعلام الموقعين » ( 3/161 ) ، « حاشيته على أبى داود » ( 9/243 ) .

(2) انظر : صحيح البخارى ( 6/2550 ) كتاب : الحيل . ( ب/1 ) فى ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى .

(3) قال المعنوية : الشغار أن يقول الرجل للرجل : أزوجك أختى على أن تزوجنى أختك على أن يكون مهر كل واحدة منهما نكاح الأخرى . . . والنكاح بهذه الصفة يجوز عندنا ، ولكل واحدة منهما مهر مثلها ، وعند الشافعى ، ومالك ، وأحمد يبطل هذا النكاح . قال ابن قدامة : وشكى عن هطاء ، ومكحول والثورى والزهرى أنه يصح ، وتفسد التسمية ، ويجب مهر المثل ؛ لأن الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد العقد ، كما لو تزوج على خمر أو خنزير .

انظر : تفصيل ذلك فى : « المعنى » ( 7/134 ، 135 ) ، « إحكام الأحكام » لابن دقيق ( 2/175 ، 176 ) ، « طرح الشريب » ( 7/21 - 23 ) ، « نيل الأوطار » ( 6/169 ) ، « المبسوط » ( 5/105 ) ، « بدائع الصنائع » ( 2/277 ، 278 ) ، « العناية » ( 3/338 ) .

ذلك لم يتعين جعل البضع مهراً ، ومنهم من يطله مطلقاً ؛ كما جاء عنه بذلك حديث مصرح به في السنن ، وهذه الأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وغيره<sup>(1)</sup> .

والمأخذ الثاني : أن بطلانه لا اشتراط عدم المهر ، وفرق بين السكوت عن تسمية المهر وبين اشتراط عدم المهر ، فإن هذا النكاح من خصائص النبی ﷺ<sup>(2)</sup> .

## حكم المهر المحرّم

وعلى هذا فلو سُمي المهر بما يعلمان تحريمه كخمر وخنزير بطل النكاح ، كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد<sup>(3)</sup> ؛ وهو أشبه بظاهر القرآن وأشبه بقياس الأصول .



(1) قال الحنابلة : فإن سُمي مهراً مستقبلاً غير قليل ولا حيلة صَحَّ النكاح وعليه جماهير الأصحاب كما قال الزركشي . انظر : « الإنصاف » ( 159/8 ، 160 ) ، « شرح منتهى الإرادات » ( 2/667 ) ، « كشف القناع » ( 93/5 ) ، « المفتى » ( 135/7 ) .

(2) قال الماوردي ، والمتولى ، والنووي : كان يُباح لرسول الله ﷺ النكاح بلا مهر ؛ حتى لا يجب المهر ، لا عند العقد ولا عند الدخول ؛ توسيماً للأمر عليه ، حتى لا يتعذر عليه . انظر : « غاية السؤل » لابن الملقن ص 297 ، « شرح مسلم » ( 221/9 ) ، « اللفظ المكرم » للحافظ الخفيري ( 1/464 ) .

(3) ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه إذا فسدت نسبة المهر - كما لو تزوجها على خمر أو خنزير - يجب لها مهر المثل ، قال ابن قدامة : فالتسمية فاسدة والنكاح صحيح نَصَّ عليه أحمد وبه قال عامة الفقهاء ، منهم الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي . وقالت المالكية : إن أصدقها ما لا يجوز فقيه روايتان : إحداهما : أنه يفسخ قبل الدخول وبمعه . والثانية : - وهي المشهورة - أنه إذا غَفَذَ بذلك فبُيِّعَ النكاح قبل الدخول ، وبُيِّعَ بعده بصدائق المثل . وحُكِيَ عن أبي هبید نَسَادَ النكاح واختاره أبو بكر ابن عبد العزيز من أصحاب أحمد . انظر : « المفتى » ( 170/7 ، 171 ) ، « المصنوع » ( 89/5 ) ، « تبين الحقائق » ( 151/2 ، 152 ) ، « العناية » ( 358/3 ) ، « المفتى » للباقي ( 289/3 ) ، « كفاية الطالب مع العنوي » ( 54/2 ) .

## نكاح الحامل من الزنا

وكذلك نكاح الحامل أو المعتدة من الزنا باطل في مذهب مالك<sup>(١)</sup> ؛ وهو أشبه بالآثار والقياس ؛ لثلا يخلط الماء الحلال بالحرام . وقد خالفه أبو حنيفة ؛ فجوز العقد دون الوطء ؛ والشافعي جوزهما .

وأحمد وافقه وزاد عليه ، فلم يجوز نكاح الزانية حتى تتوب<sup>(٢)</sup> ؛ لدلالة القرآن والأحاديث على تحريم نكاح الزانية<sup>(٣)</sup> ، وأما من ادعى أن ذلك منسوخ وأن المراد به الوطء ففساد قوله ظاهر من وجوه متعددة .



(١) اتفق الفقهاء على أن الحامل إذا تزوجت بغير من زنى بها لا يجوز وطؤها حتى تضع ، واختلفوا في صحة نكاح الحامل من زنا . فقال المالكية والحنابلة وأبو يوسف وزفر من الحنفية : لا يجوز نكاحها قبل وضع الحمل ، لا من الزاني نفسه ولا من غيره لمعوم قوله ﷺ : « لاوطأ حامل حتى تضع » [ رواه أحمد ( 62/3 ) ، والحاكم ( 212/2 ) ، وصححه ] وذهب للشافعية وأبو حنيفة ومحمد إلى أنه يجوز نكاح الحامل من الزنا ولكن لا بطؤها حتى تضع ، وعللوا ذلك بأن المنع من نكاح الحامل حملاً ثابت النسب لحرمة ماء الوطء ، ولا حرمة لماء الزنا بدليل أنه لا يثبت به نسب .

انظر : « المغنى » ( 107/7 ، 108 ) ، « بدائع الصنائع » ( 269/2 ، 270 ) ، « فتح القدير » ( 242/3 ) ، « رد المحتار » ( 555/3 ) ، « الأم » ( 269/8 ) ، « أسنى المطالب » ( 393/3 ) ، « حاشية الصاوى » ( 678/2 ) .

(2) قال ابن قدامة : « إذا زنت المرأة ، لم يحل لمن يعلم ذلك نكاحها إلا بشرطين ؛ أحدهما : انتضاء عنتها ، فإن حملت من الزنا فقبض عنتها بوضعه . والثاني : أن تتوب من الزنا ، وبه قال قتادة وإسحاق بن راهوية ، وأبو حبيب : وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، لا يشترط ذلك ... ولنا قول الله تعالى : ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُفْسِقِينَ ﴾ [ النور : 3 ] . وهى قبل فى حكم الزنا ، فإذا ثبت زال ذلك ... » .

انظر : « المغنى » ( 103/7 ) ، « شرح منتهى الإرادات » ( 660/2 ) .

(3) فى حديث مرثد الثقفى : أنه كان بمكة امرأة بغى يقال لها عناق وكانت صديقه فقال : يا رسول الله أتبيح ميثاقاً ؟ فسكت حتى فترلت ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [ النور : 3 ] . فدعانى فقرأها علن وقال لى : لا تنكحها . رواه أبو داود ( 2051 ) ، والترمذى ( 3177 ) ، والنسائى ( 66/6 ) ، والحاكم ( 180/2 ) ، وصححه وأثره الذهبى . وانظر : « أحكام ابن العربى » ( 514 - 516 ، 337/3 ) .

## مذهبهم في تداخل العددين

وكذلك مسألة تداخل العدتين<sup>(1)</sup> من رجلين ؛ كالتى تزوجت فى عدتها أو التى وطئت بشبهة ، فإن مذهب مالك أن العدتين لا تتداخلان ؛ بل تعتد لكل واحد منهما . وهذا هو المأثور عن عمر وعلى رضى الله عنهما . وهو مذهب الشافعى وأحمد ، وأبو حنيفة قال : بتداخلهما<sup>(2)</sup> .

## عودة المرأة على ما بقى من طلاقها

وكذلك مسألة إصابة الزوج الثانى هل تهدم ما دون الثلاث<sup>(3)</sup> ؟ وهو الذى يطلق امرأته طليقة أو طليقتين ثم تزوج من يصيها ثم تعود إلى الأول ، فإنها تعود على ما

(1) القصة : لغة الإحصاء : يُقال عدت الشيء أى أحصيته وشرعاً : تربص أى انتظار ووقف يلزم المرأة مدة معلومة عند زوال النكاح المتأكد أو شبهته . قال أبو حنيفة : هى الحيض ، وقال مالك والشافعى هى الأطهار ، وعن أحمد روايتان : أظهرهما الحيض . انظر : « أنيس الفقهاء » ص 167 ، « المصباح المنير » ص 396 ، « الترميزات » ص 125 ، ط : دار القفيلة .

(2) انظر : « المغنى » ( 100/8 ، 101 ) ، « المجموع » ( 413/2 ) ، « تبين الحقائق » ( 31/3 ، 32 ) ، « العناية » ( 325/4 ، 326 ) ، « الهداية للمرغباني » ( 530/3 ) .

(3) قال العلماء : المطلق إذا بانث زوجته منه ثم تزوجها لم يخل من ثلاثة أحوال . أحدها : أن تنكح غيره [ بعد طلاقها ثلاثاً ] ويصيها ثم يزوجه الأول فهذه ترجع إليه على طلاق ثلاث بإجماع أهل العلم قاله ابن المنذر .

الثانى : أن يطلقها دون الثلاث ثم تعود إليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثان . . فهذه ترجع إليه على ما بقى من طلاقها قال ابن قدامة : بغير خلاف تعلمه .

الثالث : طلقها دون الثلاث فقصت عدتها ثم نكحت غيره ، ثم تزوجه الأول : فعن أحمد روايتان إحداهما : ترجع إليه على ما بقى من طلاقها وهذا قول الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ : عمر ، وعلى ، وأبى بن كعب ، ومعاذ ، وهمران بن حصين ، وأبى هريرة ، وذوى من زيد ، وعبد الله بن عمرو . وبه قال سعيد بن المسيب ، وهيب ، والحسن ، ومالك ، والثورى ، وابن أبى ليلى ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، ومحمد بن الحسن ، وابن المنذر .

انظر : « المغنى » ( 388/7 ، 389 ) ، « الأم » ( 267/5 ) ، « حاشيتى قلبرى وعميرة » ( 337/3 ) ، « حاشية الجيرمى » ( 11/4 ) ، « المبسوط » ( 95/6 ) ، « العناية » ( 132/4 ، 133 ) ، « المغنى شرح الموطأ » ( 123/4 ) .

بقى هند مالك . وهو قول الأكابر من الصحابة كعمر بن الخطاب رضي الله عنه وأمثاله ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه <sup>(1)</sup> . وإنما قال : لا تعود على ما بقي ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول أبي حنيفة <sup>(2)</sup> .

## مذهبهم في الإيلاء

وكذلك في الإيلاء <sup>(3)</sup> : مذهب أهل المدينة وفقهاء الحديث وغيرهم أنه عند انقضاء أربعة أشهر يوقف ، إما أن يفى . وإما أن يطلق <sup>(4)</sup> ، وهذا هو المأثور عن بضعة عشر من الصحابة <sup>(5)</sup> ، وقد دل عليه القرآن والأصول من غير وجه ؛ وقول الكوفيين : إن عزم الطلاق انقضاء العدة ، فإذا انقضت ولم يف طلقت <sup>(6)</sup> ، وغاية ما يروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه <sup>(7)</sup> إن صح عنه .

(1) ورجحه ابن قدامة في « المغنى » ( 389/7 ) .

(2) وبه قال : عطاء والنخعي وشريح وأبو حنيفة وأبو يوسف . انظر : المصادر السابقة .

(3) الإيلاء : في اللغة : اليمين ، وشرعاً : اسم ليمين يمنعه بها المرأة نفسها من وطء زوجها ، والفىء : هو تضييت نفسه بالوطء في العدة ، وهزيمة الطلاق : الثبات على الحلف بترك الرطء حتى تمضي أربعة أشهر فتطلق وهذا عند الحنفية . انظر : « طلبة الطلبة » ص 61 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 202 ، « المطلع » ص 343 .

(4) انظر : « المدونة » ( 338/2 ، 339 ) ، « الموطأ بشرح الباجي » ( 26/4 ، 27 ) ، « مواهب الجليل » ( 106/4 ) .

(5) روى عن جمع من الصحابة والتابعين أنه يوقف حتى تبين رجعة أو طلاق روى عن علي ، وعن عثمان أنه كان يقول بقول أهل المدينة : يوقف ، وعن سليمان بن يسار عن بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن ابن عمر ، وطاؤوس ، وعمر بن عبد العزيز ، وعائشة ، والشمسي ، وإبراهيم ، وسعيد بن المسيب ، والقاسم ابن محمد . انظر : « نيل الأوطار » ( 304/6 ) ، « مصنف ابن أبي شيبة » ( 98/4 ، 99 ) ، « سنن سعيد بن منصور » ( 31/2 - 33 ) ، « سنن الدارقطني » ( 61/4 ) ، « مسند الشافعي » ص 248 ، « سنن البيهقي » ( 376/7 - 378 ) ، « مصنف عبد الرزاق » ( 458/6 ) ، « تفلح التليق » ( 466/4 ) .

(6) انظر : « بدائع الصنائع » ( 176/3 ) ، « فتح القدير » ( 192/4 ) ، « المبسوط » ( 20/7 ، 21 ) ، « تبين الحقائق » ( 263/2 ) .

(7) قال ابن عبد البر : أما ابن مسعود فهو مذهب محفوظ عنه ، وروى عن غيره من الصحابة قال قتادة : إن علياً وابن مسعود وابن عباس قالوا : إذا مضت الأربعة أشهر فهي تطليقة وهي أحق بنفسها ، وقال علي وابن مسعود : تمتد عدة المطلقة . وروى نحو ذلك عن الزهري ، ومحمد بن الحنفية ، وسروق ، وابن سيرين وغيرهم . انظر : « مصنف عبد الرزاق » ( 454/6 ) ، « الاستذكار » ( 36/6 ) ، « مصنف ابن أبي شيبة » ( 127/4 ) ، « نصب الراية مع الهداية » ( 490/3 ) ، مع المصادر السابقة .



## الوطء هل تحصل به الرجعة ؟

ومسألة الرجعة<sup>(1)</sup> بالفعل ، كما إذا طلقها : فهل يكون الوطء رجعة ؟ فيه ثلاثة أقوال : أحدها : يكون رجعة كقول أبي حنيفة . والثاني : لا يكون كقول الشافعي . والثالث : يكون رجعة مع النية ، وهو المشهور عند مالك<sup>(2)</sup> ، وهو أعدل الأقوال الثلاثة في ملعب أحمد<sup>(3)</sup> .



---

(1) الرجعة : المرة من الرجوع ، وشرعاً : رد المرأة إلى النكاح من غير طلاق بائن في العنة على وجه مخصوص ، وتكون بالقول باتفاق : كقول الزوج : راجعت زوجتي ، أو ارجعتها ، وتكون بالوطء عند الجمهور من الحنفية والمالكية ورواية عند الحنابلة . انظر : « أنيس الفقهاء » ص 159 ، « المعارف » ص 358 ، « شرح حدود ابن عرفة » ص 199 ، « الموسوعة الفقهية » ( 148/22 ، 149 ) .

(2) انظر : تفصيل ذلك في : « مواهب الجليل » ( 102/4 ) ، « شرح الخرشى » ( 81/4 ، 82 ) ، « منح الجليل » ( 180/4 ) .

(3) انظر : « المغنى » ( 403/7 ، 404 ) ، « كشف القناع » ( 343/5 ) ، « مطالب أولي النهى » ( 479/5 ) ، « المبسوط » ( 21/6 ، 22 ) ، « تبين الحقائق » ( 251/2 ، 252 ) ، « الأم » للشافعي ( 260/5 ) ، « أسنى المطالب » ( 342/3 ) .

## فصل

### ترجيح مذهب أهل المدينة في العقوبات والأحكام

وأما العقوبات والأحكام فمذهب أهل المدينة أرجح من مذهب أهل الكوفة وجوه :

أحدها : أنهم يوجبون القود<sup>(1)</sup> في القتل بالمثقل<sup>(2)</sup> كما جاءت بذلك السنة ، وكما تدل عليه الأصول<sup>(3)</sup> ، بل بالغ مالك حتى أنكر الخطأ شبه العمد<sup>(4)</sup> ، وخالفه غيره في ذلك لهجر الشبه ، لكنه في الحقيقة نوع من الخطأ امتاز بمزيد حكم ، فليس هو قسماً من الخطأ المذكور في القرآن<sup>(5)</sup> .

(1) القود : مأخوذ من قود المستفيد القتال بحبل ونحوه إلى القتل ، والقود : الفصاص ، وقال في المغرب : « والفصاص أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل .

انظر : « أنيس الفقهاء » ص 292 ، « الزاهر » ص 366 ، « المغرب » ص 396 .

(2) المثقل : ما قابل المخذ ، وهو ما يقتل به الشخص بالرؤى أى بكسر العظم وتشميم اللحم كحجر أو خشبة ونحو ذلك ، والمعنى أنه إن قتله بمثقل كحجر ونحوه فمُثل به ذلك . انظر : « شرح الخرشى » ( 7/8 ) .

(3) انظر : تفصيل المسألة في « أحكام ابن العربي » ( 162/1 ، 163 ) .

(4) ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، إلى أن شبه العمد هو : أن

يقصد الفعل والشخص ، بما لا يقتل غالباً كالضرب بالسوط ، والعصا الصغيرة ، فيؤدى إلى موته . وعند أبي

حنيفة : شبه العمد : أن يعتمد الضرب بما لا يُفترق الأجزاء كالحجر ، والعصا ، واليد . وأما مالك فقد روى

عنه روايتان : إحداهما : أنه لا يقول بشبه العمد ، وهى رواية « المدونة » ، وأخرى ثبت فيها ذلك ، وعلى

القول الآخر : شبه العمد عنده : هو أن يقصد الضرب ولا يقصد القتل ، ومشهور مذهبه أنه كالعمد ، وقيل :

كالخطأ ، وقيل : تُثَلَّث فيه الذمة .

انظر : « المستقى » ( 100/7 ، 101 ) ، « المدونة » ( 558/4 ) ، « مواهب الجليل » ( 19/9 ) ، « جامع

الأمهات » ص 489 ، « منيع الجليل » ( 266/6 ) ، مع « المنى » ( 216/8 ) ، « تفسير القرطبي » ( 329/5 ) ،

« المبدع » ( 249/8 ) ، « البحر الرائق » ( 327/8 ) ، « حواشى الشروانى » ( 275/8 ، 276 ) .

(5) يقصد قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ لِيُؤْمِنِينَ أَنْ يُقْتَلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾ [ النساء : 92 ] . قال ابن

العربى : المنى : ما كان لمؤمن أن يفوت نفس مؤمن بكسبه إلا أن يكون بغير قصد [ إلى قتله ] كأن يقصد

إلى قتل مشرك فيبين أنه مسلم . انظر : « أحكام ابن العربي » ( 597/1 ) .

ومن ذلك مسألة قتل المسلم بالكافر والذمي ، والحر بالعبد ، للناس فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : يقتل به بكل حال ، كقول أبي حنيفة وأصحابه .

والثاني : لا يقتل به بحال ، كقول الشافعي وأحمد في أحد القولين .

والثالث : لا يقتل به إلا في المحاربة<sup>(1)</sup> ؛ فإن القتل فيها حد لعموم المصلحة فلا تعين فيه المكافأة ، بل يقتل فيه الحر وإن كان المقتول عبداً ، والمسلم وإن كان المقتول ذمياً . وهذا قول أهل المدينة<sup>(2)</sup> ؛ والقول الآخر لأحمد . وهو أحدل الأقوال ؛ وفيه جمع بين الآثار المنقولة في هذا الباب أيضاً .

## حكم معاونة المحاربين

ومذهب مالك في المحاربين وغيرهم إجراء الحكم على الرُّدَّة<sup>(3)</sup> والمباشر ، كما اتفق الناس على مثل ذلك في الجهاد ؛ ومن نازعه في هذا سلم أن المشتركين في

(1) الجزية : وتسمى قطع الطريق عند أكثر الفقهاء هي البروز لأخذ مالي ، أو لقتل ، أو لإرعاب على سبيل المجاهرة مكابرة ، اعتماداً على القوة مع البعد عن الفتوى [ يمتن أماكن نواجد الناس كالممران ونحوه ] . انظر : « الموسوعة الفقهية » ( 153/17 ) ، مع « شرح حدود ابن عرفة » ص 8 ، « التاج والإكليل » ( 437/8 ) .

(2) قال الإمام لأبي جاس : لا يرامى في القتل بالحرباء تكافؤ النماء ، فيقتل المسلم بالذمي والحر بالعبد ، ودليله قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَاً عَلَيْهِمْ فِي أَنْ النَّفْسِ وَالنَّفْسِ ﴾ [ المائدة : 45 ] ، ومن جهة المعنى أن هذا قتل لا يسقط بالعفو فلم يسقط بعدم التكافؤ . وكذا يقال إذا قتل غيلةً ، وهو أن يخدعه فيذهب به إلى موضع فيقتله .

انظر : « المستقى » لأبي جاس ( 97/7 ، 174 ) ، مع « الفواكه الدواني » ( 194/2 ) ، « المغنى » ( 126/9 ) ، « حاشية المدعى مع كفاية الطالب » ( 296/2 ) ، « الأم » ( 338/7 ) .

(3) الرُّدَّة : ترادأ القوم تعاونوا ، الرُّدَّة : الممين للقاطع الطريق بجاه أو بتكثير سواده ، أو بتقديم هون لهم ، وإن لم يباشر القتل ، وقد ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن حكمه حكم المباشر للقطع ، لأنهم ضمائمون ، وقطع الطريق يحصل بالكل . وقال الشافعية : لا يُعدُّ الرُّدَّة ، وإنما يُعزُّر كسائر الجرائم .

انظر : « المغنى » ( 131/9 ) ، « تحفة المحتاج » ( 161/9 ) ، « مجموع الفتاوى » ( 326/30 ) ، « التاج والإكليل » ( 431/8 ) ، « السياسة الشرعية » لابن تيمية ص 105 .

القتل يجب عليهم القود ، فإنه متفق عليه من مذهب الأئمة ، كما قال عمر رضي الله عنه : « لو تمالأ أهل صنعاء لقتلتهم به »<sup>(1)</sup> ، فإن كانوا كلهم مباشرين فلا نزاع ، وإن كان بعضهم غير مباشر لكنه متسبب سبباً يفضي إلى القتل غالباً ، كالمُكرِه ، وشاهد الزور إذا رجع ، والحاكم الجائر إذا رجع ، فقد سلّم له الجمهور على أن القود يجب على هؤلاء ، كما قال على رضي الله عنه في الرجلين اللذين شهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ؛ ثم رجعا وقالوا : أخطأنا .

قال : « لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما »<sup>(2)</sup> . فدل على قطع الأيدي باليد وعلى وجوب القود على شاهد الزور .

والكوفيون<sup>(3)</sup> يخالفون في هذين ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل رقة المحاربين بينهم<sup>(4)</sup> ، ومعلوم أن قول من جعل المتعاونين على الإثم والعدوان مشتركين في العقوبة أشبه بالكتاب والسنة لفظاً ومعنى ممن لم يوجب العقوبة إلا على نفس المباشر .

## مذهبهم فيمن وُجد منه رائحة الخمر أو تقيأها

ومن ذلك أهل المدينة يتبعون ما خطب به عمر بن الخطاب رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « الرجم في كتاب الله حق على كل من زنا من الرجال والنساء إذا أخصن وقامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف »<sup>(5)</sup> .

(1) لفظ الأثر : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه غيلة وقال عمر : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً . رواه مالك ( 1561 ) ، والشافعي في « مسنده » ( 333 ) ، وعبد الرزاق ( 475/9 ) ، وابن أبي شيبة ( 429/5 ) ، الدارقطني ( 202/3 ) ، والبخاري ( 2526/6 ) نحوه ، وصححه ابن حجر في « الفتح » ( 12/227 ) .

(2) ذكره البخاري ( 4526/6 ) معلّقاً ، ووصله الدارقطني ( 182/3 ) ، والبيهقي ( 41/8 ، 251/10 ) وقال ابن حجر في « تلخيص الحبير » ( 19/4 ) : إسناده صحيح .

(3) عند الحنفية : أن مثل هذه الشهادة وقعت سبباً إلى القتل أو القطع ، ولكن وجوب القصاص أو القطع في مذهبهم يعلّق بالقتل مباشرة لا تبيهاً ، ولا مماثلة بينهما .

انظر : « بدائع الصنائع » ( 6/285 ) ، « المبسوط » ( 26/181 ، 182 ) ، « العناية » ( 7/481 ) .

(4) يقصد في الأثر السابق عنه .

(5) صحيح : رواه مالك ( 1504 ) ، والبخاري ( 6441 ) ، ومسلم ( 1691 ) ، وأبو داود ( 4418 ) .

وكذلك يحدون في الخمر بما إذا وُجد سكران ، أو تقياً أو وجدت منه الرائحة<sup>(1)</sup> ولم يكن هناك شبهة ، وهذا هو المأثور عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين كعمر وعثمان وعلي<sup>(3)</sup> .

وأبو حنيفة والشافعي<sup>(4)</sup> : لا يرون الحد إلا بإقرار أو بيعة على الفعل وزعموا أن ذلك شبهة ، وعن أحمد وإبائان<sup>(5)</sup> .

ومعلوم أن الأول أشبه لسنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين ، وهو حفظ لحدود الله تعالى التي أمر الله تعالى بحفظها ، والشبهة في هذا كالشبهة في البيعة والإقرار الذي يحتمل الكذب والخطأ .

(1) شرط ثبوت حد شارب الخمر عند المالكية : إما إقراره بعد صفه ، أو شهادة عدلين على الشرب ، أو على رائحة الخمر من فمه ، أو تقياً خمرًا . انظر : « الفروغ الدواني » ( 212/2 ) ، « المتقى » ( 142/3 ، 143 ) ، « الشرح الكبير مع حاشية المصنف » ( 353/4 ) ، « الكافي » لابن عبد البر ص 578 .

(2) يقصد حديث ماعز رضي الله عنه حين جاء إلى النبي ﷺ معترفاً بالزنا فقال ﷺ : أشرب خمرًا ؟ فقام رجل فاستكه فلم يجد منه ريح خمر . رواه مسلم ( 1696 ) ، والنسائي في « الكبرى » ( 276/4 ) ، والبيهقي ( 83/6 ) . قال النووي : « استكه » أي شم رائحة فمه واحتج به أصحاب مالك ، وجمهور الحجازيين في أنه يحد من وجد منه ريح الخمر ، وإن لم تلمس بيعة بشرها ولا أقر بها .

انظر : « شرح مسلم » للنووي ( 200/11 ) ، « صون المعبود » ( 77/12 ) .

(3) حيث ثبت عنهم إقامة الحد بذلك ، فقد روى مالك وغيره بسند صحيح أن عمر رضي الله عنه وجد من رجل ريح شراب فجلده الحد ، ونحو ذلك روى عن ابن مسعود ، وميمونة رضي الله عنها قالت : كانوا يرون الحد على من وجد منه ريح الخمر ، وكذا ابن الزبير . انظر : تفصيل هذه الآثار وغيرها مما أشار إليه المصنف في : « مصنف حيد الرزاق » ( 228/9 - 231 ) ، « الاستذكار » ( 3/8 - 5 ) ، « مسند الحميدي » ( 62/1 ) ، « سنن النسائي » ( 326/8 ) ، « مصنف ابن أبي شيبة » ( 524/5 ) ، « شرح معاني الآثار » ( 222/4 ) ، « سنن البيهقي » ( 315/8 ) .

(4) فنعلمها ، وهو مذهب أكثر العلماء : لا يحد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقياً لأن الرائحة محتملة ، وكذا الشرب قد يقع عن إكراه أو اضطرار . انظر : « الميسوط » ( 31/24 ) ، « العناية » ( 308/5 ) ، « تبين الحقائق » ( 196/3 ) ، « شرح مسلم » للنووي ( 200/11 ) ، « حاشية الجعل » ( 161/5 ) ، « حاشية البجيرمي » ( 235/4 ) ، « الاستذكار » ( 4/8 ) .

(5) أظهر الروايتين أنه لا يجب حدُّه قال ابن مفلح : قلَّه في « الكافي » و « الفروع » وهو قول أكثر العلماء وكذا قال ابن قدامة ، والثانية : أنه يحد . قال ابن أبي موسى في « الإرشاد » : « وهو أظهر لما روي عن عمر وابن مسعود . قال ابن مفلح : والأول : أولى ، قال ابن حجر : واختار الموفق ابن قسطل : أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لا بد من وجود قرينة كأن يوجد سكران أو تقياً ونحوه ، أو يوجد جماعة شهروا بالفسق =

## مذهبهم في العقوبات المالية

ومن ذلك أن أهل المدينة يرون « العقوبات المالية » مشروعة ؛ حيث مضت بها سنة رسول الله ﷺ وستة خلفائه الراشدين ؛ كما أن العقوبات البدنية مشروعة حيث مضت بها السنة .

وقد أنكر العقوبات المالية من أنكرها من أهل الكوفة ومن اتبعهم ، وادعوا أنها منسوخة . ومن أين يأتون على نسخها بحجة ؟ وهذا يفعلونه كثيرًا إذا رأوا حديثًا صحيحًا يخالف قولهم .

وأما علماء أهل المدينة وعلماء الحديث فرأوا السنن والآثار قد جاءت بالعقوبات المالية ، كما جاءت بالعقوبات البدنية : مثل كسر دنان الخمر<sup>(1)</sup> وشق ظُرُوفها<sup>(2)</sup>

= ويوجد معهم خمر ، ويوجد من أحدهم رائحتها ، وحكى ابن المنذر عن بعض السلف أن الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهورًا بإماتتها .

انظر : التكميل في الملعني « ( 139/9 ) ، « المبدع » لابن مفلح « ( 104/9 ) ، « كشف القناع » ( 118/6 ) ، « فتح الباري » ( 50/9 ) ، « السيل الجرار » ( 300/4 ) ، « مجموع الفتاوى » ( 339/28 ) ، « حكمة القاري » ( 26/20 ) .

(1) وقد جاء في ذلك المعنى ما رواه أبو طلحة : أنه قال : يا نبي الله إني أشتري خمرًا لأيتام في حجرى . فقال : « أهرق الخمر واكسر الدنان » والدنان : هي الأوعية التي يوضع فيها الخمر . رواه الترمذى ( 1293 ) ، وأحمد ( 26/3 ) ، وابن الجارود ( 853 ) وسنده حسن .  
(2) ظُرُوفها : الظُفُف : الوعاء ، والجمع ظُرُوف ، وبيعناه المُرُق .

انظر : « المصباح المنير » ص 384 ، 385 . والمصنف يقصد حديث ابن عمر وفيه : « أن النبي ﷺ مر بأسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جُلِبَت من الشام فأخذ المدينة [ السكن ] فلم يدهن فيها زق خمر إلا شفه .. » من حديث طويل : رواه أحمد ( 132/2 ) ، والطبرانى في « مسند الشاميين » ( 354/2 ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( 105/6 ) وسنده حسن يشواهد . انظر : « المجمع » ( 77/5 ) .

قال ابن حجر والشوكاني : يُحْمَلُ أمر رسول الله ﷺ بكسر الدنان وشق الزقاق حقبة لأصحابها ، وإلا فالانتفاع بها بعد تطهيرها ممكن كما دل عليه حديث سلمة عند البخارى في غسل القُدُور التي طُبِخت فيها الخمر ، وإذنه ﷺ بذلك بعد أمره بكسرها دليل - كما قال ابن الجوزى - أنه أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما يُهِن عن أكليه ، فلما رأى إزعاجهم انقصر على غسل الأواني وفيه ردُّ على من زعم أن دنان الخمر لا سبيل إلى تطهيرها لما بداخلها من الخمر ، فإن الذى دخل القُدُور من الماء الذى طُبِخت به الخمر نظيره ، وقد أدبنا ﷺ في غسلها فدلَّ على إمكان تطهيرها .



من سرق من غير الحرز<sup>(1)</sup> . وفي حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما  
عَرِّم الضالة المكتومة<sup>(2)</sup> وَصَغَف ثمن دية الذمي المقتول عمداً<sup>(3)</sup> .

## مذهبهم في العقود والديات

وكذلك مذهبهم في « العقود والديات » من أصح المذاهب ؛ فمن ذلك دية  
الذمي ، فمن الناس من قال : ديته كدية المسلم . كقول أبي حنيفة<sup>(4)</sup> .

ومنهم من قال : ديته ثلث دية المسلم . لأنه أقل ما قيل ، كما قاله الشافعي .

(1) الحرز : المكان الذي يحفظ فيه الشيء ، والموضع الحصين . انظر : « المصباح المنير » ص 129 ،  
« ألفاموس المحيط » ص 653 .

والحديث الذي أشار إليه المصنف هو ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رضي الله عنه سئل عن الثمر  
المعلق فقال : « ... ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ... » إلى أن قال الراوي : وذكر في  
ضالة الإبل والغنم . كما ذكره في غيره . رواه أبو داود ( 534 ، 4390 ) ، والنسائي ( 4958 ، 4959 ) ، وابن  
الجارود في « المتقى » ( 827 ) ، والطحاوي في « الآثار » ( 146/3 ) وسنده حسن .

(2) ثبت في هذا المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ضالة الإبل المكتومة غرامتها ومثلها معها » رواه أبو داود  
( 1718 ) ، وعبد الرزاق ( 129/10 ) ، والطحاوي في « معاني الآثار » ( 146/3 ) ، والبيهقي ( 191/6 ) عن  
أبي هريرة وسنده صحيح .

وعند الإمام أحمد : أنه من النقط ما لا يجوز التقاطه وكنته عن صاحبه ثم تلف عنده فعليه قيمته مرتين  
لونه ، لنص الحديث السابق . قال أبو بكر المروزي : هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يُرد .  
انظر : « شرح منتهى الإرادات » ( 378/2 ، 379 ) ، « كشف القناع » ( 211/4 ) ، « مطالب أولى النهى »  
( 221/4 ) .

(3) روى ذلك عن عثمان موقوفاً فعن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة  
عمداً فُرِّغ إلى عثمان فلم يقتله ، وغُلِّظ عليه الدية مثل دية المسلم .  
رواه عبد الرزاق ( 128/6 ، 96/10 ) ، وانظر : « نصب الراية » ( 390/6 ) ، طبعة : دار الحديث ،  
« المنقى » ( 313/8 ) .

(4) روي عن عمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، ومعاوية رضي الله عنهم ، وقال ابن عبد البر : وهو قول  
سعيد بن المسيب والزهري ، وبه قال حلقمة ، ومجاهد ، والشمسي ، والثوري .  
انظر : « المنقى » ( 312/8 ) ، « أحكام الجصاص » ( 335/2 ، 336 ) ، « المبسوط » ( 85/26 ) ،  
« بدائع الصنائع » ( 254/7 ) ، « مصنف عبد الرزاق » ( 128/6 ، 96/10 ) ، « الاستذكار » ( 118/8 ) ،  
« مصنف ابن أبي شيبة » ( 407/5 ) ، « سنن البيهقي » ( 103/8 ) ، « الأم » ( 308/4 ، 113/6 ) .



والقول الثالث : أن دية نصف دية المسلم . وهذا مذهب مالك<sup>(1)</sup> . وهو أصح الأقوال ، لأن هذا هو المأثور عن النبي ﷺ . كما رواه أهل السنن : أبو داود وغيره عن النبي ﷺ<sup>(2)</sup> .

ومن ذلك العاقلة<sup>(3)</sup> تحمل جميع الدية كما يقول الشافعي<sup>(4)</sup> . أو تحمل المُقْدَرَات . كدية الموضحة<sup>(5)</sup> والأصابع فما فوقها كما يقوله أبو حنيفة . أو تحمل ما زاد على الثلث وهو مذهب مالك<sup>(6)</sup> . وهذا الثالث هو المأثور وهو مذهب أحمد . وفي الثلث قولان في مذهب مالك وأحمد<sup>(7)</sup> .

## مناظرة بين كوفي ومدني

ويذكر أنه تناظر مدني وكوفي فقال المدني للكوفي : قد بورك لكم في الربع . كما

(1) قال ابن قدامة : وهو ظاهر مذهب أحمد ، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز ، وعروة ، ومالك ، وعصرو بن شعيب . انظر : المصادر السابقة مع « الفتاوى الكبرى » لابن تيمية ( 391 / 3 ) ، « نيل الأوطار » ( 79 / 7 ، 80 ) ، « الاستذكار » ( 119 / 8 ) .

(2) ولفظه : « دية المعاهد نصف دية الحر » ، وعند النسائي وغيره : « عقل أهل النعمة نصف عقل المسلمين » رواه أبو داود ( 4583 ) ، وابن أبي شيبة ( 407 / 5 ) ، والبيهقي ( 101 / 8 ) بسند حسن ، ولفظه الآخر عند : النسائي ( 45 / 8 ) ، وابن ماجه ( 2644 ) ، وأحمد ( 183 / 2 ، 224 ) ، والدارقطني ( 171 / 3 ) ، وعبد الرزاق ( 92 / 10 ) ، وحسنه البوصيري في « المزوائد » .

قال الخطابي : ليس في دية أهل الكتاب شيء أثبت من هذا ، ولا بأس بإسناده . وقد قال به أحمد ، وفروا رسول الله ﷺ أولى . انظر : « المنى » ( 312 / 8 ) .

(3) العاقلة : جمع عاقل ، وهم الذين يؤذون الدية . وعاقلة الإنسان عصبته ، وهم الأقرباء من جهة الأب كالآباء وبنينهم ، والإخوة وبنينهم . انظر : « طلبة الطلبة » ص 168 ، « المصباح المنير » ص 423 ، « الموسوعة الفقهية » ( 222 / 29 ) .

(4) فمذهب الشافعية أن دية القتل الخطأ أو شبه الممد تلزم العاقلة . انظر : « حاشيتي قليوبي وعميرة » ( 155 / 4 ، 156 ) ، « تحفة المحتاج » ( 25 / 9 ) ، « منى المحتاج » ( 357 / 5 ) .

(5) الموضحة : هي التي توضح المظلم أي تظهره .

انظر : « أنيس الفقهاء » ص 294 ، « المطلع » ص 367 ، « المصباح المنير » ص 662 .

(6) وهو ما صرح به مالك في « المدونة » ( 573 / 4 ) ، و « الموطأ » انظره مع شرحه للباقي ( 102 / 7 ) ، « مواهب الجليل » ( 266 / 6 ) ، « التفواكه الدواني » ( 192 / 2 ) .

(7) انظر : « المنى » لابن قدامة ( 301 / 8 ، 302 ) ، « كشف القناع » ( 59 / 6 ) ، « مطالب أولى النهى » ( 136 / 6 ، 137 ) .

تقولون : يمسح ريع الرأس ويعنى عن النجاسة المخففة عن ريع المحل . وكما تقولونه فى غير ذلك . فقال له الكوفى : وأنتم بورك لكم فى الثلث . كما تقولون : إذا نذر صدقة ماله أجزأه الثلث . وكما تقولون : العاقلة تحمل ما فوق الثلث . وعقل<sup>(1)</sup> المرأة كعقل الرجل إلى الثلث فإذا زادت كانت على النصف . وأمثال ذلك .

وهذا صحيح ، ولكن يقال للكوفى : ليس فى الربيع أصل لا فى كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ، وإنما قالوا : الإنسان له أربع جوانب ، ويقال : رأيت الإنسان إذا رأيت أحد جوانبه وهى أربعة فيقام الربيع مقام الجميع .

وأما الثلث فله أصل فى غير موضع من سنة رسول الله ﷺ ، فإنه قد ثبت بالسنة الصحيحة باتفاق المسلمين أن المريض له أن يوصى بثلث ماله لا أكثر كما أمر به النبى ﷺ سعد بن أبى وقاص لما عاده فى حجة الوداع<sup>(2)</sup> .

وكما ثبت فى الصحيح فى الذى أعتق ستة مملوكين له عند موته ، فجزأهم النبى ﷺ ثلاثة أجزاء ، فأعتق اثنين وأرق أربعة<sup>(3)</sup> ، وكما روى أنه قال لأبى لبابة : « يجزيك الثلث »<sup>(4)</sup> وكما فى غير ذلك فأين هذا من هذا ؟ وما فى هذا الحديث يقول به أهل المدينة .

★ ★ ★

(1) المغل : اللبة .

(2) رواه البخارى ( 5344 ) ، ومسلم ( 1628 ) عن عامر بن سعد عن أبيه ، والشاهد منه قوله : قلت : فالثلث ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير أو كبير ...

(3) صحيح : رواه مسلم ( 1668 ) ، وأبو داود ( 3958 ) ، والترمذى ( 1364 ) ، عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

(4) حسن بشواهده : رواه عبد الرزاق ( 405/5 ) ، وأحمد ( 452/3 ، 502 ) ، والطبرانى ( 32/5 ، 33 ) ، والحاكم ( 733/3 ) ، وابن حبان ( 3371 ) ، والبيهقى ( 67/10 ) رله شاهد عند الطبرانى فى « الأوسط » ( 112/7 ) ، « الكبير » ( 59/19 ) ، وانظر : « التمهيد » ( 83/20 ) .

## مذهبهم في القرعة

والقرعة فيها آية من كتاب الله<sup>(1)</sup> وستة أحاديث عن النبي ﷺ منها هذا الحديث .  
ومنها قوله : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ولم يجدوا إلا أن يستهموا<sup>(2)</sup> عليه »<sup>(3)</sup> .

ومنها : « إذا أراد سفرًا أفرع بين نسائه ، فأبتهن خرج سهمها خرج بها معه »<sup>(4)</sup> .  
ومنها أن الأنصار كانوا يستهمون على المهاجرين لما هاجروا إليهم<sup>(5)</sup> .

ومنها في المتداعيين اللذين أمرهما النبي ﷺ أن يستهما على اليمين حباً أم كرهاً<sup>(6)</sup> .

(1) يقصد قوله تعالى في قصة يونس عليه السلام : ﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ [ الصافات : 141 ] .  
قال المفسرون : فساهم : أى اقرعوا فوقمت عليه القرعة ، فخرج سهمه ، قال القرطبي : وفيه من الفقه أن القرعة كانت معمولاً بها في شرع من قبلنا وجاءت في شرعنا .

وقال الشافعي : أصل القرعة في كتاب الله في موضعين في قصة المقترعين على مريم عليها السلام في قوله تعالى : ﴿ إِذْ بَلَغَت أَقْلَهُمْ أَنَّهُنَّ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [ آل عمران : 44 ] ، وفي المقارعين على يونس ، ولا تكون القرعة إلا بين القوم مستويين في الحجة .

انظر : « تفسير القرطبي » ( 109/15 ) ، « أحكام القرآن » للشافعي ( 157/2 ، 158 ) ، « أحكام القرآن » لابن العربي ( 30/4 ، 31 ) .

(2) يستهموا : الاستهام : الاقتراع ، والمعنى أنهم لو علموا فضيلة هذا العمل وما فيه من الأجر لاقترعوا في تحصيله ، قال النووي وغيره : وفيه إثبات القرعة في الحقوق التي يزدحم عليها ويشتاز فيها .

انظر : « شرح مسلم » ( 158/4 ) ، مع « فتح الباري » ( 97/2 ) .

(3) متفق عليه : رواه البخاري ( 590 ) ، ومسلم ( 437 ) عن أبي هريرة ؓ .

(4) متفق عليه : رواه البخاري ( 2453 ) ، ومسلم ( 2445 ) عن عائشة رضي الله عنها .

(5) يقصد ما رواه خارجة بن زيد أن الأنصار اقتربت على سكنى المهاجرين حين قدموا المدينة . رواه البخاري ( 1186 ، 3714 ) ، وأحمد ( 436/6 ) ، وابن حبان ( 1401 ) .

(6) وفيه أن رجلين اختصما في مناع - وفي رواية دابة - ليس لواحد منهما ينة فقال ﷺ : « استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها » رواه أبو داود ( 3616 ) ، وأحمد ( 489/2 ) ، والنسائي في « الكبرى » ( 487/3 ) ، والبيهقي ( 67/6 ، 255/10 ) وسنده صحيح .

ومنها في اللذين اختصما في مواريث درست فقال لهما : « توخيا الحق واستهما<sup>(1)</sup> »  
وليجل كل منكما صاحبه<sup>(2)</sup> .

والقرعة يقول بها أهل المدينة ومن وافقهم كالشافعي وأحمد وغيرهما ، ومن  
خالفهم من الكوفيين<sup>(3)</sup> لا يقول بها ؛ بل نُقِلَ عن بعضهم أنه قال : القرعة قمار ،  
وجعلوها من الميسر ! والفرق بين القرعة التي سنها رسول الله ﷺ وبين الميسر الذي  
حرمه ظاهر بين ، فإن القرعة إنما تكون مع استواء الحقوق وعدم إمكان تعيين  
واحد ، وعلى نوعين :

أحدهما : أن لا يكون المستحق معيناً ، كالمشركين إذا عدم المقسوم فيعين لكل  
واحد بالقرعة ، وكالعبيد الذين جزأهم النبي ﷺ ثلاثة أجزاء ، وكالنساء اللاتي يريد  
السفر بواحدة منهن ، فهذا لا نزاع بين القائلين بالقرعة أنه يفرع فيه .

والثاني : ما يكون المعين مستحقاً في الباطن ، كقصة يونس والمتداعيين ،  
وكالقرعة فيما إذا اعتق واحداً بعينه ثم أنسيه<sup>(4)</sup> ، وفيما إذا طلق امرأة من نسائه ثم  
أنسيها أو مات أو نحو ذلك ، فهذه القرعة فيها نزاع ؛ وأحمد يجوز ذلك دون  
الشافعي<sup>(5)</sup> .

(1) استهما : أي اقترعما لتعيين الحصبين إن وقع التنازع بينكما ، ثم لجعل كل واحد منكما صاحبه في خل  
من قبله بإبراء ذمت . انظر : « عون المعبود » ( 364 / 9 ) مع « التمهيد » ( 222 / 22 ) .

(2) حسن : رواه أبو دود ( 3584 ) ، وأحمد ( 320 / 6 ) ، وابن أبي شيبة ( 541 / 4 ) ، 28 / 5 ) والبيهقي  
( 260 / 10 ) ، وإسحاق في « مسنده » ( 61 / 4 ) ، وسند حسن عن أم سلمة رضي الله عنها .

(3) انظر : ما قالوه في رد القرعة ، وما تأولوه من التأويلات البعيدة ودعوى النسخ في « المبسوط »  
( 75 / 7 ، 76 ) ، « بدائع الصنائع » ( 333 / 2 ) ، « العناية » ( 245 / 8 ) ، « فتح القدير » ( 435 / 3 ، 436 ) .

(4) قال ابن قدامة : إذا قال : أحد غيبي خُرُ ، فإنه يفرع بينهما ، فمن تقع عليه القرعة ، فهو حر إذا خرج  
من الثلث . وقال أبو حنيفة والشافعي : له تعيين أحدهما بغير قرعة . انظر : « المنى » ( 127 / 6 ) .

(5) قال ابن قدامة : وإن لم يعين واحدة بعينها ، أو مات قبل التعيين ، أخرجت بالقرعة ، وكذلك إن طلق  
واحدة من نسائه ، بعينها ، فأنسيها ، فمات ، أخرجت بالقرعة ، روي ذلك عن علي ، وهو قول أبي ثور ،  
وقال الشافعي وأهل العراق : يرجع إلى تعيينه في المسائل كلها ، فإن وطئ إحداهن كان نعيها لها بالنكاح في  
قول أهل العراق ، وبعض أصحاب الشافعي . وقال الشافعي : لا يكون نعيها ، فإن مات قبل أن يبين فالمرات  
بينهن كلهن في قول أهل العراق . انظر : « المنى » ( 274 / 6 ، 275 ) مع « الأم » ( 280 / 5 ، 281 ) ، « أسنى  
المطالب » ( 299 / 3 ، 300 ) .

## فصل

### مذهبهم فى الأحكام

ومذهبهم فى الأحكام : أنهم يرجحون جانب أقوى المتداعيين ويجعلون اليمين فى جانبه ؛ فيقضون بالشاهد ويمين الطالب فى الحقوق .

وفى القسامة<sup>(1)</sup> يبدأون بتحليف المدعين<sup>(2)</sup> ، فإن حلفوا خمسين يمينًا استحقوا الدم . والكوفيون يرون أنه لا يحلف إلا المدعى عليه ، فلا يحلفون المدعى لا فى قسامة ولا فى غيرها ، ولا يقضون بشاهد ويمين ، ولا يرون اليمين على المدعى . ومعلوم أن سنة النبى ﷺ الصحيحة توافق مذهب المدنيين ، فإن حديث القسامة صحيح ثابت فيه . وقد قال النبى ﷺ للأتصار : « تحلفون خمسين يمينًا وتستحقون دم صاحبكم »<sup>(3)</sup> وكان الشافعى ونحوه من أهل العراق إذا ناظرُوا علماء أهل المدينة كأبى الزناد وغيره فى القسامة ، واحتج عليهما أهل المدينة بالسنة التى لا مندوحة لأحد عن قبولها ، ويقولون لهم : إن السنة ووجوه الحق لتأتى على خلاف رأى : فلا يجد المسلمون بداً من قبولها فى كلام طويل مروى بإسناد .

---

(1) القسامة : الأيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم ، يقال : قتل فلان ( بالقسامة ) إذا اجتمعت جماعة من أولياء القتل فادعوا على رجل أنه قتل صاحبهم ومعهم دليل دون البيعة ، فحلفوا خمسين يمينًا أن المدعى عليه قتل صاحبهم فهؤلاء الذين ( يسمون ) على دعواهم يسمون ( قسامة ) .  
انظر : « المصباح المنير » ص 503 ، « أنيس الفقهاء » ص 295 ، « التعاريف » للناوى ص 581 ، « تحرير ألفاظ النية » ص 339 .

(2) ذهب جمهور الفقهاء وهم المالكية والشافعية والحنابلة وريمية والليث وأبو الزناد فقالوا : إن الأيمان فى القسامة توجه إلى المدعى ، فكلّفون حلفها ليثبت مدّعاهم ويحكم لهم به ، فإن نكلوا عنها وجّعت الأيمان إلى المدعى عليهم .

وتذهب الحنفية والشمى والثورى إلى توجيه تلك الأيمان إلى المدعى عليهم ابتداءً ، فإن حلفوا لزم أهل المحلة الذبّة . انظر : « المنقذ » ( 383 ، 382/8 ) ، « البسوط » ( 107/26 ، 108 ) ، « بدائع الصنائع » ( 287 ، 286/7 ) ، « العناية » ( 373/10 ) ، « الأم » ( 97 ، 96/6 ) ، « منقذ المحتاج » ( 382 ، 381/5 ) ، « المتقى » ( 52/7 - 54 ) .

(3) رواه مالك ( 1566 ) ، والبخارى ( 6769 ) ، ومسلم ( 1669 ) عن سهل بن أبى حشمة رضي الله عنه .

## الحكم بالشاهد واليمين

وكذلك « مسألة الحكم بشاهد ويمين » فيها أحاديث في الصحيح والسنن ؛ كحديث ابن عباس رضى الله عنهما الذى رواه مسلم<sup>(1)</sup> ؛ وكحديث أبى هريرة رضي الله عنه وغيره مما رواه أبو داود<sup>(2)</sup> لما قال بعض العلماء : نرى أن من حكم بشاهد ويمين نقض حكمه ، انتصر لهذه السنة العلماء كمالك والشافعى وأحمد بن حنبل وأبى عبيد وغيرهم . فمالك بحث فيها فى موطنه بحثاً لا يعدله نظير فى « الموطأ »<sup>(3)</sup> ، والشافعى فى « الأم »<sup>(4)</sup> بحث فيها نحو عشر أوراق ؛ وكذلك أبو عبيد فى كتاب « القضاء »<sup>(5)</sup> .

وليس مع الكوفيين إلا ما يروونه من قوله « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر »<sup>(6)</sup> وهذا اللفظ ليس فى السنن ، وإن كان قد رواه بعض المصنفين فى الأحاديث ولكن فى الصحيح حديث ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى ﷺ أنه قال : « لو يعطى الناس بدعواهم<sup>(7)</sup> لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه »<sup>(8)</sup> . وهذا اللفظ إما أن يقال لا عموم فيه ، بل اللام لتعريف الممهود

(1) صحيح : رواه مسلم ( 1712 ) ، وأبو داود ( 3608 ) ، والترمذى ( 1345 ) ولفظه « أن رسول الله ﷺ فضى يمين وشاهد » .

(2) صحيح : رواه أبو داود ( 3610 ) ، والنسائى فى « الكبرى » ( 491/3 ) ، والترمذى ( 1343 ) ، وابن حبان ( 5073 ) وصححه ، رواه الشافعى فى « مسنده » ( 724 ) .

(3) انظر : « الموطأ » ( 721/2 ، 722 ) .

(4) انظر : « الأم » ( 273/6 - 279 ) .

(5) انظر : تفصيل كلامه فيما نقله عنه ابن القيم فى المسألة فى كتابه : « الطرق الحكيمة » ص 60 - 65 .

(6) أخرجه الدارقطنى ( 111/3 ، 218/4 ) بهذا اللفظ والبيهقى فى « السنن » ( 252/10 ) ، ص 114 - 118 .

قال ابن حجر فى « فتح البارى » ( 283/5 ) : هذه الزيادة ليست فى « الصحيحين » ، وإسنادها حسن وكذا قال النووي فى « شرح مسلم » ( 3/12 ) .

(7) قال النووي وغيره : فى هذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد الشرع ففيه : أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه ، بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المدعى عليه ، فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك ، وقد بين ﷺ الحكمة من ذلك أنه لو أعطى المدعى بمجرد دعواه لاستباح قوم الدماء والأموال ، ولا يمكن للمدعى عليه أن يصون ماله ودمه ، وأما المدعى فيمكنه صيانتهم بالبينة .

انظر : « شرح مسلم » ( 3/12 ) ، « فتح البارى » ( 283/5 ) ، « عون المعبود » ( 35/10 ) .

(8) متفق عليه : رواه البخارى ( 4277 ) ، ومسلم ( 1711 ) ، وأحمد ( 363/1 ) .

وهو المُدَّعى عليه ، إذ ليس مع المُدَّعى إلا مجرد الدعوى ، كما قال : لو يعطى الناس بدعواهم . ومن يحلف المُدَّعى لا يحلفه مع مجرد الدعوى <sup>(1)</sup> ، بل إنما يحلفه إذا قامت حجة يرجع بها جانبه ، كالشاهد فى الحقوق ، والإرث فى القسامة . وإن قيل هو عام فالخاص يقضى على العام <sup>(2)</sup> .

### مناقشة ما احتجَّ به الحنفية

واحتجاجهم بما فى القرآن من ذكر الشاهدين <sup>(3)</sup> ، والرجل والمرأتين ضعيف جداً ، فإن هذا إنما هو مذكور فى تحمُّل الشهادة دون الحكم بها ، ولو كان فى الحكم فالحكم بالشهادة المعجدة لم يفتقر إلى ذلك ، ومن حلف مع الشاهد لم يحكم بشهادة غير الشهادة المذكورة فى القرآن .

ثم الأئمة متفقون على أنه يحكم بلا شهادة أصلاً ، بل بالنكول أو الرد ، وأنه يحكم بشهادة النساء منفردات فى مواضع ، فكيف يحكم مع أن هذا ليس بمخالف للقرآن ؟ فكيف باليمين مع الشاهد ؟



(1) قال النووي : وفى الحديث { يعنى السابق } دلالة لمنهـب للشافى والجمهور من سلف الأمة وخلفها أن اليمين تنوجه على كل من أدعى عليه حق سواء كان بينه وبين المدعى اختلاط أم لا ، وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء السبعة فقهاء المدينة : أن اليمين لا تنوجه إلا على من يته وبته خلطة لئلا يتبدل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مراراً فى اليوم الواحد ، واختلفوا فى تفسير الخلطة ، فقيل : هى معرفته بمعاملك ومدايته يشاهد أو يشاهدين ، وقيل : تكفى الشبهة ، وقيل : هى أن تليق به الدعوى ، ودليل الجمهور حديث الباب ، ولا أصل لاشتراط الخلطة فى كتاب ولا سنة ولا إجماع . انظر : « شرح مسلم » ( 3/12 ) .

(2) قال الخطاى : القضاء يمين وشاهد خاص فى الأموال دون غيرها ، لأن الراوى وقفه عليها ، والخاص لا يتعدى به محله ، ولا يفتأس عليه غيره ، وليس هذا بمخالف لقوله ﷺ : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » ، لأنه فى اليمين إذا كانت مجردة . وهذه يمين مقرونة ببينة ، وكل واحدة منهما غير الأخرى ، فإذا تبين محلهما جاز أن يختلف حكمهما . انظر : « عون المعبود » ( 23/10 ) .

(3) فى قوله تعالى فى آية الذين : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَمْنَنَ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ ﴾ [ البقرة : 282 ] .

## النَّوْذُ فِي الْقِسَامَةِ وَحْدُ الْمَرَأَةِ فِي اللَّعَانِ

ثم مالك يوجب النَّوْذَ فِي الْقِسَامَةِ<sup>(1)</sup> ، ويقيم الحد على المرأة إذا التعن<sup>(2)</sup> الرجل ولم تلتعن المرأة ، والشافعي يقيم الحد ولا يقتل من القسامة ، وأبو حنيفة يخالف في المسألتين .

وأحمد يوافق على النّود بالقسامة دون حد المرأة<sup>(3)</sup> ؛ بل يحبسها إذا لم تلتعن ويخليها . وظاهر الكتاب والسنة يوافق قول مالك .

### مذهبهم في حدّ اللواط

ومن ذلك أنّ أهل المدينة يرون قتل اللواطى ، الفاعل والمفعول به ، محصنين كانا أو غير محصنين ، وهذا هو الذى دلت عليه السنة<sup>(4)</sup> واتفاق الصحابة ؛ وهو أحد القولين فى مذهب الشافعي وأحمد<sup>(5)</sup> .

(1) لم يختلف الفقهاء فى حُجِّيَةِ الْقِسَامَةِ ، ووجوب الدية على عوائل المُدْعَى عليهم إذا كان القتل خطأ ، وأما إن كان القتل عمدًا فقد اختلفوا : فذهب المالكية والشافعي فى القديم والحنابلة إلى وجوب النّود ، وبه قال الزهرى وربيعة وأبو ثور وابن المنذر وغيرهم . ويرى الحنفية والشافعية فى الجديد وجوب الدية وعدم وجوب القصاص . انظر : « المنى » ( 390/8 ) ، « نيل الأوطار » ( 44/7 ، 48 ) ، « حاشية الدرعى » ( 297/4 ، 298 ) .

(2) اللعان : قال ابن هرقة : حلف الزوج على زنا زوجته أو نفى حملها اللازم له ، وحلفها على تكذيبه إن أوجب نكولها خذها بحكم قاض . انظر : « شرح حدود ابن عرفة » ص 210 ، مع « طلبة الطلبة » ص 62 . (3) إذا لاعن الزوج ونكلت المرأة : فلا حدّ عليها على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقال الجوزجاني ، وأبو الفرج وابن نجيمة : عليها الحدّ قال فى « الفروع » : وهو قوئى قاله المرادوى فى « الإنصاف » ( 249/9 ) ، وانظر : « كشف القناع » ( 401/5 ) .

(4) يقصد حديث ابن عباس المرفوع « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول » رواه أبو داود ( 4462 ) ، والترمذى ( 1456 ) ، وابن ماجه ( 2561 ) ، والحاكم ( 395/4 ) وصححه وأقره المذهب .

(5) اختلفت الرواية عن أحمد فى حدّ فروى أن خذّه الرجم بكراً كان أو ثيباً . وهذا قول على ، وابن عباس ، وجابر بن زيد ، وعبد الله بن ميمر ، والزهرى ، وربيعة ، ومالك ، وإسحاق بن راهويه ، وأحد قرلى للشافعي . والرواية الثانية : أن حدّه حدّ الزانى . وبه قال سعيد بن المسيب . وعطاء ، والحنبل ، والنعنى ، وقناة ، والأوزاعى ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأبو ثور ، وهو المشهور من قولى الشافعي ، وقد روى أن أبا بكر استشار الصحابة فى رجل يُفْعَلُ به كما يفعل بالمرأة فأشار بقتله ، وقال =



ومن قال : لا قتل عليه من الكوفيين فلا سُنة معه ولا أثر عن الصحابة ، وقد قال ربيعة للكوفى الذى ناظره : أيجعلُ ما لا يجلُّ بحال كما يباح بحال دون حال ؟ وذكر الزهرى أن السُّنة مضت بذلك .

## الدعوى فى التهم

ومن ذلك أن الدعوى فى التهم كالسرقة والقتل يراعون فيها حال المتهم : هل هو من أهل التهم أم ليس من أهل ذلك ؟ ، ويرون عقوبة من ظهرت التهمة فى حقه وقد ذكر ذلك من صنف فى « الأحكام السلطانية » من أصحاب الشافعى<sup>(1)</sup> وأحمد ، ذكروا فى عقوبة مثل هذا هل يعاقبه الوالى والقاضى أم يعاقبه الوالى ؟ قولان ، وكما يجب أن يعرف أن أمر الله تعالى ورسوله متناول لكل من حكم بين الناس ، سواء كان والياً أو قاضياً أو غير ذلك ، فمن فرق بين هذا وهذا بما يتعلق بأمر الله ورسوله فقد غلط ، وأما من فرق بينهما بما يتعلق بالولاية لكون هذا ولى على مثل ذلك دون هذا فهذا متوجه .

## حمل بعض الأحكام على سبيل السياسة لا التشريع

وهذا كما يوجد فى كثير من خطاب بعض أتباع الكوفيين وفى تصانيفهم إذا احتج عليهم محتج بمن قتله النبى ﷺ أو أمر بقتله ، كقتله اليهودى الذى رضى رأس

= أبو حنيفة والحكم : لا أخذ عليه ؛ لأنه ليس بمحل الوطء ، فاشبه غير الفرج . وقد رجع ابن قدامة الرواية الأولى واحتج عليها بالحديث ، وإجماع الصحابة على قتل فاعل ذلك .

انظر : « المغنى » ( 58/9 ) ، « مصنف ابن أبى شيبة » ( 494/6 ) ، « نصب الراية مع الهداية » ( 140/4 ) ، « سبل السلام » ( 420/2 ) ، « نيل الأوطار » ( 138/7 - 140 ) ، « أحكام القرآن » للجصاص ( 388/3 ) ، « أحكام ابن العربى » ( 317/2 ) .

(1) ذكر الإمام الماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية » ص 286 : أن على الأمير أن يراعى شواهد الحال ، وأوصاف المتهم فى قوة التهمة وضعفها ، فإذا كان المتهم معروفاً بالسرقة مثلاً ، أو وجدَ معه ألتها حين أخذه فالأمير حبيب المتهم للكشف والاستبصار ، وليس هذا للقضاء فى أن يحبسوا أحداً إلا بحق واجب . انظر : نحو ذلك فى : « الإتيان والإحكام فى شرح تحفة الأحكام » ( 266/2 ) ، « الطرق الحكيمة » لابن القيم ص 90 - 92 ، « تبصرة الحكام » لابن فرحون ص 147 - 150 ، « معين الحكام » لعلاء الدين الطرابلسى الحنفى ص 177 وما بعدها .

المجارية<sup>(1)</sup> ، وكإهداره لدم السَّابَّة التي سبته وكانت معاهدة<sup>(2)</sup> ، وكأمره بقتل اللوطي<sup>(3)</sup> ونحو ذلك . قالوا : هذا يعمل سياسة<sup>(4)</sup> !

فيقال لهم : هذه السياسة إن قلتم : هي مشروعة لنا فهي حق وهي سياسة شرعية ، وإن قلتم : ليست مشروعة لنا فهذه مخالفة للشئنة .

ثم قول القائل بعد هذا سياسة إما أن يريد أن الناس يساسون بشريعة الإسلام ، أم هذه السياسة من غير شريعة الإسلام . فإن قيل بالأول فذلك من الدين ؛ وإن قيل بالثاني فهو الخطأ .

## افتراق الشرع والسياسة في بعض الأمصار

ولكن منشأ هذا الخطأ أن مذهب الكوفيين فيه تقصير عن معرفة سياسة رسول الله ﷺ وسياسة خلفائه الراشدين . وقد ثبت في « الصحيح » عنه أنه قال : « إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما مات نبي قام نبي ، وإنه لاني بعدى وسيكون خلفاء يكثررون . قالوا فما تأمرنا ؟ قال : أوفوا ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم »<sup>(5)</sup> فلما صارت الخلافة في ولد العباس واحتاجوا إلى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق ؛ ولم يكن ما معهم من العلم كافياً في السياسة العادلة : احتاجوا حيثنجد إلى وضع ولاية المظالم وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع ، وتعاضلوا الأمر في كثير من أمصار المسلمين حتى صار يقال : الشرع والسياسة ، وهذا يدعو خصمه إلى الشرع وهذا يدعو إلى السياسة ، سوغ

(1) أخرجه البخاري ( 2282 ) ، ورضي : أي دق رأسها .

(2) أخرجه البيهقي ( 205 / 8 ) .

(3) أخرجه الترمذي ( 1456 ) .

(4) قال السرخسي الحنفي في معرض جوابه عن قصة المرأة المرتدة التي قتلها أبو بكر رضي الله عنه لردتها متمسكة بمذنبه الحنفي في عدم قتل المرتدة ، ووجوب حبسها حتى ترجع إلى دينها « ... ويتحمل أن ذلك كان من الصديق رضي الله عنه بطريق المعصنة والسياسة ... » « المبسوط » ( 110 / 10 ) ، وقال في موضع آخر « المبسوط » ( 23 / 24 ) ، « ... ثم تأويل حديث صمر أنه نهى عن ذلك على طريق السياسة ... » وانظر : نحو ذلك في « بدائع الصنائع » ( 299 / 7 ) ، « العناية » ( 244 / 5 ) .

(5) متفق عليه : رواه البخاري ( 3268 ) ، ومسلم ( 1842 ) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

حاکماً أن يحکم بالشرع والآخر بالسیاسة .

والسبب فی ذلك أن الذین انتسبوا إلى الشرع قصروا فی معرفة السُّنة ، فصارت أمور كثيرة إذا حکموا ضیعوا الحقوق وعطلوا الحدود حتی تسفک الدماء ؛ وتؤخذ الأموال وتسبّاح المحرمات .

والذین انتسبوا إلى السیاسة صاروا یسوسون بنوع من الرأی من غیر اعتصام بالکتاب والسُّنة ، وخیرهم الذی یحکم بلا هوی وتحری العدل ؛ وكثیر منهم یحکمون بالهوی ویحابون القوی ومن یرشونهم ونحو ذلك .

وكذلك كانت الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل المدينة يكون فيها من الحكم بالعدل ما ليس في غيرها ؛ من جعل صاحب الحرب متبعاً لصاحب الكتاب ما لا يكون في الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل العراق ومن اتبعهم ؛ حيث يكون في هذه وإلى الحرب غير متبع لصاحب العلم .

وقد قال الله تعالى في كتابه : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِقَوْمٍ يَاقِلُونَ أَتَى الْقَوْمَ بِالْإِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ الآية [ الحديد : 25 ] ، فقوام الدين بكتاب يهدي وسيف ينصر ﴿ وَكَوْنِ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [ الفرقان : 31 ] .

ودين الإسلام : أن يكون السيف تابعاً للكتاب<sup>(1)</sup> ، فإذا ظهر العلم بالكتاب والسُّنة وكان السيف تابعاً لذلك كان أمر الإسلام قائماً ؛ وأهل المدينة أولى الأمصار بمثل ذلك . أما على عهد الخلفاء الراشدين فكان الأمر كذلك ، وأما بعدهم فهم في ذلك أرجح من غيرهم .

(1) مصداق ذلك ما روي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إن رضى الإسلام دائرة فتدور مع الكتاب حيث دُر ، ألا إن الكتاب والسلطان سيفترقان ، فلا تفارقوا الكتاب ، إلا إنه سيكون أمراء يقتضون لكم ، لأن أطمعتموهم أضلوكم وإن عصيتموهم قتلوكم قال يا رسول الله : فكيف نصنع ؟ قال : كما صنع أصحاب موسى ابن مريم نشروا بالمناشير وحملوا على الخشب موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله » رواه الطبراني في : « معجمه الصغير » ( 2 / 42 ) ، وفي « مسند الشاميين » ( 1 / 379 ) ، وأبو نعيم في « الحلية » ( 5 / 165 ) ورجاله ثقات ، وفيه يزيد بن مرثد لم يسمع من معاذ كما في « مجمع الزوائد » ( 5 / 410 ) .

وأما إذا كان العلم بالكتاب فيه تقصير وكان السيف تارة يوافق الكتاب وتارة يخالفه كان دين من هو كذلك بحسب ذلك .  
وهذه الأمور من اهتمت إليها وإلى أمثالها تبين له أن أصول أهل المدينة أصح من أصول أهل المشرق بما لا نسبة بينهما .

### حكم القتال في الفتنة

ومن ذلك أن القتال في الفتنة الكبرى ؛ كان الصحابة فيها ثلاث فرق : فرقة قاتلت من هذه الناحية ، وفرقة قاتلت من هذه الناحية ، وفرقة قعدت ، والفقهاء اليوم على قولين : منهم من يرى القتال من ناحية على - مثل أكثر المصنفين - لقتال البغاة . ومنهم من يرى الإمساك ؛ وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث <sup>(1)</sup> ، والأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي ﷺ في أمر هذه الفتنة توافق قول هؤلاء ، ولهذا كان المصنفون لعقائد أهل السنة والجماعة يذكرون فيه ترك القتال في الفتنة <sup>(2)</sup> ، والإمساك عما شجر بين الصحابة .

### تفريقهم بين قتال الخارجين عن الشريعة والقتال في الفتنة

ثم إن أهل المدينة يرون قتال من خرج عن الشريعة كالحرورية وغيرهم ويفرقون بين هذا وبين القتال في الفتنة ، وهو مذهب فقهاء الحديث . وهذا هو الموافق لسنة

(1) قال أبو العارث سألت أحمد بن حنبل في أمر كان حدث ببغداد وهم قوم بالخروج فقلت يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم ؟ فأفكر ذلك عليهم وجعل يقول : سبحان الله الدماء الدماء لا أرى ذلك ، ولا أمر به ، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يسفك فيها الدماء ويستباح فيها الأموال ويتهلك فيها المحارم . أما علمت ما كان الناس فيه يعني أيام الفتنة ؟ قلت له : والناس اليوم ألبس هم في فتنة يا أبا عبد الله ؟ قال أحمد : وإن كان فإنما هي فتنة خاصة ، فإذا وقع السيف صمت الفتنة وانقطعت السبل ، الصبر على هذا وسلم لك دينك خير لك ، ورأيت ينكر الخروج على الأمة وقال : للدماء لا أرى ذلك ولا أمر به .  
انظر : « السنة » للإمام أبي بكر الخلال ( 1/ 132 ، 133 ) .

(2) انظر تفصيل ذلك في : « السنة » للخلال ( 1/ 130 وما بعدها ) ، اعتقاد أهل السنة » للالكافي ( 1/ 182 ) ، « الإنباء » للأشعري ص 20 ، « مقالات الإسلاميين » ص 295 ، « العلو » للذهبي ص 190 ، « الفتن » للمروزي ( 1/ 78 ، 79 ) ، « غطف الثمر » لصديق حسن خان ص 133 ، « شرح الطحاوية » ص 482 .

رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين ، فإنه قد ثبت عنه الحديث في الخوارج من عشرة أوجه ؛ خرجها مسلم في «صحيحه» ؛ وخرج البخاري بعضها وقال فيه : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة »<sup>(1)</sup> .

وقد ثبت اتفاق الصحابة على قتلهم ، وقتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . وذكر فيهم سنة رسول الله ﷺ المتضمنة لقتالهم ، وفرح بقتلهم وسجد لله شكراً لما رأى أباهم مقتولاً ، وهو ذو الشدية ، بخلاف ما جرى يوم الجمل وصفين<sup>(2)</sup> فإن علياً لم يفرح بذلك ، بل ظهر منه من التألم والندم ما ظهر<sup>(3)</sup> ، ولم يذكر عن النبي ﷺ في ذلك سنة ، بل ذكر أنه قاتل باجتهاده<sup>(4)</sup> .

فأهل المدينة اتبعوا السنة في قتال المارقين من الشريعة وترك القتال في الفتنة ، وعلى ذلك أئمة أهل الحديث ، بخلاف من سوى بين قتال هؤلاء وهؤلاء ، بل سوى

(1) متفق عليه : رواه البخاري ( 3414 ) ، ومسلم ( 1064 ) عن أبي سعيد الخدري عليه السلام .

(2) يوم الجمل هو يوم الواقعة التي كانت بين علي وخصومه ، وهي الواقعة التي خرجت فيها عائشة رضي الله عنها للصلح بين المتقاتلين بصفتها أم المؤمنين ، وهذا هو ما حقه كل باحث منصف . أما القول بأنها خرجت للتحريض على قتال علي عليه السلام فالواقع لا يؤيده . أما يوم صفين فهو يوم الواقعة التي كانت بين علي ومعاوية . من تعليق الشيخ زكريا علي يوسف - رحمه الله - على الأصل .

(3) فقد روى من غير وجه أن علياً عليه السلام قال حين أخذت السيوف مآخذها من الرجال : لوددت أني ميت قبل هذا بعشرين سنة ، وقال أيضاً : ما عهد إلينا في الإمارة عهد تأخذ به ، إنما هو شيء رأيت ، فإن بك صواباً فمن الله ، وإن بك خطأ فمن قبيح أنفسنا ، وزوي عنه أنه قال يوم الجمل : اللهم ليس هذا أردت ، اللهم ليس هذا أردت . انظر : « الفتن » لنعيم بن حماد المروزي ( 79/1 ، 80 ) ، « السنة » لعبد الله بن أحمد ( 566/2 ) ، « مستدرک الحاكم » ( 420/3 ) ، « مصنف ابن أبي شيبة » ( 545/7 ، 546 ) .

(4) عن قيس بن عباد قال : قلت لعلي أعهد إليك رسول الله ﷺ في هذا الأمر شيئاً ، فقال ما عهد : إلني في ذلك عهداً لم يمهده إلى الناس ، ولكن الناس وشبوا على عثمان عليه السلام فقتلوه فكانوا في أسوأ صنيعاً وأسوأ فعلاً ، فرأيت أني أحق بها فوثبت عليها فإله أعلم أخطأنا أو أصبنا . . رواه المروزي في « الفتن » ( 79/1 ) . وبه ينتهي ما يشر الله به من تعليق وشرح لمسائل هذه الرسالة القيمة سطرها أنقر العباد إلى رحمة ربه الغني .

بين قتال هؤلاء وقتال الصديق ﷺ لمانعى الزكاة ، فجعل جميع هؤلاء من باب  
البغاة ، كما فعل ذلك من فعله من المصنفين فى قتال أهل البغى ، فإن هذا جمع بين  
ما فرق الله بينهما .

وأهل المدينة والسنة فرّقوا بين ما فرّق الله بينه واتبعوا النص الصحيح والقياس  
المستقيم العادل ؛ فإن القياس الصحيح من العدل ، وهو التسوية بين المتماثلين  
والتفريق بين المتخالفين ، وأهل المدينة أحق الناس باتباع النص الصحيح والقياس  
العادل .



## خاتمة الفتوى

وهذا باب يطول استقصاؤه ؛ وقد ذكرنا من ذلك ما شاء الله من القواعد الكبار فى القواعد الفقهية وغير ذلك . وإنما هذا جواب فتيا نهنا فيه تنبيهها على جمل يعرف بها بعض فضائل أهل المدينة النبوية ؛ فإن معرفة هذا من الدين ، لا سيما إذا جهل الناس مقدار علمهم ودينهم ؛ فيبان هذا يشبه بيان علم الصحابة ودينهم إذا جهل ذلك من جهله ، فكما أن بيان السنة وفضائل الصحابة وتقديمهم الصديق والفاروق رضى الله عنهما من أعظم أمور الدين عند ظهور بدع الرافضة ونحوهم ، فكذلك بيان السنة ومذاهب أهل المدينة وترجيح ذلك على غيرها من مذاهب أهل الأمصار أعظم أمور الدين عند ظهور بدع الجاهال المتبعين للظن وما تهوى الأنفس والله أعلم .  
والله تعالى يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .







## أهم المصادر والمراجع

- إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ، ط : دار الكتب العلمية .
- الأحكام السلطانية للماوردي ، ط : دار الكتب العلمية .
- إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ، ط : مؤسسة الرسالة .
- أحكام القرآن لابن العربي ، ط : دار الجيل .
- أحكام القرآن للجصاص ، ط : دار الفكر .
- الآداب الشرعية لابن مفلح ، ط : مؤسسة قرطبة .
- إرشاد السالك إلى فقه مالك لابن عسكر ، ت : أحمد الطهطاوي ، ط : دار  
الفضيلة .
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب ، ط : دار ابن حزم .
- إعلام الموقعين لابن القيم ، ط : دار الجيل .
- إغائة اللفهان لابن القيم ، ط : دار المعرفة .
- الأم للشافعي ، ط : دار المعرفة .
- الإنصاف للمرداوي ، ط : دار إحياء التراث .
- أنيس الفقهاء للقونوي ، ط : دار الوفاء - جدة .
- الاستذكار لابن عبد البر ، ط : دار الكتب العلمية .
- البحر الرائق لابن النجيم الحنفي ، ط : دار الكتاب الإسلامي .
- بدائع الصنائع للكاساني الحنفي ، ط : دار الفكر .
- البرهان للجويني ، ط : دار الوفاء .
- التاج والإكليل للمواق ، ط : دار الفكر .
- التبصرة للشيرازي ، ط : دار الفكر .
- تبیین الحقائق لابن النجيم الحنفي ، ط : دار الكتاب الإسلامي .

- تحرير ألفاظ التنبيه للتوى ، ط : دار القلم .
- التحرير فى أصول الفقه لابن الهمام ، ط : الحلبي .
- تحفة الأخوذى للمباركفورى ، ط : دار الكتب العلمية .
- تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمى ، ط : دار إحياء التراث .
- تحفة المستول شرح منتهى السؤل للرهنوى ، ط : دار البحوث .
- تذكرة الحفاظ للذهبى ، ط : دار الكتب العلمية .
- تفسير ابن كثير ، ط : دار الفكر .
- تفسير القرطبى ، دار الكتب المصرية .
- التمهيد لابن عبد البر ، ط : فضالة - المغرب .
- تهذيب المدونة للبراذعى ، ط : دار البحوث - الإمارات .
- تهذيب متن أبى داود لابن القيم ، ط : دار المعرفة .
- التوقيف للمناوى ، ط : دار الفكر .
- الجامع لأصول الفقه لصديق حسن خان ، ت : أحمد الطهطاوى ، ط : دار  
الفضيلة .

- الجواهر الثمينة للمشاط ، ط : دار الغرب - بيروت .
- الجوهرة المنيرة للعبادى ، ط : المطبعة الخيرية .
- حاشية ابن عابدين على الدر المختار ، ط : دار الفكر .
- حاشية البجيرمى على الخطيب ، ط : دار الفكر .
- حاشية الجمل على منهج الطلاب ، ط : دار إحياء التراث .
- حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ، ط : دار الفكر .
- حاشية العدوى مع كفاية الطالب لأبى الحسن المنوفى ، ط : دار الفكر .
- حاشية قليوبى وعميرة ، ط : دار إحياء التراث - بيروت .
- الديباج المذهب لابن فرحون ، ط : دار التراث .
- الذخيرة للقراقى ، ط : دار الغرب - بيروت .

- الرد الوافر لابن ناصر الدمشقي ، ط : المكتب الإسلامي .
- رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ت : أحمد الطهطاوي ، ط : دار الفضيلة .
- سبل السلام للصنعاني ، ط : دار الحديث .
- سنن أبي داود ، ط : دار الوعى - حلب .
- سنن ابن ماجه ، ط : دار الريان .
- سنن الترمذى ، ط : دار الحديث .
- السياسة الشرعية لابن تيمية ، ط : مكتبة ابن تيمية .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ، ط : مؤسسة الرسالة .
- الشرح الصغير مع حاشية الصاوى ، ط : الإمارات .
- شرح العمدة لابن تيمية ، ط : مكتبة العبيكان .
- شرح الكوكب المنير للفتوحى ، ط : مكتبة العبيكان .
- شرح حدود ابن عرفة للرصاص ، ط : المكتبة العلمية .
- شرح مسلم للنووى ، ط : دار إحياء التراث .
- شرح معانى الآثار للطحاوى ، ط : دار الكتب العلمية .
- شرح منتهى الإرادات للبهوتى ، ط : عالم الكتب .
- الشهادة الزكية للكرمي ، ط : مؤسسة الرسالة .
- صحيح البخارى ، ت : د . مصطفى البغا ، ط : دار ابن كثير .
- صحيح مسلم ، ط : دار الحديث .
- طرح الشرب للعراقي ، ط : دار إحياء الكتب العربية .
- الطرق الحكمية لابن القيم ، ط : دار البيان .
- طلبه الطلبة للنسفى ، ط : المطبعة العامة .
- العقود الدرية لابن عبد الهادى ، ط : المدنى .
- عمدة القارى للعيني ، ط : المتيرية .
- عون المعبود للمعظم آبادى ، ط : دار المعرفة .

- عبون المجالس للقاضى عبد الوهاب البغدادى ، ط : مكتبة الرشد .
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ط : دار المعرفة .
- الفتاوى الهندية لجماعة من الحنفية ، ط : دار إحياء التراث .
- فتح البارى لابن حجر ، ط : دار المعرفة .
- فتح القدير لابن الهمام الحنفى ، ط : دار الفكر .
- الفروع لابن مفلح الحنبلى ، ط : مكتبة ابن تيمية .
- الفصول فى الأصول للجصاص ، ط : دار الكتب العلمية .
- كشف القناع للبهوتى ، ط : دار الفكر .
- الكواكب الدرية للكرمى ، ط : مؤسسة الرسالة .
- المبسوط للسرخسى ، ط : دار المعرفة .
- مجمع الأنهر لدامادا الحنفى ، ط : دار إحياء التراث - بيروت .
- مجموع الفتاوى لابن تيمية ، ط : مكتبة ابن تيمية .
- المجموع للنووى ، ط : المطبعة المنيرية .
- المحصول للرازى ، ط : السعودية .
- المحلى لابن حزم ، ط : دار الفكر .
- المدونة الكبرى لسحنون ، ط : دار الكتب العلمية .
- المسودة فى أصول الفقه لآل تيمية .
- المصباح المنير للفيومى ، ط : دار الكتب العلمية .
- المصنف لعبد الرزاق ، ط : المكتب الإسلامى .
- المصنف لابن أبى شيبة ، ط : مكتبة الرشد .
- المطالع على أبواب الفقه للبعلى ، ط : المكتب الإسلامى .
- معجم البلدان للحموى ، ط : دار الكتب العلمية .
- معين الأحكام للطرابلسى ، ط : دار الفكر .
- المغرب للمطرزى ، ط : دار الكتاب العربى .

- مغنى المحتاج للشريعى ، ط : دار الفكر .
- المغنى لابن قدامة ، ط : دار الفكر .
- المتقى شرح الموطأ للباغى ، ط : دار الكتاب الإسلامى .
- منيع الجليل لعليش ، ط : دار الفكر .
- مواهب الجليل للحطاب ، ط : دار الفكر .
- الموطأ لمالك ، ط : الحلبي .
- نفاس الأصول شرح المحصول للقرافى ، ط : دار الكتب العلمية .
- نهاية المحتاج للرملى ، ط : دار الفكر .
- نيل الأوطار للشوكانى ، ط : دار الحديث .

★ ★ ★



# فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

3	مقدمة المحقق .....
7	ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية .....
17	مواقف العلماء من حججة إجماع أهل المدينة .....
27	فتوى وجوابها فى مذهب أهل المدينة ومنزلة مالك .....
33	مذهب أهل المدينة وإجماعهم .....
33	إجماعهم فى العصور المفضلة .....
34	لم يُعرف بالمدينة بدعة ظاهرة .....
39	مراتب إجماع أهل المدينة .....
40	أئمة المسلمين لا يعتمدون مخالفة الحديث .....
41	مسألة نفس الدواب .....
42	عملهم الجارى مجرى النقل .....
43	منزلة علماء الحجاز ونشرهم العلم فى أهل العراق .....
45	العمل القديم لأهل المدينة .....
47	الترجيح بعمل أهل المدينة عند التعارض .....
48	العمل المتأخر لأهل المدينة .....
50	ميزة علم أهل المدينة على غيرها من الأمصار .....
51	مسألة أمهات النساء .....
51	عمل أهل المدينة على نهج السلف .....
53	مقارنة بين فقهاء المدينة والكوفة .....
53	ظهور علم أهل المدينة فى سائر الأمصار .....

56	أهل المدينة أصح الناس رواية
58	الفقه والرأى بين أهل المدينة وغيرهم
61	مالك أقوم الناس بمذهب أهل المدينة
62	منزلة الموطن والصحيحين
63	مقارنة بين الموطن وغيره مما كُتب في عصره
65	مالك عالم المدينة كما جاء في الخبر
66	مقارنة بين مالك والعمري الزاهد
67	قيام مالك بمذهب أهل المدينة
68	موقف أهل المدينة من رأى أهل العراق
70	موافقة مالك للحديث في أحد قولي
71	سبب انتشار رواية ابن القاسم عن مالك
71	بين المدرسة المدنية والعراقية
72	تفضيل أحمد لرأى مالك
74	فضل الشافعى وتصرفته للحديث
75	مخالفة الشافعى لأصحاب مالك في بعض المسائل
77	قواعد جامعة في ترجيح مذهب أهل المدينة
78	مقارنة من مذهب أهل المدينة والكوفة في الأشربة والأطعمة
81	إباحة بعض أهل المدينة للغناء
81	مذهبهم في اختلاط النجاسة بالماء وسائر المانعات
84	مذهب أهل المدينة منتظم للتيسير
86	فصل : مذهبهم في حكم المحرم لكسبه
87	مذهبهم في البيوع المنهى عنها
89	مذهبهم في تعليق الضمان بالتمكين من القبض



91	..... مذهبهم في العقود ومرجمهم فيها إلى العرف
92	..... مذهبهم في حكم الغرر اليسير في البيع
93	..... تشددهم في تحريم الربا وذرائعه
94	..... إبطال الحيل
96	..... مذهبهم في تحريم الوسائل والحيل الموصلة إلى الربا
98	..... التقويم يقوم مقام المثل عند تعذره
99	..... مذهبهم في مثلية القصاص
101	..... مذهب أهل المدينة ومن وافقهم في جزاء الصيد
102	..... فصل : مذهب مالك في المشاركات من أصح المذاهب
104	..... معنى نبيه ﷺ عن المزارعة
106	..... فصل : أهل المدينة أعظم الناس كراهية للبدع
107	..... مذهبهم في التلفظ بالنية في العبادات
108	..... تمسكهم بالصفات المشروعة في العبادات
110	..... مذهبهم في الجمع والقصر للحاج
112	..... موافقتهم للسنة والآثار في صلاة الكسوف والاستغناء والعيد
113	..... مذهبهم فيما تُذَرَكُ به الصلاة
115	..... مذهبهم في الإمام إذا صلى ناسياً لطهارته
115	..... مذهبهم في الالتزام بالمخالف في الفروع
118	..... مذهبهم في الدعاء بغير المأثور في الصلوات
119	..... مذهبهم فيما يُتَّقَضُ به الوضوء
119	..... مذهبهم في لمس المرأة
121	..... مذهبهم في غسل المني
122	..... مذهبهم في الاغتسال من الجنابة

123	مذهبهم فى التيمم للمصلوات
123	مذهبهم فى تزكية المال المختلط
124	مذهبهم فى زكاة الوقص
125	مذهبهم فى الركاز
126	مذهبهم فى طواف القارن
127	مذهبهم فى المفاضلة بين أنواع الإحرام
128	مذهبهم فى قضاء المحصر
129	مذهبهم فى الإحرام قبل العيقات
130	مذهبهم فىمن وطئ قبل التحلل الأول وبعده
131	الجواب عما خالفه مالك من الأحاديث الواردة فى الحج
133	مذهبهم فى تحريم المدينة
135	فصل : مذهبهم فى نكاح المحلل والشغار
136	مذاهب العلماء فى نكاح الشغار
137	حكم المهر المحرم
138	نكاح الحامل من الزنا
139	مذهبهم فى تداخل العبد
139	عودة المرأة على ما بقى من طلاقها
140	مذهبهم فى الإيلاء
141	الوطء هل تحصل به الرجعة ؟
142	فصل : ترجيح مذهب أهل المدينة فى العقوبات والأحكام
143	حكم معاونة المحاربين
144	مذهبهم فىمن وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها
146	مذهبهم فى العقوبات المالية

148	مذهبهم فى العقود والذيات
149	مناظرة بين كوفى ومدنى
151	مذهبهم فى القرعة
153	فصل : مذهبهم فى الأحكام
154	الحكم بالشاهد واليمين
155	مناقشة ما احتج به الحنفية
156	القَوْدُ فى القسامة وحد المرأة فى اللعان
156	مذهبهم فى حد اللواط
157	الدعوى فى التهم
157	حمل بعض الأحكام على سبيل السياسة لا التشريع
158	افتراق الشرع والسياسة فى بعض الأمصار
160	حكم القتال فى الفتنة
160	تفريقهم بين قتال الخارجين عن الشريعة والقتال فى الفتنة
163	خاتمة الفتوى
165	أهم المصادر والمراجع
171	فهرس الكتاب



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : 14015 / 2006م

الترقيم الدولي : 3 - 291 - 297 - 977